



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (3000) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

وحدة سورية في خطر!

أسست المرحلتان الطويلتان اللتان عاشتهما سورية منذ 2011 حتى الآن، ونقصد مرحلة الاقتتال والاستنزاف العسكري، وبعدها مرحلة الاستنزاف الاقتصادي المستمرة حتى اللحظة، لوضع شديد الخطورة والهشاشة في أن معاً، جعل من الحفاظ على وحدة سورية ومنع تحويل تقسيم الأمر الواقع فيها إلى تقسيم دائم، على رأس أولويات العمل الوطني.

هاتان المرحلتان كانتا متوازيتين ومتكاملتين مع تعمق عمليات الليرة المتوحشة التي سارت بها الحكومات السورية المتعاقبة، ومع تغول وتمدد الفساد الكبير بأشكاله كلها بما فيها الإجرامي، لتتحول هذه العمليات السلبية إلى الوجه الآخر لعملية التدمير الشامل لسورية.

بعد 7 أكتوبر، تمت إضافة عوامل جديدة إلى المعادلة المعقدة أساساً، وهذه العوامل هي عوامل إيجابية وسلبية في أن معاً، فهي إيجابية لأنها تعبير عن تقدم ونمو الخط المعادي قوياً وفعالاً للأمريكي والصهيوني في منطقتنا، وهو الخط الوحيد الذي يمكن التعويل عليه للعب دور أساسي في استعادة سورية واحدة موحدة، بالاستفادة من التوازنات الدولية والإقليمية الجديدة، وعلى أساس عملية تغيير جذري شامل تبدأ بالتطبيق الكامل للقرار 2254، بما يعيد توحيد الشعب السوري والأرض السورية.

الجانب السلبي ضمن العوامل المستجدة، أنها تضع سورية في عين عاصفة جديدة من الأخطار، وتكشف عن حالها الموضوعي كخاصرة ضعيفة في التصدي للصهيوني والأمريكي، ومركز هذا الضعف هو عدم تبلور إرادة سياسية واضحة باتجاه الوقوف في وجه الأمريكي قوياً وفعالاً بل وأسوأ من ذلك الوقوع في أوهام محاولات الوصول إلى تسويات معه عبر «خطوة مقابل خطوة» وما شابهها من مشاريع، والتي يلتقي في العمل عليها من الأطراف السورية كل من المنتشدين في النظام والمعارضة على حد سواء، والذين ربطوا مصيرهم بمصير الأمريكي في منطقتنا منذ عدة سنوات، على أقل تقدير.

السعي الأمريكي والصهيوني الواضح المعالم في الاشتغال على سورية، هو سعي عنوانه الأساسي كما قلنا مراراً: الفوضى الهيجينة الشاملة، والتي باتت مركز ثقل العمل الأمريكي مع استمرار أشكال التخريب الأخرى عبر الحروب النقطية وغيرها. وضمن هذه الفوضى الشاملة، بشكل اللعب بمسائل القوميات والأديان والطوائف، أداة أساسية.

ضمن هذه الإحداثيات يمكن فهم ما ظهر مؤخراً من عمل تركي-كرد، عبر السلطة التركية وعبد الله أوجلان، باتجاه تحقيق تسوية تاريخية تنتزع أحد أهم فتائل التفجير من المنطقة. وهذا العمل لا يمكن له أن يكتمل ويصل إلى غايته دون أن يوازيه عمل على تسوية سورية تركية تقطع الطريق أمام ما يحضره «الإسرائيلي» خصوصاً، ومع الأمريكي، لسورية في إطار الفوضى الهيجينة الشاملة.

ضمن هذه الإحداثيات، يصبح من غير المفهوم أن تخرج أصوات من داخل ثلاثي أستانا، لتصب فعلياً في الطاحون الأمريكي في تعقيد الوصول إلى التسوية، ومنها تلك التي تحاول دفع روسيا خارج دور الوساطة بين سورية وتركيا، وهو الدور المهم جداً بوصفها وسيطاً حيادياً بين الطرفين، كما وصفه بالفعل وزير الخارجية التركي. ومن هنا تثير الاستغراب حقاً تصريحات من هذا النوع، تضع روسيا في إطار الانحياز الشكلي لأحد الطرفين عبر تصريحات مغرقة في التشاؤم من جهة، وعبر استخدام لغة سياسية محددة من شأنها تعقيد التسوية، وتعقيد إخراج القوات التركية من سورية، الأمر الذي من شأنه أن يسهل على الأمريكي تحقيق مهماته في منع استقرار المنطقة.

إن المضي نحو تسوية سورية تركية بالتوازي مع تنفيذ كامل للقرار 2254 بات ضرورة وجودية بالنسبة لسورية، ولوحدتها. وهذا الأمر ينبغي أن يضطلع بالدفع نحوه ثلاثي أستانا بشكل متكامل ومتضامن، وبغض النظر عن رأي الأمريكان، ودونهم إن تطلب الأمر، وبالضد من العمل «الإسرائيلي» الذي يستهدف دول وشعوب المنطقة كلها دون استثناء... وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، ينبغي تذليل أنواع العقبات كلها، بما فيها تلك التي تبرز من داخل مسار أستانا نفسه!



الحكومة تزوج لاستقطاب

الاستثمارات وتكرس عوامل نبذها!

[08]

شؤون عربية ودولية



الاستيطان

وسياسة الهروب إلى الأمام!

17

شؤون اقتصادية



ما هو المقترح الروسي لخطة «بريكس»

حول «نظام دولي متعدد العملات»؟

12

ملف «سورية 2024»



«المجمع الصناعي الطبي الأمريكي»... أفضل استثمار

على الإطلاق، هو الاستثمار بالأطفال المرضى!

08

شؤون عمالية



مشاكل العمل كثيرة

وحلها معلق

02

مشاكل العمل كثيرة وحلها معلق



كثيرة هي المشاكل العمالية وهذه مسألة طبيعية، فكل عمل تنتج عنه مشاكل، ويفترض أن تجد تلك المشاكل أذناً صاغية لها واهتماماً خاصاً بها من أجل إيجاد الحلول لها وتذليل كل الصعوبات التي تواجه العمال أثناء تأديتهم أعمالهم. وهذه من مهام النقابات العمالية وما تمثله من وزن على الأرض من خلال استخدامها الأدوات النضالية لتفرض رؤيتها ووزنها في تنظيم علاقة العمل وإيجاد الحلول المناسبة.

المستجدة ومحاولة التغلب عليها من خلال تعديل مواد في تلك القوانين، أو إضافة أخرى أو حذف بعضها أو إصدار قانون جديد إن استوجب الأمر. وهذه القوانين العمالية تأخذ على عاتقها وضع الحلول القانونية للمشاكل كافة، مع احتواء تلك القوانين على البيانات والتعليمات العالمية الصادرة بشأن العمالة لمراعاة المعايير الدولية عندما يتم وضع قانون عمل في دولة ما. غير أننا نجد أن حل المشاكل العمالية لا يكون في موضوع سن قانون جديد وذكر المعايير العالمية ضمن مضمينه فقط، بل إننا نجد أنه مهما كانت صياغة القانون الجديد متينة ودقيقة ومهما تضمنت من معالجات عمالية وإنسانية، فإن وضع المشاكل يبقى قائماً كما هو، بل يمكن أن يتطور رغم المعالجات القانونية. فلماذا؟

لأن معالجة المشكلة لا تكمن في القانون وإنما في نظام الهيئات التي تنظر في النزاع القائم بين العامل ورب العمل، وهي المحاكم العمالية، والتي من المفترض أن تجد حلولاً للنزاعات العمالية بأسرع وقت ممكن وخلال أيام، وليس خلال سنوات كما يحصل الآن، لأن من غير الطبيعي أن تبقى علاقة العمل معلقة لسنين لنجد حلاً لها مما يعرقل عملية الإنتاج ويؤدي إلى توقّفها.

التي يفتعلها ربّ العمل وذلك للضغط على العامل من أجل التنازل عن بعض حقوقه وهذا نعتبه الابتزاز العمالي ومن خلاله يحاول رب العمل أن يستفد كل طاقات العامل بأقل الأجور. وهذه المسألة بحد ذاتها تتنافى وقواعد الإنسانية والمعايير الدولية في التعامل مع العامل، أو قد يفعل رب العمل أي مسألة أو مشكلة من أجل التخلص من العامل بما يضمن ألا يطالب بحقوقه التي في ذمة رب العمل نتيجة خدمته العمالية، وقد يصل الموضوع إلى اتهام العامل بالسرقة أو خيانة الأمانة وغيرها من الجرائم محاولاً الضغط على العامل للتنازل عن حقوقه، وغيرها من المشاكل المختلفة. والنوع الثاني من المشاكل هي تلك التي يختلقها العامل ذاته لأسباب شخصية، ومنها محاولته الانتقال إلى عمل آخر أو لإجبار رب العمل على زيادة أجره وغيرها من المشاكل.

هذه المشاكل سواء الطبيعية منها أو المفتعلة لا بد من التصدي لها ومعالجتها، ففي الدول المتحضرة تعمل الحكومات على سن القوانين العمالية وفقاً للمعايير العالمية لغرض تنظيم شؤون العمالة، وبشكل واضح ومعروف للجميع، وتكون هناك مراجعة دورية لهذه القوانين كل فترة زمنية للوقوف على المشاكل

وفي هذه الحلول والاهتمامات سوف تكون للنقابات حتماً إيجابيات على طرفي علاقة العمل وهما العامل ورب العمل، لأن بناء علاقة عمل متوازنة يعني أن العامل سيؤدي عمله وبكامل طاقته ونشاطه مما يعطي إنتاجاً عالي المستوى، وبذلك يسير العمل بانسيابية، وبالنتيجة تنصب تلك الفائدة لمصلحة رب العمل، وهذه بمحصلتها النهائية تكون بمصلحة الدولة مما يدخل في عناصر تطور النمو الاقتصادي للدولة.

غير أنه لو كانت هناك مشاكل عمالية ولم يتم الاهتمام بها ولم تتم معالجتها بالشكل الصحيح، ستحدث تأثيرات معاكسة على علاقة العمل والوضع الاقتصادي الاجتماعي للبلد، كما حصل في قضية الأجور والرواتب الهزيلة التي يقاضاها العمال والتي أدت إلى شلل اقتصادي في البلاد وعطلت عجلة الإنتاج.

المشاكل العمالية بنوعها سواء المفتعلة منها أو الطبيعية، يجب أن تلاقى حلولاً سريعة لضمان عدم استفحال المشكلة ومحاولة منع تطورها لتصبح ظاهرة مما يصعب السيطرة عليها، لتكون بعد ذلك حجر عثرة أمام التطور التنموي للدولة. المشكلات المفتعلة هذه تعتبر الآفة التي تصيب واقع العمل بمقتل وهي على نوعين، الأول المشاكل

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



لا يموت حق وراءه مطالب

إذا قمنا بمتابعة لواقع الطبقة العاملة وما قدّم باسمها من مطالب خلال المؤتمرات النقابية التي عقدت في بداية هذا العام، وما قدّم من مذكرات سطرته اجتماعات المجلس العام لنقابات العمال، نجد أن تلك المطالب لم يتغير من أمرها شيء، وفي مقدمتها تحسين الوضع المعيشي للعامل الذي أصبح في أسوأ حالاته، حتى بعد الزيادة الأخيرة على الأجور، والوعود المتكررة بتحسين الوضع الإنتاجي، الذي يتراجع تراجعاً خطيراً تكاد تفقد فيه الصناعة كل مقومات استمرارها، فما بالك بتطورها، وما زاد الطين بلة توجهات الحكومة الجديدة المعلنة بما يتعلق بإعادة هيكلة القطاع العام.

إن تلك المطالب ما زالت موجودة في أدراج النقابات والحكومات، ولم تأخذ طريقها نحو التحقق بالرغم من الأقاويل الكثيرة التي تدلي بها النقابات دائماً بأن الحكومات المتعاقبة عازمة على تحقيق مطالبنا، وأنها متعاونة معنا إلى أبعد الحدود، وغيرها من جمل الإطراء والتبجيل الضرورية لتجميل العلاقة التشاركية بين الطرفين.

القوى الأخرى المتحكمة بمقاييد الثروة تعيش في أحلى أوقاتها وهي تحقق أرباحاً كبيرة، بالمعنى المادي والسياسي الاقتصادي، مما جعل من الطبقة العاملة الحلقة الأضعف بمقاييس موازين القوى الطبقة السائدة، والأكثر تأثراً بالمجريات المحيطة بها، وبالتالي الأكثر خسارة لحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية بما فيها الحريات النقابية.

لقد تم تجريد الطبقة العاملة من أدواتها، التي يمكن من خلالها أن تدافع عن مصالحها الاقتصادية ضمن الشروط التي تعمل بها، مع العلم بأن الدستور السوري، قد نص في مادته 44 على حق الإضراب للطبقة العاملة، وعلى استقلالية حركتها النقابية، بعيداً عن أية هيمنة أو وصاية على قراراتها، وحقّها بالتعبير عن مصالح من تمثل، أي بعيداً عن المادة الثامنة في الدستور القديم، ولكن هذا شيء وقدرة الطبقة العاملة على حماية حقوقها الدستورية شيء آخر. إن الحلول التي تطرحها الحكومة لتحسين واقع العمال المعيشي كما جرى في الاجتماع الأخير للمكتب التنفيذي للنقابات مع الحكومة، ومجارة النقابات لها في تلك الطروحات، لن تغير من واقع العمال شيئاً، ولكن يمكن القول: إن الحل الحقيقي الشامل لكل ما يعانيه شعبنا ومنهم العاملون بأجر يقع في مكان آخر، وسيسعى نحو الحلول الحقيقية التي ستؤمن مصالحه الوطنية والسياسية والاقتصادية.

أي: سيسعى نحو انتزاع التوزيع العادل للدخل الوطني المختل توزيعه الآن لصالح قوى الفساد والاحتكار الكبرى، وهو الخلل الذي أظهر الواقع المعاش نتائج كارثية، فقد تم إفقار الشعب السوري، ومنه: الطبقة العاملة السورية، مما يعني بالضرورة أن تعي الطبقة العاملة مصالحها الحقيقية مستعيدة أدواتها النضالية التي خسرتها، والتي تمكنها من انتزاع ما تم سحبه منها من حقوق على طريق تحقيق التغيير الجذري المطلوب لمصلحة أغلبية الشعب السوري المقهور، في الاقتصاد والسياسة والديمقراطية.

«عمال البقشيش» رهائن الإكراميات

هل سمعتم عن عمال بلا أجور؟ ولا نقصد أولئك المنطوعين بالأعمال الخيرية، ولا ربّات البيوت العظيما المنهكات في أعمال بيوتهن، ولا الأزواج الذين يقومون بأنفسهم بصيانة خدمات البيت من كهرباء وصحيفة وغسيل سجاد، ولا عن عمال ما جورين من المفترض أنهم يعملون مقابل أجر ما، أيًا كانت قيمته الشحيحة، بل عن عمال يعتمدون على ما يسمّى بـ«الإكراميات» استناداً إلى «الكرم»، وهم بذلك يقعون تحت رحمة طبائع الزبائن وقراراتهم، لتبقى هذه الشريحة العمالية معلقةً بالهواء ومحرّجةً من مبادرة الزبون أو سؤاله وهي أيضاً لا تدري نصيبها من المال في آخر يومها الشاق.

«حظك يا أبو الحظوظ»

يلجأ أرباب الأعمال الصغيرة والمتوسطة لاتباع سياسة الأجور الصفرية للعاملين ببعض الاختصاصات، والتي غالباً ما تكون خدمية وغير إنتاجية، كون الصناعيين والمهنيين يلجؤون لمعادلة أخرى ألا وهي الأجر على القطعة، كحال أغلب معامل وورشات الخياطة والجوارب مثلاً، أو على المتر كحال مهن البناء والإكساء، وكذلك العاملون في العتالة مثلاً، حيث يحسب الأجر وفق وزن الحمولة أو ارتفاع البناء وعدد الطوابق وغيرها من الحسابات. وهناك نموذج آخر يتمثل بالعمل الساعي حيث تكون الأجور مرتبطة بساعات العمل الفعلية. وهناك العاملون بنظام النسبة من الربح أو الإيرادات لموظفي التسويق والمبيعات، ومندوبي المبيعات الجوالون الذين لهم حكاية خاصة نفرد لها مواد أخرى. وكل النماذج السابقة «كوم» وعمال البقشيش «كوم» آخر، لأنهم نادراً ما يكونون قادرين على ضمان دخلهم اليومي والتنبؤ الصحيح به.

«اللي بيطلع من خاطرك»

يتوزع عمال الإكراميات كما أسلفنا



بأجر عادل حقيقي أسوة بحق أرباب العمل -غير العادل- بالأرباح، ويجب أن يتوقف هذا العرف السائد الذي صنعه رأس المال عبر عقود طويلة من سيادته. نعلم أنّ أصحاب الرقعة والسعادة من المسؤولين الحكوميين وأعضاء مجلس الشعب يرتادون المطاعم والمقاهي بكثرة، ونعلم بأنهم يعرفون واقع هذه الشريحة العمالية كمعرفتهم بالطبقة العاملة جمعاء، ولكنهم يتجاهلون ما يعلمون؛ فلا يحركون ساكناً من أجل تغيير حالهم. فلا المشرع يشرع ولا المنفذ ينفذ وكأ أنّ مواد دستور البلاد التي كفلت حقوق كل هؤلاء شطبت من أذهانهم وبرامجهم ومسؤولياتهم وبقيت حبيسة الورق حتى تموت بالتقادم أو الخذلان.

الأجر لـ«رمية زهر» فتلك مصيبة تضاف لمصائب الأجر. هذا من جانب، أما من الجانب الآخر فالراتب الدوري الثابت والمعلوم يؤمن حفظ ماء الوجه إلى حد ما، ويحقق مستوى ما من الكرامة، في حين تبقى الإكراميات أشبه ما تكون بالهبة أو الصدقة رغم أنّها ليست كذلك، فهي أجر مستحقّ بامتياز بذل من أجله وأرادوه أن يخرج «بقشيشاً» من جيب الزبون بدل أن يخرجوه من جيوبهم الرابحة، محتجين بما لا تنفع معه حجة، وإن كانت طبيعة هذه الأعمال في مجتمعاتنا المتكافئة الشرقية تُدرّ على العاملين بها بعض الإيرادات الإضافية، فإن ذلك لا يبرئ أرباب العمل من واجبهم البيدهي بإعطاء العاملين حقهم المشروع والمكتسب

متغيرة بتغير قيمة الفاتورة والمسافة المقطوعة، وبالتالي يتحرر فيها عامل التوصيل من الإحراج الذي تسببه معادلة الإكراميات التي عنوانها الأبرز «اللي بيطلع من خاطرك».

عُرف ساند بات قانوناً والمواد الدستورية لا تنفذ

تعتبر هذه الشريحة العمالية (أي العاملين مقابل بقشيش فقط) الشريحة الوحيدة المحرومة من أجر دوري معلوم تتكئ عليه في برمجة حياتها المعيشية والإحساس بالحد الأدنى من الأمن المعيشي الغائب أصلاً، فرغم تدني الأجور «الدورية» وعدم قدرتها على تغطية الحد الأدنى من المعيشة إلا أنها تبقى معلومة، ويمكن إدخالها ضمن معادلة «التدبير» الإعجازية، ولكن أن يتحول

على القطاع الخدمي بشكل خاص، فتراهم في مغاسل السيارات وفي المقاهي، ومصاف السيارات التابعة للمنشآت الاستثمارية الخاصة، وعلى أبواب المنافع الصحية فيها، والشباب «العزيمة» التي تراهم بالأسواق كنسخة مستحدثة من ظاهرة «تفضلي يا ست». كما يمكن رصد أعداد كبيرة منهم في خدمات التوصيل للمحال التجارية كالبقالة والخضار ومواد التنظيف، وهؤلاء يختلف وضعهم عن عمال التوصيل العاملين لدى شركات التوصيل المنظمة «الديلفري» بجزء أساسي هو قيمة أجر التوصيل المضافة على فاتورة البضاعة التي يوصلها عمال شركات التوصيل هؤلاء؛ إذ إنّها لا تندرج ضمن مفهوم البقشيش أو الإكراميات بل تُعتبر أجرة توصيل

الطبقة العاملة



اسكتلندا: إضراب عمال شركة «سيف هاوس»
دعت نقابة عمال شركة «سيف هاوس» المتمركزين في مدينة دندي إلى إضراب عن العمل لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من يوم 11 تشرين الثاني الجاري. وهي من الشركات الرائدة في توفير حلول السلامة المهنية لجعل البيئات الخطرة آمنة عالمياً. وبالتالي الحفاظ على الإنتاج وتقليل التكاليف المترتبة على المنشأة نتيجة حوادث العمل. وجاء الإضراب بعد رفض الشركة تقديم أي عرض لأجر مرض للعمال. وسيبدأ فنيو «سيف هاوس» الإضراب بدءاً من يوم 11 تشرين الثاني ويستمر كل يوم حتى 2 شباط 2025 لمدة ثلاثة أشهر، ما لم يتم التوصل إلى حل للنزاع. وتتبع نقابة عمال شركة «سيف هاوس» لاتحاد يونايته هو أكبر نقابة عمالية وأكثرها تنوعاً في البلاد ويبلغ عدد أعضائها نحو 150000 عضو في اسكتلندا.



الولايات المتحدة: إضراب موظفي الدراسات العليا
بدأ موظفو الدراسات العليا في جامعة ولاية أوريغون إضراباً عاماً عن العمل يوم الأربعاء 13/11، وأفادت نقابة العمال التي تمثل ما يقرب من 1800 عامل خريج، وهم مساعدين تدريس الدراسات العليا ومساعدين أبحاث الدراسات العليا، أنّ المطالب الرئيسية هي الأجر، في الأساس، وخاصة أنّ العاملين لا يستطيعون تحمل تكاليف المعيشة في مدينة كورفالييس، وما زال الرفض المستمر لمعالجة هذه الحقيقة من قبل الجامعة، خلال المفاوضات الجارية منذ حوالي عام. حيث ما زالت هناك قضيتان رئيسيتان على الطاولة أدتا إلى الإضراب؛ مدّة عقدهم والحد الأدنى للأجور. وقدمت الجامعة عرضاً للأجور، إلا أنه لا يزال غير كاف لأجر معيشي. وتلقى الإضراب دعماً من الطلاب، من خلال معروض ضم أكثر من 2000 توقيع.



البرتغال: عمال مترو لشبونة في إضراب جزئي

دخل عمال مترو لشبونة في إضراب جزئي عن العمل يوم الخميس 14 من الشهر الجاري، لمدة خمس ساعات، بسبب عدم استجابة شركة النقل للمطالب المقدمة فيما يتعلق بالأجور، وفقاً للنقابة. وقال اتحاد نقابات النقل والاتصالات في بيان له قبل الإضراب: «في وقت سابق كنا معتقدين أنّ الاجتماع مع شركة النقل قد يجلب معه حلاً للنزاع، لكن ما تريده الشركة بشكل أساسي هو تعليق الإضراب نفسه دون أي مقابل. وإن نتيجة الاجتماع مع إدارة مترو لشبونة كانت صفرًا، لذلك تؤكد النقابات على الإضراب في 14 من هذا الشهر، بين الساعة 5:00 و10:00». وتم اتخاذ قرار الإضراب من قبل العمال في جلسة عامة، ويهدف إلى مطالبة شركة النقل بدفع المستحقات المتأخرة «العمل الإضافي والعطلات» والامتثال لاتفاقية العمل.



عمال التكنولوجيا في نيويورك تايمز يهون إضرابهم

أنهى عمال التكنولوجيا في صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية إضرابهم عن العمل يوم الثلاثاء 11/11 بعد أن استمر لمدة أسبوع. وكانت نقابة التكنولوجيا قد بدأت الإضراب، في اليوم السابق للانتخابات الرئاسية الأمريكية في الخامس من تشرين الثاني، وهي الخطوة التي هدّدت بتعطيل تغطية الصحيفة البالغة الأهمية للانتخابات. ولكن كان لهذا الإضراب تأثير محدود في تعطيل التغطية الإعلامية للانتخابات في هذه الصحيفة، نتيجة الانقسام بين النقابة وبعض صحفيي نيويورك تايمز، وكانت النقابة على خلاف مع الإدارة بشأن قضايا تشمل حماية العمل عن بعد، والمساواة في الأجور، والقيود على التعاقد من الباطن. ومن المتوقع أن يستأنف الجانبان المفاوضات في المرحلة القادمة. وقال المتحدث باسم الصحيفة: «إننا نتطلع إلى مواصلة العمل من أجل التوصل إلى عقد عادل يأخذ في الاعتبار زيادة الأجور وإن الصحافة هي أولويتنا القصوى».

عمال فقراء و«مضروبين بحجر كبير»



للهولة الأولى سيهرك أجر عامل درزة الخياطة إذا ما فارتته بالرقم الذي يتقاضاه موظف القطاع العام، وربما سيحسد عليه إن تفوه به هنا أو هناك. لكن هذه المقارنة خاطئة، فعليك يا صديقي أن تقارنه بالحد الأدنى من المعيشة لا بأجور لا تشبه الأجور بشيء، لماذا؟ لأنها لا تؤدي دورها المناط به ألا وهو تأمين الحد الأدنى من المعيشة الذي هو وحده القادر على تجديد قوة العمل أسوة بتجديد أي سلعة أخرى. فرأس مال العامل قوة عمله ورأس المال الذي لا يجدد يموت.

■ فخر عمار

قررتنا أن تكون زيارتنا الجديدة لاستهداف عامل من شريحة مختلفة عما تناولناه في مادة الخالة أم زاهر «في العدد السابق من قاسيون»، لترصد الواقع المعيشي والاجتماعي لأحد عمال الخياطة الخاص أصحاب الأجر «عالي الشأن» الأكثر قيمة من غيره، فتوجهنا لأحد معام الخياطة في منطقة ببيلا لتتحدث مع نبيل، وهو عامل درزة خياطة محترف في العقد الرابع من عمره، وبعد السلام والكلام وكأس الشاي العمالي الذي لا تشربه كل يوم، بادرنا بسؤاله «كيف مدبر حالك بهي الأيام الصعبة؟»

متضررون على كل الجبهات

يجيبنا نبيل: «مضروبين بحجر كبير الله وكيلك، الوضع كثير سيئ ونحن فعليا صار اسمنا فقراء. الراتب اللي عم أخدو ما بكفي مع أنو أحسن بكثير من رواتب عالم بعرفا، صحيح أنا باخد مليون ليرة بالأسبوع، بس الشغل كثير خائف ويا دوب وصل لهالرقم، لأن الالبسة مثلا مثل كثير شغلات بهالبلد عاكة والصناعي اللي كان يقص 1000 قطعة بالأسبوع يا دوب يوصل لك 500 قطعة، ومثل ما بتعرف إنو نحنا بنتحاسب على عدد القطع المنتجة، يعني مبروطين بالإنتاج دائما،

فإذا ارتفعت الجمركة عالقماش أو الخيط أنا والشعب بناكلا على الجهتين؛ الأولى بخف الإنتاج وبالتالي شغلي، يبلحقو راتبي، والثانية كمستهلك لأنو ارتفع سعر القطعة، وهالشى عم يصير عطول وكل الناس متضررة منو، وعلى فكرة بس يخف الشغل بالمعمل معنا عند الكل، وأكيد ما لح لاقى كم قطعة اشتغلها برا. ومتلي متايل. وعنا كمان مشكلة تغيير الموسم كمان منتضر فيه كثير، وعادة بتكون بالشهر العاشر والثالث بصير الشغل طقطقة وتصفاية موسم بينما يبلش موسم جديد وهيكل كل سنة... وما حدا بعوضنا ولا ليرة، ودائما كلمة وحدة «إذا ملاقي برا أحسن الله معك أنا ما بوقف وجهك». وطبيعي يحكوا هيكل لأنو السوق مسعر أجرتنا بهالحدود، فلو لقيت أحسن حيكو بنسبة قليلة مو مستاهلة نخسر الاستقرار والتعود على معمل والإدارة والبضاعة.

عجز معيشي بملايين الليرات

يضيف نبيل: «بحسبة بسيطة أنا بحصل 4 ملايين بالشهر، وعندي زوجة وأولاد ومسؤوليات كبيرة كثير، فليضل البيت مفتوح بدو فوق 9 مليون بالشهر، يعني أنا فعليا عندي عجز بالشهر 5 ملايين، عندي أجار بيت 800 ألف بالشهر ومواصلات كمان 800 ألف، لأنو شوفة عينكم ما في

مواصلات، يوم ما عيوا مازوت، يوم ما عم يشتغل ويبيعو المازوت لأنو مو موفية معهم، فأغلب الأحيان باخد تكسي سرفيس ب 10 ألف أو 15 ألف، يعني أنا باخد أكل من البيت ورغم هيكل مصروفاتي اليومي لحالي 50-60 ألف، وهلق الدنيا جاي عالشتوية والله يجيرنا من البرد، لأن أكيد 50 لتر اللي مسجلينا عالبطاقة الله وحده بيعلم إيمنت ممكن يكون يومنا الأبيض وتجينا الرسالة يلي صارت حلم ومناسبة للاحتفال، وبالأساس لازم تكون مأمنة والواحد ما يشغل بالو بالتفكير فيها، مع إن مستحيل يكفوني شهر، وخاصة إنو مررتي حامل وعندي تكاليف الولادة، وكل شهر تقريبا بيعنتلي أخي من تركيا مليون ونص بتسند شوي، وبالمناسبة أخي متلي خياط بس هو مثل أغلب هالشباب اختار طريقو برا البلد والحمد لله رزقتو منيحة، والشغل بالخياطة بتركيا منيح كثير. بس بتعرفي شو بضلني شاعل تفكيري دائما إنو الخيار اللي أخذتو من وقت بلشت هالأزمة الملغونة إنني ضل بالبلد صح ولا غلط؟ يومها كنت قول بايدي مصلحة بتقص دهب، والخياطة بهالبلد شو ما صار حتضل منيحة، بس اللي صار إنو ما بقا قصت تنك، وما بقت منيحة، وكل يوم أسوأ من اللي قبلو. وبعد هالصبر كلو مو معقول هلقي فكر بالسفر. أنا شايف الفرج قريب وناظرين هالفرج».

بسألنا لعامل القطاع الخاص عن واقع العمل بشكل عام وعن نقابات العمال، تبين أنه لا يعلم أن هناك نقابة تمثله، والمفترض أنها تشكل حماية لحقوق العاملين والرقابة على كل ما يتعلق بمصالح العمال، كالمطالبة بالأجور العادلة والطبابة والحقوق القانونية وظروف موصلات، يوم ما عيوا مازوت، يوم ما عم يشتغل ويبيعو المازوت لأنو مو موفية معهم، فأغلب الأحيان باخد تكسي سرفيس ب 10 ألف أو 15 ألف، يعني أنا باخد أكل من البيت ورغم هيكل مصروفاتي اليومي لحالي 50-60 ألف، وهلق الدنيا جاي عالشتوية والله يجيرنا من البرد، لأن أكيد 50 لتر اللي مسجلينا عالبطاقة الله وحده بيعلم إيمنت ممكن يكون يومنا الأبيض وتجينا الرسالة يلي صارت حلم ومناسبة للاحتفال، وبالأساس لازم تكون مأمنة والواحد ما يشغل بالو بالتفكير فيها، مع إن مستحيل يكفوني شهر، وخاصة إنو مررتي حامل وعندي تكاليف الولادة، وكل شهر تقريبا بيعنتلي أخي من تركيا مليون ونص بتسند شوي، وبالمناسبة أخي متلي خياط بس هو مثل أغلب هالشباب اختار طريقو برا البلد والحمد لله رزقتو منيحة، والشغل بالخياطة بتركيا منيح كثير. بس بتعرفي شو بضلني شاعل تفكيري دائما إنو الخيار اللي أخذتو من وقت بلشت هالأزمة الملغونة إنني ضل بالبلد صح ولا غلط؟ يومها كنت قول بايدي مصلحة بتقص دهب، والخياطة بهالبلد شو ما صار حتضل منيحة، بس اللي صار إنو ما بقا قصت تنك، وما بقت منيحة، وكل يوم أسوأ من اللي قبلو. وبعد هالصبر كلو مو معقول هلقي فكر بالسفر. أنا شايف الفرج قريب وناظرين هالفرج».

بسألنا لعامل القطاع الخاص عن واقع العمل بشكل عام وعن نقابات العمال، تبين أنه لا يعلم أن هناك نقابة تمثله، والمفترض أنها تشكل حماية لحقوق العاملين والرقابة على كل ما يتعلق بمصالح العمال، كالمطالبة بالأجور العادلة والطبابة والحقوق القانونية وظروف

اليست هذه الكفاءات المهنية التي بقيت والتي يجري تطبيقها أسوة بالكفاءات العلمية هي مصدر الثروة الأساس لهذه البلاد؟

العمل الآمنة. واستغرب كيف لا يعلم بكل ذلك وبأن هناك صندوق رعاية اجتماعية وغيرها من الخدمات، وأخبرنا بلجوئه للجمعيات الخيرية لتخفيف تكاليف الولادة والطبابة والأدوية، وبأنه بدأت منذ سنة تقريبا ظهور أعراض أمراض المهنة كأوجاع الظهر وتراجع البصر والسمع، ووصفها ضاحكا بأعراض شيخوخة مبكرة.

أسئلة يرسم الحكومة والنقابات

من الطبيعي أن تستوقفنا مشاعر الندم التي عبر عنها نبيل لبقائه بالبلد رغم كل الظروف التي كانت تتدهور كل يوم، كما استوقفنا إيمانه بالفرج القريب. وهنا نسأل من جديد من يضحى بكل هذه الطاقات الشابة الوطنية المنتجة والأصيلة؟ ومتى ستنتهج الحكومات نهجا يستثمر بها ويحافظ عليها؟ أليست هذه الكفاءات المهنية التي بقيت، والتي يجري تطبيقها أسوة بالكفاءات العلمية، هي مصدر الثروة الأساس لهذه البلاد؟ ألم يئن الأوان لانتهاج مسلك ومسار وبرنامج آخر غير الذي مضينا به من عقود لعننا نحنو بالبلاد وبالعباد من انهيار كامل وقريب؟

ومن الطبيعي أيضا أن نسأل النقابات بشكل عام ونقابة الغزل والنسيج بشكل خاص أين أنتم؟ لماذا أنتم غائبون في القطاع الخاص المنظم وغير المنظم، غائبون حتى عن الذكر والمعرفة؟ أين مندوبو النقابات المفترض وجودهم في كل المناطق والتجمعات المهنية؟ أليسوا بحاجة لكم كما أنكم بحاجة لهم كي تقووا بهم كما يقوون بكم؟ ألا تستحق هذه الشرائح العمالية اهتماما ومتابعة؟ أم أنستكم عقود الليبرالية الفاتلة دوركم العظيم الذي أوتمتمت عليه من الأجداد المناضلين؟

منتدى شراكة روسيا-أفريقيا 2024 ومواجهة التحديات العالمية



وأضاف: «نعرف ما نريده، ونعرف إلى أين نتجه، وكيف نرغب في العمل مع شركائنا الجدد».

السياسة الروسية في أفريقيا في ظل العقوبات الغربية

يشير المنتدى إلى سعي روسيا لتعزيز وجودها في أفريقيا كجزء من سياستها الخارجية في مواجهة العقوبات الغربية. وقد أظهرت روسيا اهتماماً بتوسيع نفوذها عبر التعاون الاقتصادي والأمني، حيث أكد لافروف أن موسكو ترغب في شراكة متكافئة مع أفريقيا بعيداً عن الضغوط الغربية. وأشارت ماريا زاخاروفا، المتحدثة باسم الخارجية الروسية، إلى أن المنتدى الوزاري الروسي الأفريقي الأول يمثل التزاماً وضمناً بالدفاع عن مصالح الشعوب الأفريقية وضمان تمتعها بمكانة متساوية في النظام الدولي. وأوضحت أن هذا الحدث يتيح للدول الأفريقية الحديث بثقة وعلى قدم المساواة مع الآخرين، بعيداً عن دورها التقليدي كمورد للمواد الخام لخدمة ما يُعرف بالمليار الذهبي. وأكدت على أهمية المنتدى لأفريقيا، التي تحتاج للتعاون مع قوى عالمية للمضي قدماً وحل مشكلات الفقر ونقص الفرص، مشيرة إلى أن هذه التحديات هي نتاج حقبة استعمارية سعت لفرض تبعية دائمة على القارة.

روسيا تشكر تركيا على جهودها في عقد أعمال المنتدى الوزاري

أعربت متحدثة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا عن شكرها للدور التركي في إنجاح فعاليات المنتدى، حيث قدمت تركيا التسهيلات اللازمة للوفود الأفريقية للوصول إلى روسيا، نظراً للعقوبات المفروضة على شركات الطيران الروسية، بما في ذلك «إيرفلوت»، كما قالت زاخاروفا قائلة: «لكي يتمكن ممثلو القارة الأفريقية من الطيران إلى روسيا كان لا بد من القيام بالكثير من العمل الذي لا يزال مستمراً».

وقال ولد مرزوق وزير الخارجية الموريتاني، الذي تتراأس بلاده رئاسة الاتحاد الأفريقي: «أما بالنسبة لاستيراد الحبوب، فإن روسيا تقوم بتوريد أكثر من 50% من الحبوب إلى أفريقيا». معبراً عن امتنانه لروسيا على هذا الدور والدعم.

أما وزير خارجية دولة مالي، عبد الله ديوب، فقد رفض الانتقادات التي طالت بلاده بعد تحالفها مع روسيا إثر الانقلاب العسكري والانسلاخ عن الشراكة مع فرنسا، متهماً الغرب بـ«السعي إلى ضرب بلاده» فقط بسبب التعاون مع موسكو. وجاءت هذه التصريحات في ندوة ضمن فعاليات المنتدى بعنوان «روسيا-أفريقيا ومازق الحقيقة» حيث أكد ديوب أن بلاده «لم تعزّز الشراكة مع روسيا بسبب ما روج له البعض بأن بامكو ذهبت للبحث عن مالك جديد لها».

وأضاف الوزير المالي أن بلاده «ترى روسيا كشريك للتعاون، وليس بمنطلق الرؤية الاستعمارية، التي كان على مروجيها أن يتخلوا عنها أولاً».

وأشار إلى أن «مالي تعتبر نفسها محظوظة بالدعم الروسي لها في زمن التحديات التي يفرضها الغرب عليها، خاصة على مستوى مجلس الأمن»، مردفاً: «حان الوقت لكي تخرج أفريقيا عموماً من هذه الهيمنة».

وأشاد مساعد وزير الخارجية المصري للمنظمات والتجمعات الأفريقية أشرف سويمم بالتعاون القائم مع روسيا، بما في ذلك مشروع المنطقة الصناعية الروسية في مصر. كما أشاد سويمم بالتعاون مع روسيا في مشروعات عملاقة يتم تنفيذها في مجالات البنية الأساسية والطاقة، وشدد على أن هذا التعاون يعد نموذجاً للتعاون الأفريقي-الروسي.

وأكد وزير خارجية بوركينا فاسو، كاراموكو جان ماري تراوري، دعم بلاده القوي لتعزيز العلاقات مع روسيا، مشيراً إلى أن هذه الشراكة «أكثر ملاءمة» لاحتياجات البلاد مقارنةً بالتحالف التاريخي مع فرنسا.

يأتي المؤتمر الوزاري الأول لمنتدى شراكة روسيا-أفريقيا الذي انعقد في شهر تشرين الثاني الحالي في مدينة سوتشي، كأحد أهم الأحداث لتعزيز التعاون بين روسيا والدول الأفريقية. ويعكس هذا المنتدى استمرار الشراكة بين الجانبين في ظل تحديات سياسية واقتصادية تواجهها كل من روسيا وأفريقيا، كان من أبرزها آثار الحرب الروسية الأوكرانية وأزمات الطاقة والغذاء في العالم. ويأتي هذا المنتدى بعد أيام قليلة من انعقاد قمة البريكس واستكمالاً للمسار الذي تتبناه روسيا بتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع دول الجنوب العالمي وبشكل خاص مع الدول الأفريقية، التي تعتبرها روسيا من أهم محاور التغييرات العالمية ومساهماً رئيساً في صياغة النظام العالمي الجديد، نظراً لموقعها وثرواتها البشرية والطبيعية والدور الهام الذي يمكن أن تلعبه على الساحة الدولية في مجال إنهاء الاستعمار الغربي وإيقاف نهبه.

الكلمة الختامية بأن القارة الأفريقية «يجب أن تكون، وستكون أحد عناصر هذا العالم».

علاء ابو فراج

مواقف بعض الوفود المشاركة في العلاقات الروسية الأفريقية

أكد وزير الخارجية الجزائري، أحمد عطاق، على أهمية الشراكة بين روسيا وأفريقيا، مبرزاً الدعم الروسي التاريخي لأفريقيا في مواجهة الاستعمار وقال: «نشيد بالشراكة بين روسيا وأفريقيا، فهي تقوم على إرث تاريخي متجذر في الدعم الثمين، الذي لاقتته الدول الأفريقية من الأصدقاء الروس إبان الكفاح ضد الاستعمار والاحتلال والهيمنة الأجنبية». كما دعا عطاق إلى إنهاء الاستعمار والتمهيش الذي تعانيه القارة في المؤسسات الدولية، مثل مجلس الأمن والمنظمات الاقتصادية العالمية. كما أكد التزام الجزائر ببدء الشراكة العادلة لتحقيق الأمن والازدهار للجميع. ودعا وزير الخارجية المغربي، ناصر بوريطة، إلى توسيع أفق التعاون بين روسيا وأفريقيا في مجالات الأمن الغذائي والطاقة، مؤكداً بأن «الشراكة بين روسيا وأفريقيا التي تتميز بإمكانيات نمو واضحة، يجب أن تركز على الأولويات الأساسية للقارة الأفريقية» وضرورة «الإنصات لصوت أفريقيا واحترامه على الصعيد الدولي».

ويبدو أن القادة الأفارقة يرون في تعزيز علاقاتهم مع روسيا والدول الصاعدة فرصة تاريخية لبناء شراكات ندية تتيح لهم تحقيق التنمية مع الحفاظ على سيادتهم بعيداً عن إملاءات الغرب، حيث يؤكد الروس وعلى لسان الرئيس بوتين كما ورد في كلمته في قمة فالداي بأن روسيا «بعكس خصومنا، لا ترى الحضارة الغربية عدواً، ولا تطرح سؤال «نحن أم هم»، أو «من ليس معنا فهو ضدنا»، نحن لا نقول ذلك أبداً. ونحن لا نريد أن نعلم أي أحد أي شيء، أو نفرض نظرتنا للعالم على أي أحد».

أبرز نتائج المنتدى

أعرب المشاركون عن ضرورة تعزيز الشراكة في مجالات متعددة منها مكافحة الإرهاب، والرعاية الصحية، والأمن الغذائي، والطاقة. وشهد المنتدى توقيع اتفاقيات عدة، ولا سيما في المجالات العسكرية التقنية مع نحو 33 دولة أفريقية. كما اختتم أعماله بإعلان وثيقة مشتركة أجمع عليها الحاضرون ترسم خرائط طرق للعديد من مجالات التعاون بين موسكو والقارة الأفريقية. وناقش المجتمعون أيضاً دور أفريقيا في عالم متعدد الأقطاب، حيث قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في

«المجمع الصناعي الطبي الأمريكي»... أفضل



المزمنة إلى الحدوث لدى كبار السن ويمكن السيطرة عليها عادةً، ولكن لا يمكن علاجها. أكثر أنواع الأمراض المزمنة شيوعاً هي: السرطان وأمراض القلب والسكتة الدماغية والسكري والتهاب المفاصل». ووفق بعض التعريفات، فإن الأمراض المزمنة تشمل كذلك بعض الأمراض النفسية والتوحد والبدانة والربو. وبحسب إحدى **الدراسات** في عام 2020، «يعاني حوالي 50% من سكان الولايات المتحدة من مرض مزمن، مما يشكل وباءً، كما أن 86% من تكاليف الرعاية الصحية تُعزى إلى الأمراض المزمنة... وعلى مدى العشرين عاماً الماضية، نما انتشار الأمراض المزمنة في الولايات المتحدة بمعدل ثابت يتراوح بين 7 إلى 8 ملايين شخص كل 5 سنوات». و**دراسة** أخرى من عام 2018، تقول: إن «الأمراض المزمنة تعدّ من بين أكثر الحالات الصحية انتشاراً وتكلفة في الولايات المتحدة. ما يقرب من نصف (حوالي 45% أو 133 مليوناً) من الأمريكيين جميعهم، يعانون من مرض مزمن واحد على الأقل، والعدد أخذ في الازدياد». وتظهر دراسة أخرى من 2016 أن نسبة البالغين في الولايات المتحدة الذين يعانون من أمراض مزمنة هي الأعلى في العالم في مقارنة بين 11 دولة «مشابهة» من بينها كندا وفرنسا وألمانيا ودول غربية أخرى، حيث إن النسبة 28% بينما النسبة الثانية هي 22% في كندا وأقل من 20% في الدول الأخرى، وفي الوقت ذاته، الولايات المتحدة تنفق على الرعاية الصحية أكثر من أي دولة أخرى، حيث كانت نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018، 16.9%، بينما الدولة التالية سويسرا، كان الإنفاق 12.2%. وفق كينيدي في **خطاب** جماهيري له قبل الانتخابات بأيام، كانت نسبة الأمراض المزمنة في الولايات المتحدة في الستينيات 6% بينما وصلت إلى 60% اليوم. وفيما يلي بعض الأمراض أو

هذه الأمور مع «الخصم»، وسعود لاحقاً إلى هذه النقطة.

المجمع الصناعي الطبي الأمريكي والإنفاق الطبي

يحتاج النظر في هذا الموضوع لدراسات موسعة وتفصيلية، ولكن يمكن تسليط الضوء على بعض الأرقام والمعلومات، والتي تم استخدامها خلال الحملة الانتخابية، لما لها من تأثير كبير على الجماهير، وبالأخص عند ربطها بالاقتصاد وبأمور تمس حياة الأمريكيين بشكل مباشر وملمس:

- **جائحة الـ «كورونا»**: تعامل الحكومة الأمريكية مع الجائحة، والذي لم يختلف كثيراً عن طريقة تعامل معظم دول العالم معها، بل إنها في عدة جوانب لم تشمل إجراءات أكثر صرامة من تلك التي تم فرضها في بعض الدول التي تعافت إلى حد كبير من التداعيات الاقتصادية للجائحة، بل إنه يمكن القول: إنه في كثير من الجوانب، لم تكن بعض الإجراءات في أمريكا على المستوى المطلوب. من الجدير بالذكر هنا أن ذروة الجائحة كانت خلال رئاسة ترامب الأولى، ومع ذلك تم استخدام هذه الورقة بشكل أكبر من قبل حملة ترامب، ولاقت أصداءً واسعة ضمن جمهوره الذي كان بالمجمل ضد أي إغلاق أو قيود أو الالتزام بارتداء الكمامات وضد اللقاحات، ليس لقاح «كورونا» فحسب، ولكن الإزامية أي لقاحات. وتم التطرق في الحملة إلى التأثير السلبي للإجراءات التي اتخذتها الحكومة على التعليم «بسبب إغلاق المدارس» والوضع الاقتصادي لأصحاب الأعمال والتجار الصغار، في حين نمت ثروات أغنى الناس والشركات الكبرى.
- **الأمراض المزمنة: يعرف** «المعهد الوطني للسرطان» الأمريكي، المرض المزمن على أنه «مرض أو حالة تستمر عادة لمدة 3 أشهر أو أكثر وقد تتفاقم بمرور الوقت. تميل الأمراض

تقدم الانتخابات الأمريكية، وخاصة الرئاسية، فرصة للتعرف أكثر على الحالة الفعلية للنظام الأمريكي على المستويات كافة، على السنة المرشحين الرئاسيين وفرقهم الانتخابية ووسائل الإعلام التي تعمل معهم. وكذلك فهي فرصة لتقديم مزيد من الأرقام والدلائل على عملية التآكل والتعفن التي تعيشها المنظومة الأمريكية ككل. تطرقت عدة مواد سابقة في قاسيون خلال الأيام العشرة الماضية، أي منذ انتهاء الانتخابات الأمريكية وصدور نتائجها، إلى مؤشرات واستنتاجات عدة في هذا السياق العام. وفي هذه المادة نهدف المساحة لتناول إحدى الخطب الانتخابية للمرشح الرئاسي روبرت كينيدي جونيور، الذي انتقل قبل أيام قليلة إلى سحب ترشيحه عملياً والانضمام إلى حملة ترامب، ضمن اتفاق بينهما بات واضحاً بعد إعلان ترامب أن كينيدي سيكون عضواً ضمن فريقه، متخصصاً بالشأن الصحي ضمن الإدارة القادمة.

هذا الموضوع، لدرجة أن الحملة المضادة تحاول ترويج مصطلح «نظرية المؤامرة الكبرى للأدوية» لتشويه سمعة أي شخص يشير إليها، وتقويض مصداقيته، ونزع الشرعية عنه.

المرشح الرئاسي روبرت كينيدي جونيور، والذي انسحب عملياً من الترشح كما أسلفنا ودعم ترامب في الأيام الأخيرة قبل الانتخابات، يعتبر من الشخصيات العامة التي تدعم الفكرة القائلة بتوسع نفوذ شركات الأدوية الكبرى في أمريكا، وبالأخص تأثيرها على السياسة من خلال قدرتها على التحكم بحيوات الناس، وكان هذا الموضوع أساسياً خلال حملته الانتخابية، ولاحقاً عندما انضم إلى حملة ترامب، حيث استخدم شعار «اجعل أمريكا متعافية مرة أخرى» أو «Make America Great Again» وهو شعار كانت له أصداء كبيرة بين داعمي ترامب لأنه يشبه شعاره الأساسي، «اجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى» أو «America Make Again Great». وبات هذا الموضوع يحظى باهتمام عدد كبير من الأمريكيين لارتباطه المباشر بعدد من الظواهر المتفاقمة في المجتمع الأمريكي، ما يجعله ورقة سهلة الاستخدام في أمور مثل: الانتخابات لتحريك القاعدة الشعبية، بالأخص عندما يتم ربط

انتشرت شائعة وبشكل كبير خلال السنوات الماضية وبالأخص في ظل ازدياد عدد الأطفال الذين تم تشخيصهم بالتوحد بأن اللقاحات التي تلزم الدولة للأطفال بتلقيها هي التي تسبب التوحد

المنظمة الرئيسية في المواد المسبقة التي نشرتها قاسيون، هي أن النظام الأمريكي يتم رفضه بشكل متزايد من قبل شريحة من الأمريكيين، وتزداد توسعاً، في إطار عملية تعفن النظام الرأسمالي الذي يمثله الغرب المتراجع بقيادة الولايات المتحدة. وكما ذكرت بعض تلك المواد، قد لا يكون هذا الرفض للمنظومة بالضرورة عن علم، إلا أن رفض عناصرها أو ما ينتج عنها وعن سياساتها، هو رفض شعبي للمنظومة بشكله العملي والملمس.

عودة إلى الانتخابات الأخيرة، ومن خلال الخطابات التي سبقتها وبالتحديد من قبل حملة ترامب الذي فاز فيها، يمكن استنتاج أنه بالإضافة إلى التأثير الكبير الذي يتمتع به اللوبي الصهيوني في أمريكا وانتخاباتها، وكذلك المجمع الصناعي العسكري، يبدو أن الأضواء بدأت تتسلط بشكل أكبر على قطاع صناعة الأدوية، أو ما يسمى بـ «Big Pharma» والتي تعني شركات الأدوية الكبرى، أو المجمع الصناعي الطبي، والتي بات هناك كلام أكثر وأوضح عن نفوذها وتأثيرها ضمن المنظومة من خلال الصناعة الدوائية، وبات هناك الكثير من الكلام حول

استثمار على الإطلاق، هو الاستثمار بالأطفال المرضى!



لمن يريد أن يصل إليها، ويمكن حتى القول: إن نتائج الانتخابات الأخيرة هي لحد كبير تصويت ضد هذه الأمور، إضافة إلى الأمور التي سلطنا الضوء عليها في المواد السابقة حول الانتخابات الأمريكية.

لكن هذا لا يعني بالضرورة أنه تصويت ضد الديمقراطيين ولصالح الجمهوريين، كما يحاول البعض تفسيرها، وبالأخص كما يحاول الجمهوريون وأنصار ترامب تفسيرها، وذلك لأن هذه الأمور ليست جديدة، ولكن تم استخدامها بشكل أكبر في هذه الانتخابات، وكأنها ظهرت خلال السنوات الأربع الماضية، ولكن كما نرى الأمثلة التي أوردناها هنا، فهي في تصاعد مستمر منذ عقود.

هذه الانتخابات، كما سابقتها وتلك التي قبلها، وعلى الأقل منذ نهاية رئاسة أوباما، وبشكل متزايد وواضح، تظهر الخلل المتفاقم في المشهد السياسي الأمريكي، حيث إن الناخب الأمريكي أخرج المنظومة القائمة، أو الإدارة الحاكمة على الأقل في الانتخابات الثلاثة الماضية، بما فيها ترامب نفسه في انتخابات 2020. بكلام آخر، الانتخابات هذه السنة أخرجت بايدن والديمقراطيين، ولكن التي قبلها أخرجت ترامب والجمهوريين، والتي سبقتها أخرجت أوباما والديمقراطيين، ما يعني أن النتائج ليست لصالح هذا أو ذلك، بل هي ضد السياسات والنخب الحاكمة كلها، ولكنها تتقلب من دورة إلى أخرى بين رأس الأفعى هذا أو ذلك، وهذا فقط يعني أن الشعب الأمريكي يبحث عن بديل ما زال غير موجود ضمن هذه المنظومة، وإلى ذلك الوقت، ستبقى المنظومة ذاتها بوجهيها المختلفين شكلياً فقط، إلى أن يصل التآكل الداخلي إلى ذاك الحد الذي سيسبب انهيار المنظومة...

واسعة الانتشار، كما يضيف أن هناك تضخماً هائلاً في عدد أمراض المناعة الذاتية والتي لم يكن بعضها حتى معروفاً قبل 50 عاماً. كما سلط الضوء على ازدياد أعداد الأشخاص، وبالأخص الأطفال الذين لديهم حساسيات من بعض أنواع الطعام والربو، إلخ.

ما الذي يعنيه هذا كله؟

هناك ما يكفي من المؤشرات والمعلومات، والتي لم تبدأ بالظهور فقط مؤخراً، بل إن عدداً من الشخصيات العامة، الطبية والسياسية، بدأت بالحديث بشكل أكبر منذ حوالي العقدين، عما تقوم به شركات الغذاء والدواء والمجمع الصناعي الطبي، وبالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية، وفيما يصعب جعل الأمريكيين أقل صحة بشكل عام، وزيادة اعتمادهم على الأدوية والطبابة، ما يجبرهم على شرائها، ويبرر تمويل الأبحاث حول معظم هذه الأمراض، ويزيد تكاليف الخدمات الصحية، والتي تتحكم فيها شركات الضمان الصحي التي تزيد رسومها كلما كان وضع الشخص الصحي أسوأ، ويوجد ما يكفي من الفصائح حول بعض الأدوية التي تمت الموافقة عليها من قبل الوكالة الحكومية المختصة - إدارة الغذاء والدواء - وبحسب بعض هذه الفصائح، كانت هناك شخصيات منتخبة وعلى مستويات عالية متورطة في صفقات لتمير موافقات لإنتاج بعض الأدوية والعقاقير والأغذية، التي تسببت بحالات وصلت لدرجة الإدمان والموت، مقابل دعم سياسي لوصول الشخص إلى المنصب.

ومن المهم هنا التنويه أن هذا الموضوع لم يبدأ في السنوات القليلة الماضية، وأن هناك ازدياداً في فضح هذه القضايا أمام الرأي العام الأمريكي، ووصول أفضل للمعلومات

زيادة عدد الأطفال الذين لديهم هذا التشخيص مع مستويات مختلفة من الشدة. وتظهر إحدى الإحصائيات مقارنة في انتشار اضطراب طيف التوحد في الولايات المتحدة من عام 2000 إلى عام 2020، حيث كانت 6,7 من بين كل 1000 طفل، ووصلت إلى 27,6 في عام 2020. وللمقارنة، تقول مقالة أخرى حول الموضوع من عام 2023: إن هناك طفلاً واحداً من بين كل 36 في الولايات المتحدة على طيف التوحد، بينما في العالم، فالرقم هو طفل واحد من بين كل 100. ● **السكري:** وفق تقرير لمركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها أو «CDC» وهي المؤسسة الوطنية الأمريكية المعنية بالصحة العامة، زاد معدل الإصابة بالسكري من النوع 2 بشكل كبير بين الأطفال من عمر 10-19، خلال الفترة 2002-2018، حيث ارتفع تقريباً من حوالي 10 بين كل 100 ألف طفل إلى حوالي 15. وللمقارنة على أساس الإنفاق لمعالجة السكري، في عام 2021، تظهر إحدى الإحصائيات أن إنفاق الولايات المتحدة كان 379,5 مليار دولار، بينما كان في الصين في العام ذاته 165,3 مليار دولار، على الرغم من أن عدد المصابين بالسكري في الصين يفوق عدد أولئك في الولايات المتحدة.

يقول كينيدي ضمن هذه الحملة التي تسلط الضوء على الجانب الصحي: إن الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي تعدى بعدة أضعاف الإنفاق العسكري، وتكمن وراءه شركات صناعة الأدوية، وكذلك السياسات الغذائية التي تتسبب بتفاقم البدانة في أمريكا، إضافة إلى ظهور وتفاقم عدد من الأمراض النفسية، وبالأخص لدى الأطفال، مثل: اضطراب نقص الانتباه «ADD» واضطراب فرط الحركة، ونقص الانتباه «ADHD»، وحالات وأمراض أخرى باتت

الحالات المزمنة التي تفاقمت خلال العقود الماضية في الولايات المتحدة.

● **البدانة:** نسبة الأطفال والمراهقين في الولايات المتحدة الذين يعانون من السمنة بين عامي 1971 و2018 ارتفعت للأطفال بين الأعمار 2-5 سنة من 5% إلى 13,4%، وللأطفال بين الأعمار 6-11 سنة من 4% إلى 20,3%، وللمراهقين بين الأعمار 12-19 من 6,1% إلى 21,2%، وفق إحدى الإحصائيات. ووفق إحصائية أخرى، فإن معدلات السمنة لدى البالغين في الولايات المتحدة في عام 2022، كانت 32,8%، ولكن هذه النسبة أعلى بين السود والسكان الأصليين وذوي الأصول اللاتينية، وأقل بين البيض والاسيويين، ويجدر بالذكر هنا، أن الفئات الثلاث الأولى لديها وسطياً دخل أقل من الفئتين الأخيرتين. وبحسب إحصائية أخرى، ارتفعت نسبة البالغين الذي وزنهم أكثر من 90 كغ، من 15% في 1990 إلى 33% في 2023. وللمقارنة، وبحسب منظمة الصحة العالمية، «حوالي 16% من البالغين الذين تبلغ أعمارهم 18 عاماً فأكثر في أنحاء العالم جميعها يعانون من السمنة في عام 2022... والأطفال والمراهقون الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و19 عاماً... في عام 2022، يعيش 8% من الأطفال والمراهقين مع السمنة».

● **التوحد:** انتشرت شائعة وبشكل كبير خلال السنوات الماضية، وبالأخص في ظل ازدياد عدد الأطفال الذين تم تشخيصهم بالتوحد، بأن اللقاحات التي تلزم الدولة الأطفال بتلقيها هي التي تسبب التوحد، ومع ذلك لا توجد حتى الآن أي دراسات علمية أو طبية - في الولايات المتحدة أو غيرها - تربط الأمرين ببعضهما البعض بشكل واضح، ولكن لا يمكن إنكار

هناك ازدياداً في فضح القضايا امام الرأي العام الأمريكي ووصول أفضل للمعلومات لمن يريد ان يصل إليها

الحكومة تروج لاستقطاب الاستثمارات وتكرس عوامل نبذها!

ما زالت البيئة الاستثمارية السورية توصف بأنها غير مشجعة، بل ونايذة، بالرغم من كثرة الحديث الرسمي عن التسهيلات والمشجعات القانونية لاستقطاب الاستثمارات، فهي غير آمنة إلى حد كبير من الناحية الاقتصادية والقانونية، بل والسياسية، بالإضافة طبعاً إلى الناحية الاجتماعية ونمط الاستهلاك الذي تم تشويحه خلال سنوات الأزمة بفعل السياسات الليبرالية، التي استهدفت وما زالت تستهدف جيوب السوريين وتفرغها!

وبالتالي فإن هذه البيئة غير مشجعة للمستثمرين المحليين، ولا مستقطبة للخارجيين!

ومن المؤشرات الملموسة لواقع العزوف الاستثماري، يمكن سرد الكثير من المشاكل التي تعيق وتكبل الاستثمارات، مثل: ارتفاع تكاليف الإنتاج - ارتفاع تكاليف حوامل الطاقة وصعوبة الوصول إلى الكهرباء - ميل معدلات الاستهلاك نحو الانخفاض سنة بعد أخرى نتيجة لتدهور الحالة المعيشية لعموم السوريين - انخفاض عائدية الاستثمار!

انخفاض الموازنة أم انتعاش استثماري؟!

عقد المجلس الأعلى للاستثمار بتاريخ 2024/10/31 اجتماعه برئاسة رئيس الحكومة، وتم عرض جملة من المؤشرات التي توحى بحدوث ثورة كبرى في الواقع الاستثماري، منها مثلاً القول بأن: «قيمة الاستثمارات المشتملة وفق أحكام قانون الاستثمار رقم 18 لعام 2021 تجاوزت مجموعها قيمة اعتمادات الموازنة العامة للدولة لعام 2025 والتي تعد أكبر موازنة في تاريخ الاقتصاد الوطني، إذ بلغت قيمة اعتمادات الموازنة 52 ألف مليار ليرة سورية، فيما بلغت قيمة المشاريع الاستثمارية المشتملة في العام الحالي ما يقارب 62 ألف مليار ليرة.»

وتم خلال الاجتماع أيضاً عرض النقاط الآتية: إجازات الاستثمار الممنوحة وفق أحكام قانون الاستثمار 18 لعام 2021 بلغ عددها نحو 196 إجازة في قطاعات النقل والطاقة المتجددة والسياحة والصناعة والزراعة والصحة بتكلفة تقديرية 65 تريليون ليرة.

بلغ عدد المشاريع التي بدأت بالإنتاج الفعلي بشكل «جزئي - كلي» 30 مشروعاً استثمارياً بنسبة 15% من العدد الإجمالي للمشاريع الحاصلة على إجازات استثمار، بتكلفة استثمارية 1205 مليارات ليرة.

إن التفاؤل الرقمي أعلاه يبدو حقيقياً عند مقارنة قيمة إجازات الاستثمار الممنوحة، مع القيمة التقديرية للموازنة العامة للدولة لعام 2025! فهل هذا يدل على انخفاض قيمة الموازنة، أم على انتعاش الاستثمار كما يروج؟!

لن نخوض مجدداً في موضوع تراجع قيمة الموازنة العامة لعام 2025 بالمقارنة مع السنوات السابقة، حيث سبق أن تطرقت لها قاسيون في مواد عديدة!

لكن للتقييم الموضوعي لا بد من مقارنة قيمة الاستثمارات نفسها بفترات زمنية مختلفة. فمثلاً، من التقرير السنوي لهيئة الاستثمار للعام 2008 نورد الآتي:

بلغت قيمة إجازات الاستثمار الممنوحة وفق المرسوم التشريعي 8 لعام 2007 نحو 402 مليار ليرة، وبتحويلها إلى معادلها الدولار وفقاً لسعر الصرف في عام 2008، والذي بلغ 46,4 بحسب بيانات البنك المركزي، فإنها تبلغ نحو 8,6 مليارات دولار 1611 مشروعاً.

بلغت قيمة المشروعات المنفذة نحو 45 مليار ليرة من إجمالي المشروعات، وبنسبة تنفيذ 11% على مستوى القيمة المالية، أما



بعض المؤشرات المحلية الإضافية!

من المفروغ منه أن أي مستثمر لن تغيب عن ذهنه بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الرقمية، بحال الرغبة بالاستثمار بأي من القطاعات الاستثمارية محلياً!

فمثلاً، بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء:

بلغت قيمة رأس المال الزراعي الثابت في عام 2020 نحو 24,9 مليار ليرة، والناتج المحلي الزراعي كان نحو 106 مليار ليرة.

زادت قيمة رأس المال الثابت في عام 2022 بنحو 135%، وبلغت 58,5 مليار ليرة، لكن انخفاض الناتج المحلي الزراعي بحدود 16%، وبلغ نحو 89,2 مليار ليرة!

الاستنتاج المباشر من الأرقام أعلاه تبين أن زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي «العام والخاص» تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي، وهو دليل قاطع وواضح على تراجع الجدوى الاستثمارية في هذا القطاع، وبالتالي فإن المستثمر لن يغامر فيه!

و دون الخوض بالمزيد من الأرقام فإن بيانات قطاع الإنتاج الصناعي ليست بأفضل حالاً، لكن بيانات قطاع الخدمات، وتحديدًا النقل والتخزين، ما زالت تعتبر أفضل نسبياً من حيث الجدوى الاستثمارية، لذلك فليس من المستغرب أن تستقطب هذه القطاعات بعض الاستثمارات، بينما تنفر من القطاعات الإنتاجية، وهو ما يجري!

وبكل اختصار يمكن القول إن الواقع والمؤشرات أعلاه هي النتيجة المباشرة للسياسات الاقتصادية المتبعة، وخاصة تجاه قطاعات الإنتاج الحقيقي «الزراعي والصناعي - العام والخاص»، والتي أدت إلى تراجع الإنتاج بشكل عام، وصولاً إلى توقف بعض المنشآت الصناعية والعزوف عن الزراعة، وتتويجاً بتكريس بيئة استثمارية نايذة وطاردة، وكل ذلك طبعاً لخدمة المصالح الضيقة للقلة من كبار أصحاب الأرباح، ومستوردين وتجار وفاسدين!

المؤشرات الدولية!

وفقاً لتقرير سهولة ممارسة الأعمال لعام 2020 تتبع سورية في المرتبة 176 من أصل 190 دولة، ما يعني أن ممارسة الأعمال تعاني من صعوبة مفرطة ومعوقات كبيرة!

«مؤشر سهولة ممارسة الأعمال»، الذي يهدف إلى قياس وتقييم بيئة الأعمال في مختلف الدول «190 اقتصاد حول العالم» وسورية ضمناً، هو مقياس عالمي يصدره البنك الدولي وذلك بناء على مجموعة من المعايير، كما يلي: بدء النشاط الاستثماري أو تأسيس الشركات - الحصول على تصريح البناء - الحصول على الكهرباء - تسجيل الممتلكات - الحصول على الائتمان - حماية المستثمرين - دفع الضرائب - التجارة الخارجية - تنفيذ العقود - الإنقاذ من الإفلاس - سوق العمل - العمل مع الحكومة «البيع والشراء».

وفي تفصيلات المؤشر على المستوى المحلي فإن الأكثر سوءاً هو الحصول على تصريح البناء، حيث تحتل سورية المرتبة 186، يليه معيار التجارة الخارجية في المرتبة 178، ثم معيار الحصول على الائتمان في المرتبة 176، أما بالنسبة لمعيار سهولة الوصول إلى الكهرباء فإن سورية في المرتبة 160!

ومع أن هيئة الاستثمار السورية تدرج في تقاريرها السنوية ترتيب سورية وفقاً لهذا المؤشر، إلا أن ذلك لا يقترن بأية إجراءات رسمية جدية لتحسين الواقع الاستثماري وفق المعايير أعلاه، مما يجعل الحديث عن الترويج الاستثماري منفصلاً عن الواقع، حيث يمكن تسمية المؤشر محلياً بمؤشر «صعوبة أو تعقيد أو استحالة ممارسة الأعمال»، خاصة، إن أضفنا إلى المعايير الدولية أعلاه بعض المعايير المحلية، مثل: عامل التضخم وعامل الفساد، والأهم عامل عدم الاستقرار السياسي!

عدد المشروعات فبلغ 60 مشروعاً من أصل 219، أي 27,3%، وذلك على مستوى المشاريع المشتملة للمرسوم 8 فقط، من دون المشاريع المشتملة لقوانين أخرى مثل قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991.

وللمقارنة، وبحسب الأرقام «شديدة التفاؤل» أعلاه، بلغت المشاريع المنفذة 15% من إجمالي عدد المشاريع، ولكنها بالنسبة لإجمالي قيمة المشروعات المشتملة، اقتصرت قيمتها على 1,85% أي 1205 مليار ليرة من أصل 65 ترليون ليرة «والتي تعادل 4,7 مليارات دولار وفق سعر الصرف الرسمي الحالي»!

يتبين بحسب الأرقام أعلاه أن المشاريع في عام 2008 قيمتها ضعف قيمة المشاريع التي يتم الحديث عنها الآن!

فالحديث عن «أكبر موازنة في تاريخ الاقتصاد الوطني»، ربطاً مع «قيمة المشاريع الاستثمارية المشتملة في العام الحالي»، فيه الكثير من التضخيم للموازنة نفسها، ولقيم المشاريع الاستثمارية!

تراجع الإنتاج وزيادة الخدمي!

نقطة إضافية تجدر الإشارة إليها مما رشح عن أعمال المجلس الأعلى للاستثمار هي العبارة التالية: «ضعف نسبة الإقبال على القطاع الزراعي، إذ بلغت نسبة المشاريع الممنوحة إجازة استثمار في القطاع الزراعي فقط 5% مقارنة بـ 43% في قطاع النقل مثلاً»!

المؤشرات أعلاه دليل على تراجع الاستثمار في الإنتاج، مقابل زيادته في الخدمات! حيث يلجأ المستثمرون إلى القطاعات الخدمية كالنقل، ربما بسبب الخطورة العالية في القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة، وبالتالي يهرب المستثمرون من هذه القطاعات ويتوجهون إلى القطاعات الخدمية التي تتميز بسرعة دوران رأس المال، وبمعدلات الربح المرتفعة، وبالخطورة الأقل في ظل بيئة استثمارية غير آمنة!

الحديث عن أكبر موازنة في تاريخ الاقتصاد الوطني ربطاً مع قيمة المشاريع الاستثمارية المشتملة في العام الحالي فيه الكثير من التضخيم للموازنة نفسها ولقيم المشاريع الاستثمارية

الرقابة الإلكترونية على وسائل النقل العام فشل في تحقيق الأهداف وتكلفة مرتفعة!



شهد قطاع النقل العام، في دمشق وغيرها من المدن، في السنوات الأخيرة، محاولات لإدخال تقنيات حديثة من أجل تحسين الرقابة على حركة الآليات وضبط استهلاك الوقود.

وقد كان تركيب أجهزة التتبع GPS إحدى هذه المحاولات التي روح المسؤولون أنها ستسهم في حل مشاكل الازدحام، وضبط خطوط السير، وتخفيف التكاليف الناجمة عن انحراف بعض السائقين عن الخطوط المخصصة لهم، والحد من الإلتجار بالمشتقات النفطية!

ومع ذلك، وعلى الرغم من التكلفة الكبيرة التي تكبدها السائقون لتركيب هذه الأجهزة، فإنها فشلت إلى حد بعيد في تحقيق الهدف المنشود المعلن عنه والمروج له رسمياً على أنه الحل الشافي والكافي!

أجهزة التتبع تكلفة بلا فائدة!

تم تركيب أجهزة التتبع كوسيلة إلكترونية حديثة لمراقبة حركة المركبات بهدف الحد من التلاعب بالوقود، وضمان التزام السائقين بالخطوط المحددة.

غير أن هذه الأجهزة، التي تحمل المواطنون تكاليفها بالنتيجة، بشكل مباشر أو غير مباشر، لم تحقق الغايات المطلوبة، وخاصة ما يتعلق بتوفير وسائل المواصلات والحد من الازدحامات عليها!

ففي الواقع، شكل التطبيق العملي لهذه التقنية عائقاً جديداً أمام الوصول إلى الأهداف المرجوة والمروجة، فالعديد من المواطنين أشاروا إلى أن الأجهزة لم تضبط فعلياً حركة الآليات كما يجب، ولم تحسن بشكل ملموس من التزام السائقين بالخطوط، مما أدى إلى نتائج مخيبة للآمال بالنسبة إليهم!

مستشعرات البصمة بدعة جديدة!

في خطوة جديدة، كشف مدير النقل في دمشق، عمار غانم، أنه سيتم تركيب مستشعرات بصمة في بداية ونهاية كل خط، لضمان وصول السائقين إلى نهاية خطوطهم المحددة. إذ إن الكثير من السائقين كانوا يتوقفون قبل نهاية الخط هروباً من الازدحام أو لتقليل التكاليف التشغيلية، مما زاد من الضغط على المدينة وأدى إلى صعوبات في حركة المرور.

ويهدف هذا الإجراء إلى ضبط عمل السائقين بشكل أفضل والزامهم بالوصول إلى نهاية الخط، مما يمكن أن يسهم في تخفيف الضغط عن المدينة. ومن المفترض أن تتم هذه العملية الجديدة خلال عشرة أيام، مع بدء تنفيذ التجربة لأول مرة في بعض الخطوط، قبل أن تعتمد في حال أثبتت فعاليتها. ورغم النية المعلنة بتحسين النظام عبر هذه الإضافات الإلكترونية، يبقى التساؤل المطروح هو إلى أي حد ستكون مستشعرات البصمة فعالة في ضبط حركة النقل العام؟ وهل ستتمكن من حل المشكلة التي فشلت فيها أجهزة التتبع الإلكتروني من قبل، خاصة إذا كانت مكلفة ولا تدر الفائدة للموسعة بالنتيجة؟

وفي هذا السياق، تسود حالة من القلق بين السائقين والمواطنين على السواء، إذ يشعر بعض هؤلاء بأن هذه البدعة الإلكترونية الجديدة ستأتي على حسابهم وتزيد من أعبائهم المالية، بينما يرى آخرون أن المبالغ المصروفة عليها قد تكون مبررة إذا نجحت في تحسين الخدمة حقاً!

أرباح المستفيدين من البدع

الإلكترونية على حساب المواطنين! تفتح خطوط استيراد وفرض تركيب الأجهزة الإلكترونية، بذريعة مراقبة النقل العام، أبواباً واسعة للتساؤلات

حول من المستفيد الحقيقي من الصفقات المروج لها والمتبناة رسمياً، عبر بوابات مشرعة لفرضها على المواطنين وعلى حسابهم!

فعلى الرغم من ضعف فعالية بعض هذه التقنيات بالدليل الملموس، إلا أن تكلفتها المالية الكبيرة تكشف عن وجود شريحة من المستوردين والمستثمرين الذين يجنون أرباحاً طائلة منها، وذلك على حساب المواطن الذي يتحمل تكاليفها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على شكل خدمات غير فعالة وازدحام مستمر!

فمن الواضح أن هناك شريحة محددة من المستوردين والمستثمرين، بالإضافة إلى بعض الناقلين، تستفيد بشكل مباشر من صفقات استيراد وفرض بيع وتركيب هذه التجهيزات الإلكترونية!

فالعقود المبرمة لتأمين هذه التجهيزات تتم بطرق غير شفافة، بعيداً عن المنافسة المفتوحة، ما يعني احتمالية واسعة لتضخيم أسعارها بغاية تحقيق المزيد من الأرباح، بل يبدو أن هذه العقود موجهة مسبقاً لشركات معينة محظية، ليصبح الهدف الأساسي من استيرادها وفرض بيعها تحقيق الربح لها بدلاً من خدمة المواطنين المروج لها!

ليتبين تماماً أنه بينما تستمر فئة محدودة في جني الأرباح، يبقى السائقون تحت ضغط مالي مستمر، ويعاني المواطنون من استمرار الزحام وتكريس التراجع في كفاءة خدمة النقل العام!

الرقابة الإلكترونية

ليست الحل الوحيد!

من الواضح أن مشكلة النقل العام لا يمكن حلها فقط من خلال الأجهزة التقنية وإدخالها وفق الصيغ المعمول بها والمطبقة بما يحقق مصالح البعض

المحظي فقط، بل تتطلب حلولاً شاملة تتضمن تحسين البنية التحتية، وزيادة عدد وسائل النقل، وزيادة خطوط الخدمة، وتخفيض تكاليفها على المواطن، بالتوازي مع تبسيط الإجراءات الرقابية شريطة جديتها وفعاليتها، ولعل الأهم بهذا السياق هو إعادة الاعتبار لشركات النقل الداخلي العامة في جميع المحافظات، وفسح المجال أمامها لتكون منافساً حقيقياً وفعالاً في حل مشكلة النقل لمصلحة المواطنين!

فالرقابة الإلكترونية بهذا السياق يمكن أن تكون جزءاً من الحل بحال حسن استخدامها وجديتها، ولكن اعتمادها وحدها لن يكون مجدياً في ظل التحديات الكثيرة والكبيرة التي يدفع ضريبتها المواطن منفرداً معجزه في الكثير من الأحيان عن الحصول على مقعد في إحدى وسائل المواصلات!

فالحلول التكنولوجية يجب أن تكون وسيلة لتحقيق غاية، وليس مجرد وسيلة ضغط جديدة تمارس على السائقين والمواطنين، وبما يضمن الأرباح السهلة للبعض، بحسب ما هو معمول!

فواقع الحال يقول إن هناك غياباً تاماً للمراجعة الدورية للخطوات المتخذة سابقاً عبر فرض أجهزة التتبع، بذريعة ضمان تحقيق الفوائد المرجوة وتحسين خدمة النقل العام، بما يصب في مصلحة الجميع!

فهل نحن بحاجة إلى حلول تكنولوجية إضافية بعد كل ما سبق؟

والسؤال المطروح الآن، وبعد الإعلان عن بدعة المستشعرات الجديدة، فيما إذا كانت هذه التقنية الجديدة ستحقق الأهداف المرجوة منها، أم إنها ستواجه نفس مصير أجهزة التتبع، مقابل استفادة بعض المستوردين وأصحاب الأرباح والفاستدين من فرضها؟!!

الأهم هو إعادة الاعتبار لشركات النقل الداخلي العامة في جميع المحافظات وفسح المجال أمامها لتكون منافساً حقيقياً وفعالاً في حل مشكلة النقل لمصلحة المواطنين

شتاء الفقيرين والرعاية الرسمية!

تحول الشتاء بالنسبة إلى الغالبية العظمى من السوريين، وخاصة الغالبية الفقيرة، من كونه مجرد فصل من فصول الدورة الطبيعية للأرض حول الشمس، إلى صورة قاتمة وراسخة في أذهانهم!



فما إن تأتي أولى ملامح هذا الفصل حتى تصبح تلك الصورة بما تحتويه من ذكريات باردة وأيام قاسية، وعجز عن تأمين أي شيء يدفئ أجسادهم المنهكة، الصورة الوحيدة المسيطرة على عقولهم، لا يرون غيرها ولا يتذكرون سواها، نتيجة للحياة التي خبروها وعاشوها تحت وطأة برد هذا الفصل، وقسوته خلال السنوات الماضية!

مسلسل تقصير الحكومة يبدأ مع بداية البرد!

كعادتها، تصر الحكومة وعند كل مفترق يمكنها من إعادة الثقة بينها وبين الناس، وترميم ما يمكن ترميمه في علاقتها مع الغالبية العظمى من الفقيرين والمتعبين، على نهجها وطريقتها في إدارة البلاد بالصد من مصالح هؤلاء، وتصر على الوقوف في الجهة المقابلة لهم، فحاربهم بلقمة عيشهم وبصحتهم وبردتهم ودفئهم!

وهل لها أن تفوت فرصة ذهبية مثل قدوم فصل الشتاء لتعزز انعدام الثقة بينها وبينهم؟ بالتأكيد لن تفوتها وستستغلها بأحسن الطرق، وكانت أولى خطواتها في هذا السياق رفع سعر مازوت التدفئة ببداية شهر 10 من العام الحالي بنسبة 150%، حيث أصبح سعر اللتر 5000 ل.س بعد أن كان 2000 ل.س، كتخفيض إضافي على دعم هذه المادة، ويأتي ذلك بحسب الادعاءات الرسمية من أجل «ضمان توفير المادة للمواطنين»!

ولكن رفع سعر مازوت التدفئة ليست غاية توفير المادة، وإنما المزيد من الفرص لنهب وسرقة جيوب الفقيرين عبر أقدية السوق السوداء، التي تنتعش أكثر مع بداية فصل الشتاء!

أما عن توفيرها عبر الأقدية الرسمية فنعرض فيما يلي واقع توزيع مادة مازوت التدفئة منذ بدئها وحتى تاريخه وبمختلف المحافظات بالاستناد إلى التصريحات الرسمية:

أوضح مدير محروقات حلب المهندس رشاد سالم لتلفزيون الخبر في 14 من الشهر الجاري، «أن عملية توزيع مازوت التدفئة بدأت في الثالث من تشرين الماضي، وحتى الآن تم توزيع مليوني لتر لما يقارب 40 ألف بطاقة، أي ما نسبته 6%»، وأضاف سالم «إن عملية التوزيع محكومة بالتوريدات والتوريدات عموماً ضعيفة، الأمر الذي ينعكس سلباً على عملية التوزيع.»

وفي تصريح لعضو المكتب التنفيذي لقطاع التجارة الداخلية والمحروقات في حمص عمار الداغستاني الأسبوع الماضي أشار إلى أن «عدد الطلبات المنفذة والموزعة منذ بدء العملية في تشرين الأول وحتى تاريخه بلغ 57,314 طلباً، أي ما نسبته نحو 13,3% بمعدل 23 ألف لتر شهرياً»، وقال الداغستاني: «إن العملية تسير بشكل بطيء نسبياً لكن هناك وعود بزيادة الكميات بعد تحسن التوريدات، علماً أن نحو 9,2% من كمية المادة الواردة إلى المحافظة تذهب للتدفئة.»

وكان عضو المكتب التنفيذي في محافظة اللاذقية الدكتور معلى إبراهيم أوضح في حديثه الأسبوع الماضي لتلفزيون الخبر، أن «عدد البطاقات التي تم تنفيذها في محافظة اللاذقية بلغت 22,041 بطاقة بنسبة 6,5% فقط»، وأكد إبراهيم «أن عملية التوزيع بطيئة كون الواردات قليلة، لأن ما يصل المحافظة يومياً نحو 36 ألف لتر يتم توزيعها، ولكن هناك وعود بتعزيزات أيام العطل، الأمر الذي سيسرع من العملية، ولكن في حال بقيت كما هي سيأتي الربيع ولا تنتهي من عملية التوزيع.»

وكشفت مصادر مسؤولة في دمشق لصحيفة الوطن أن عدد الطلبات المسجلة على مازوت التدفئة بدمشق يقدر بـ 511 ألف طلب نفذ منها بحدود 31 ألف طلب، بنسبة تنفيذ 6% حتى تاريخ 12 من الشهر الجاري. مع الإشارة إلى أن بدء توزيع المادة كان مع بداية شهر تشرين الأول أي مضى نحو 40 يوماً على بدء التوزيع.

ما سبق هو واقع توزيع مادة مازوت التدفئة

منذ بدء عملية التوزيع في بداية شهر تشرين الأول وحتى منتصف الشهر الجاري، ويبدو من خلال هذه التصريحات أن وسطي نسبة التوزيع بمختلف المحافظات لم يتجاوز 8% بعد مرور 40 يوماً تقريباً، وعليه فإن إتمام عملية التوزيع في حال استمرار الوضع على ما هو عليه سيستغرق 500 يوم بالحد الأدنى!

فصل الشتاء

بالنسبة للحكومة مدته سنة وثلاث!

يبدو أن الحكومة المجلبة نسيت البديهيات التقويمية للسنة، وأن السنة تتألف من أربعة فصول، ومدة فصل الشتاء ثلاثة أشهر، أو أنها تحاول أن تتحكم بقوانين الطبيعة وتجعل من مدة فصل الشتاء أطول مما هو عليه تماشياً مع آليات عملها البطيء!

فبناءً على التصريحات أعلاه، فإن إتمام عملية التوزيع بنسبة 100% على هذه الحالة سيستغرق 500 يوم بالتمام والكمال، أي تقريباً سنة وثلاث، وبالتالي فإن الحكومة أمام خيارين لا ثالث لهما، إما أن تسرع عملية التوزيع بالشكل الذي يتماشى مع قوانين الطبيعة، على اعتبار مدة فصل الشتاء ثلاثة أشهر، أو أنها بحاجة إلى تحدي هذه القوانين وإطالة أمد فصل الشتاء ليصبح 500 يوم بدلاً من 90 يوماً!

فهل التحكم بقوانين الطبيعة أسهل وأفضل على الحكومة من تأمين مادة المازوت بالكميات المنخفضة أساساً - والتي تبلغ 50 لتراً للأسرة، وهي لا تكفي عشرة أيام في حال توفرها؟!!

السوق السوداء وسماء الفقيرين!

سواء الفقيرين والمعدمين خارجة عن الطبيعية، فهي ليست زرقاء، بل شديدة السواد، وهي لا تطر، إنما تبكي عليهم وعلى ما يعانون منه، وعلى أيامهم كيف تمضي خلال أشهر الشتاء!

فعمت سماء الفقيرين تنأت من كثافة ظلال السوق السوداء المعتمة المسيطرة على حياتهم خلال فصل الشتاء، وبرعاية رسمية!

فاحتياجات الأسر من مازوت التدفئة باتت من المستحيلات توفيرها، خاصة مع تسجيل العجز عن تأمينها عبر حيطان هذه السوق وبأسعارها الكاوية، أو باللجوء إلى تجار الحطب الذين لا يقلون سوءاً، وكذلك الحال مع السوق السوداء للغاز المنزلي الذي باتت من المستحيل الاعتماد عليه للتدفئة، وقد سبق أن خرجت الكهرباء من معادلة الدفء أيضاً، والنتيجة استمرار المعاناة من قسوة البرد طيلة فصل الشتاء، مع كل ما يخطر بالذهن من انكسار رب الأسرة أمام مشاهدة أطفاله بهذه المعاناة مقابل عجزه، على الرغم من كونه يصل الليل بالنهار بالعمل، دون تمكنه من الحصول على كفاية أسرته من الاحتياجات بحدودها الدنيا!

وكيف سيكتفي أي رب أسرة مفقر والجهات الرسمية المسؤولة والمعنية بتنصل من واجباتها، بل وتحاربه وتستهدف جيوبه وتقتل إمكانياته، لتتركه وحيداً ليناطح حيطان المال في الأسواق البيضاء والسوداء، ليضاعف هؤلاء ثروتهم على حساب حياة هذا الأب وتجدد صغاره أمام عينيه؟!!

إعادة ثقة المواطن بالحكومة بدها تغييرات كثيرة وكبيرة بالسياسات تسبقها!



الخبز والمازوت والغاز بالسوق السودا وأنت ماشي!!
بس رغم كل هاد ما في اعتراف بحجم الفساد الكبير اللي نهبنا ونهب البلد! فمع كل أزمة بتصير أو يتم افتعالها... بتوعدنا الحكومة بحلولها العبقريّة... بس عالواقع بتلاقي الوضع صار أسوأ... وفي مين عم يعصر الأزمات والمواطنين معها... والمشكلة أنو اللوم دائماً على الظروف والأزمة والموارد والإمكانيات...!

والأسوأ أنو وقت بتحكي عن الفساد بيجي مين يرد عليك أنو عادي... بكل العالم في فساد مو بس عنا... يعني كل الحكي عن الفساد عبث بعث بالنتيجة!

انعدام الثقة نتيجة طبيعية!

المواطن بعد كل اللي صار واللي عم يصير معه وفيه بقي عنده ثقة بشغلة وحدة بس إنه ما في أمل بالحكومات... والشاطر اللي بدو يهجم من البلد أو بيحلم بالهجرة واللجوء... وخاصة الشباب اللي تسكرت بواب الحياة بوجههم... لأن ما عاد حسوا أنها لهم بعد ما صارت مكترة لمصلحة شوية حيطان كبار فيها...!

يعني بالمختصر المفيد حياتنا صارت مسلسل تراجيدي طويل... كل مرة جزء جديد فيه أزمات وكوارث ع حقوقنا ومعيشتنا وخدماتنا ومستقبل شبابنا...! وقصة إعادة الثقة بين المواطن والحكومة ع فكرة مو كثير صعبة... بس بدها تسبقها تغييرات كثيرة وكبيرة وع كل المستويات كمقدمات ضرورية... يعني مو بس ع العوامل المختصرة اللي حكينا عنها... والبداية الأضر من الضرورية طبعاً هي بانتهاء كل السياسات الظالمة والمنحازة لمصلحة شوية حيطان ع حساب البلد والناس اللي فيها... واللي ماشية عليها الحكومات من عشرات السنين لهلاً... وبعدها لكل حادث حديث!

صوتها عالي وبتصرف بنزين بس يادوب عم تمشي!
المواطن بيخسوف راتبه عم يختفي بأول كم يوم بالشهر... وأسعار المواد ما يبلق يحسبها بيطلع عليها زيادة... لدرجة أنو صار بده قرض ليشتري شوية ضروريات... والحمدلله الجهات الرسمية ما عم تقصر أبداً بمثل هيك قروض... لك موسم المدرسة ألو قروض... والمونة والغذائيات لها قروض... حتى بيدون الزيت صار بقرض!

يعني الاقتصاد متدهور وما حدا ماشية معه الأمور... لا الفلاح ولا الصناعي ولا الحرفي ولا المهني ولا الموظف... إلا شوية أثرياء وبلهموطية بالبلد... وبخفس الوقت منسمع التصريحات الرسمية الخلبية اللي بتحكي عن الانتعاش والاستثمارات وإعادة الاعمار والتنمية والذي منه... وطبعاً الحكي ببلاش!

وإذا بدك تحكي عن التواصل فمع مين بدك تتواصل؟ الحكومة وحرامية البلد بيقرروا وما عليك الا التنفيذ... وبدون نقاش أو انتقاد، وإلا بتفتح بوابات جهنم عليك حتى على بوست انتقادي ممكن تكتبه ع صفحات التواصل الاجتماعي... وشركك بالقانون اللي بيحسب عليك أنفاسك وقت اللزوم!

الفساد نظام حياة معمم!

ما عاد في داعي تطور ع الفساد يا مواطن... لأن بحكم العادة صار هو اللي بيدور عليك وبيلاقيك... وصار جزء من حياتك اليومية...!

الإكراهية اللي هي رشوة مبطنه صارت علنية وأقل من عادية وعلى عينك يا تاجر... وهوامش النهب الكبيرة صارت مبررة بالأزمة والحصار والعقوبات... وكل شي بالبلد صار مصدر نهب وترج للحياتن الفاسدين... يعني وين ما حطيت إيدك بيطلع الفساد... من ربطة

بس ما حدا شافها!
الكهربا ضيف خفيف خمس دقائق وبتطفي... والمي رفاهية منسية... والغاز والمازوت رفاهية 5 نجوم من الأساطير الشعبية!
أما التعليم والصحة والمواصلات والشوارع والزفت والأرصفة و... فصارت بغالبيتها مأجورة ومشاريع وتعهدات استثمارية!

يعني إذا قررت تعيش حياتك طبيعي... بدك تكون عبقري زمانك وفهلوي ومقطع موصل بتدبير الأمور... ورغم هيك مأكول مذموم... أو ملتي مليونير تبع هالأيام... اللي اغتنوا ع حساب الناس بقدرة قادر!
المهم يا مواطن لا تزعج الحكومة الله يرضى عليك... أنت عليك تدفع ع كل الخدمات من تم ساكت وبمس... أما تعملي فيها فهمان وتحكي عن الحقوق فهاد كارثة الكوارث عليك!

العدالة بس بالمسلات والحكايا الشعبية!

إذا فكرت إنه في عدالة... فحب بشرك إنها موجودة... بس بالكتب والحكايا أو بغير كوكب!
يعني إذا بدك تشككي من ظلم أو انتهاك لحقك... فالرسالة اللي بتوصلك روح دبر حالك... المحسوبة والواسطة وشغالة 7/24... وإذا ما عندك حدا واصل بتعيش مثل الغريب ببلدك!
أما إذا كنت واصل وأيدك طائلة... فكل الأبواب بتفتحك طبعاً...!

هلا الأكد في قانون... بس ع الأغلب بيتطبق حسب الوزن والمصلحة... يعني المواطن العادي اللي بوزن الريشة بتطلع مصلحته وحقوقه آخر الأولويات بهالحسبة من كل بدا!

الاقتصاد والتنمية الاقتصادية بس بالتصريحات!

الاقتصاد عنا مثل السيارة القديمة...

يا لطيف... إذا بدنا نحكي عن علاقة الحكومة بالمواطنين... حتى وصلوا لانعدام الثقة فيها... فهاد فيلم درامي كوميدي بس بنكهة سوداوية! شوف كيف القصة ماشية... رح نبلس بالعوامل الأساسية المفترضة اللي بتحدد درجة رضا المواطن عن الأداء الحكومي والرسمي:

الشفافية الرسمية ملونة مثل قوس قزح وع كل ضرس لون!

وينك يا شفافية... لأن الحكومة بتتعامل معها كأنها أسطورة من الأساطير... يعني ما فيك تعرف شي عن شي! قراراتها... وخاصة اللي بتخص حياة المواطنين... بتطلع ضربات مؤلمة وملاحقة... لك وبلا مقدمات وبلا مبررات كمان...!

أما القرارات اللي بتخص كبار الناهيين فتطلع كأنها ضربات حظ... مع سرية شبة تامة عن تفاصيلها... حتى على أسماء المحظوظين... وكل ضربة حظ بتتفصل تفصيل ع قياس المحظوظ... سبحان الله!
وإذا سألت ليش أو كيف؟ بيحك الجواب المبستر والمختصر «المصلحة الوطنية والحرب والأزمة» هاد إذا صار وحدا تجاوب!
وأنت يا مواطن بتخس بعد هالحكي كأنك ما بتفهم بهيك شغلات أصلاً... يعني الأفضل تبقى ساكت ع شفافية قوس قزح الرسمية اللي نتيجتها القلة اللي بتاكل جاج وكل البقية اللي بتقع بالسياج!

الخدمات...

أحلام وردية وانعدام كفاءة! الخدمات الحكومية نكتة كل المواسم كمان صارت مثل الكائنات الأسطورية «الغول والحصان المجنح والعنقاء و...» موجودة بالسينما وأفلام الكرتون والأحلام الوردية... والكل بيحكي عنها

الاقتصاد عنا
مثل السيارة
القديمة... صوتها
عالي وبتصرف
بنزين بس يادوب
عم تمشي!

ما هو المقترح الروسي لخطة «بريكس»



أطلقت مجموعة دول البريكس، المنظمة الموجهة نحو دول «الجنوب العالمي»، خطتها لتغيير النظام النقدي والمالي الدولي وتحدي هيمنة الدولار الأمريكي. وبصفتها رئيسة لمجموعة البريكس لعام 2024، أقرت روسيا إنشاء مبادرة الدفع عبر الحدود لمجموعة البريكس (BCBPI)، حيث سيتبادل أعضاء المنظمة بين بعضهم باستخدام العملات الوطنية الخاصة بهم. وستقوم مجموعة البريكس أيضاً بإنشاء بنية تحتية بديلة للرسائل المالية لتجاوز نظام «سويفت» للاتصالات بين البنوك، والذي تشرف عليه الولايات المتحدة ويخضع للعقوبات الغربية أحادية الجانب.

إعداد: قاسيون

الدولي»، والذي شاركت في تأليفه وزارة المالية الروسية، وبنك روسيا، وشركة الاستشارات «ياكوف وشركاه». ونشر للعلن عشية قمة البريكس في مدينة قازان الروسية من 22 إلى 24 تشرين الأول 2024. وفي وقت سابق، تحديداً في شباط 2024، اجتمع وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية لمجموعة البريكس في مدينة ساو باولو البرازيلية. وهناك، قال الممثلون الروس إنهم سيعدون تقريراً «لزعما دول مجموعة البريكس بقائمة من المبادرات والتوصيات بشأن سبل تحسين النظام النقدي والمالي الدولي». وأوضح وزير المالية الروسي أنتون سيلوانوف الدافع وراء ذلك بقوله: «النظام الحالي يعتمد على البنية التحتية المالية الغربية القائمة واستخدام العملات الاحتياطية. إنه معيب بشدة ويستخدم بشكل متزايد كأداة للضغط السياسي والاقتصادي. والسبب الآخر لإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي هو التجزئة الجيواقتصادية التي أصبحت نتيجة لإساءة استخدام القيود التجارية والمالية».

أشار التقرير الروسي المذكور إلى أن النظام النقدي والمالي الدولي ليس فقط غير عادل، ولكنه غير فعال أيضاً، حيث يمكن وصفه بالاحتكار الذي يعاني من «الاعتماد المفرط على عملة واحدة والبنية التحتية المالية المركزية»، وأن «النظام النقدي والمالي الدولي الحالي يخدم في المقام الأول مصالح الاقتصادات المتقدمة أي الدول الغنية في

سيضمن هذا «النظام متعدد العملات» أليات جديدة ليس فقط لإزالة الدورية من التجارة، بل وأيضاً لتشجيع الاستثمار بين أعضاء مجموعة البريكس والأسواق الناشئة واقتصادات الدول النامية الأخرى، بما في ذلك منصة «بريكس كليلر BRICS Clear»، ونظام جديد للمحاسبة وتسوية الأوراق المالية، وأدوات مالية مقومة بالعملات الوطنية.

خلفية التقرير الروسي ومناسبته

ستجرب مجموعة البريكس تقنية «distributed ledger technology - DLT»، الشبيهة بتقنية البلوكشين «تقنية تسمح بتخزين البيانات والمعاملات بشكل متسلسل وشفاف عبر شبكة من الأجهزة دون الحاجة لجهة مركزية»، وتعزيز استخدام العملات الرقمية التابعة للبنوك المركزية (CBDCs) حتى تتمكن الدول من تسوية اختلافات التجارة مباشرة، دون الحاجة إلى نظام سويفت والبنوك الموجودة في دول ثالثة.

وثمة أيضاً خطط لإنشاء بورصة حبوب البريكس BRICS Grain Exchange ووكالة تسعير مرتبطة بها، مع مراكز لتجارة السلع مثل الحبوب والنفط والغاز الطبيعي والذهب، والتي يمكن استخدامها أيضاً لتسوية اختلافات التجارة.

وردت هذه المقترحات كلها في تقرير حمل عنوان «تحسين النظام النقدي والمالي

الغرب».

وأضاف التقرير أن «النظام النقدي والمالي الدولي الحالي يتسم بالأزمات المتكررة، وعدم توازن التجارة والحساب الجاري المستمر، وارتفاع مستويات الدين العام المتزايدة، وتقلبات تدفقات رأس المال وأسعار الصرف المزعزعة للاستقرار».

ويضمن الاحتكار الذي تمارسه الولايات المتحدة على النظام النقدي والمالي الدولي الطلب العالمي على الدولار، وبالتالي سمح لها بتسجيل عجز كبير في الحساب الجاري لعقود، بينما تستغل عملتها لخدمة مصالحها الجيوسياسية. وتشن الحكومة الأمريكية حرباً اقتصادية في جميع أنحاء العالم، وقد فرضت عقوبات أحادية الجانب على ثلث دول العالم، بما في ذلك 60% من الدول منخفضة الدخل.

كما صادرت واشنطن وحلفاؤها في أوروبا مئات المليارات من الدولارات من أصول خصومهم.

وكان من الملفت أن تقرير مجموعة البريكس تضمن قائمة بالدول التي تم تجميد احتياطياتها من جانب الغرب، بما في ذلك روسيا وفنزويلا وإيران وسورية وليبيا وأفغانستان وكوريا الشمالية.

بدائل للبنك ولصندوق النقد: «التنمية الجديد» و«الاحتياطي الطارئ»

في محاولة تغيير النظام النقدي والمالي الدولي، اقترح التقرير الروسي إنشاء العديد من المؤسسات الجديدة، بما في ذلك مبادرة الدفع عبر الحدود لمجموعة البريكس (BCBPI)، ومنصة «بريكس كليلر»، وبورصة حبوب البريكس.

كما دعا إلى تعزيز المنظمات التي أنشأتها مجموعة البريكس بالفعل كبديل للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي مثل: بنك التنمية الجديد (NDB، المعروف سابقاً باسم بنك البريكس) واتفاقية الاحتياطي الطارئ (CRA).

تأسس بنك التنمية الجديد لتوفير التمويل للدول النامية، خاصة لمشاريع البنية التحتية، وتعهد بتقديم المزيد من القروض بالعملات

الوطنية لأعضاء مجموعة البريكس، سعياً لإزالة الدورية تدريجياً.

دعت رئاسة مجموعة البريكس الروسية إلى «زيادة قدرة بنك التنمية الجديد على التمويل بشكل كبير، إلى جانب مراجعة متزامنة لمبادئه ومعايير تقييمه لاختيار المشاريع بهدف توسيع خط أنابيب المشاريع».

ومع ذلك، كان التقرير الروسي نقدياً بشأن «اتفاقية الاحتياطي الطارئ». ففي بداية إنشائها كان التصور العام حول هذه المؤسسة أنها ستكون مصدراً بديلاً للسيولة للدول التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات. لكن منذ إنشائها، لم تكن هذه الاتفاقية نشطة للغاية، وذلك - وفقاً للتقرير الروسي - بسبب أنها تعاني من الاعتماد على كل من الدولار الأمريكي ونظام سويفت للرسائل المصرفية بين البنوك. أما الأسوأ من ذلك فهو أن عملياتها تخضع لإشراف صندوق النقد الدولي.

وأضاف التقرير: «قد يؤدي هذا إلى وضع يحرم فيه المستثم، بسبب وضعه الحالي مع صندوق النقد الدولي، من شريان الحياة المالي حتى لو كان أعضاء اتفاقية الاحتياطي الطارئ لمجموعة البريكس متفقيين بشأن تقديم المساعدة».

وهنا يجدر بالذكر أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تتمتع بحق النقض «الفيتو» في صندوق النقد والبنك الدولي. وهذا ينتمي إلى موازين النصف الثاني من القرن العشرين: عندما أنشئ صندوق النقد والبنك الدولي في مؤتمر «بريتون وودز» عام 1944، الذي أسس أيضاً الدولار كعملة احتياطية عالمية، منححت القوى الغربية سيطرة كبيرة على المؤسسات، ولضمان الهيمنة الغربية، كان هناك اتفاق غير معن على أن يكون كل رئيس للبنك الدولي مواطناً أمريكياً وأن يكون كل مدير عام لصندوق النقد الدولي أوروبياً. وحتى الآن، استمر هذا النمط، حتى مع تغير الاقتصاد العالمي بشكل كبير للغاية. لكن موازين العالم اختلفت اليوم: في عام 2023 مثلاً، شكّلت دول مجموعة البريكس «الدول الخمس الأصلية فقط» 32%

في النظام المالي الدولي الحالي لا تشكل تجارة السلع نسبة صغيرة من إجمالي المعاملات المالية

حول «نظام دولي متعدد العملات»؟



تريليون دولار وفقاً لمنظمة التجارة العالمية. وحسبت الأمم المتحدة أن التجارة العالمية للسلع في عام 2022 كانت حوالي 25 تريليون دولار، والتجارة العالمية للخدمات كانت 6,5 تريليون دولار. بعبارة أخرى، هناك فرق في الترتيب من حيث الحجم بين التجارة العالمية الفعلية والمعاملات المالية العالمية. ونظراً لهذا التباين الهائل، من الأسهل إزالة الدولار من التجارة الدولية للسلع أكثر من إزالة الدولار من الادخار والاستثمار.

ومع ذلك، اقترح تقرير رئاسة مجموعة البريكس الروسية أفكاراً حول كيفية القيام بكل منهما. وبالإضافة إلى الدعوة إلى إنشاء منصة «بريكس كبير» اللامركزية، دعت الوثيقة إلى «تطوير مركز استثمار في قارة دولة عضو في المنصة»، مع «أشكال جديدة لإصدار الديون بدلاً من السندات المقومة باليورو - والتي يمكن أن تكون مقومة بالعملات الوطنية للدول المشاركة». وأضاف الاقتراح: «يجب على مجموعة البريكس إنشاء بديل لرابطة وكالات التقييم الوطنية، بديل يسمح بتعيين وصيانة رموز ISIN وCFI وFISN الدولية للأدوات المالية المقومة بالعملات الوطنية لدول أعضاء مجموعة البريكس».

مستقبلية بشكل كبير وتعزيز قدرة إدارة الأزمات». وأشار التقرير إلى أن موسكو ليست وحدها من يدعم زيادة دور حقوق السحب الخاصة، بل يكين أيضاً. رغم ذلك، فإن حقيقة أن صندوق النقد الدولي يدير حقوق السحب الخاصة يعني أنها من غير المرجح أن تكون بديلاً جاداً على المدى القصير، إلا إذا تم إصلاح صندوق النقد الدولي نفسه بشكل جذري.

إزالة الدولار من الاستثمار والاحتياطيات

من المهم، في مناقشة إزالة الدولار، التمييز بين إزالة الدولار من المدفوعات العابرة للحدود من ناحية، وإزالة الدولار من الادخار والاستثمار من ناحية أخرى. في النظام المالي الدولي، لا تشكل تجارة السلع سوى نسبة صغيرة من إجمالي المعاملات المالية، فالغالبية العظمى تنطوي على تدفقات رأس المال من وإلى السندات والأسهم وسوق الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى مئات التريلونات من الدولارات من المشتقات المالية المعلقة «مثل الرهانات المالية» - وهو رقم مذهل يبلغ 715 تريليون دولار حتى حزيران 2023. في المقابل، بلغ إجمالي التجارة العالمية للبضائع في عام 2023 حوالي 23,8

الدولية، لكنه أعرب عن اهتمامه بالفكرة العامة لهذه العملة الدولية. وأشارت الوثيقة إلى أن أقرب شيء موجود بين أيدينا اليوم هو حقوق السحب الخاصة «SDR» التي يصدرها صندوق النقد الدولي. ووصف التقرير حقوق السحب الخاصة بأنها «أصل احتياطي بديل وحتى يمكن أن يكون عملة عالمية جديدة»، وأنها تتمتع بالفعل بإمكانات كبيرة، لكن استخدامها «لا يزال محدوداً».

ومع ذلك، فإن حقوق السحب الخاصة لديها مشكلة. إذ تستند قيمتها إلى سلة من خمس عملات رئيسية: الدولار واليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني والرنمينبي الصيني. حتى لو لم يتم تجميد أو مصادرة احتياطيات دولة ذات سيادة من حقوق السحب الخاصة، كما فعل الغرب مع الخصوم الذين يمتلكون سندات الخزنة الأمريكية، فإن الحصول على قروض مقومة بحقوق السحب الخاصة لا يزال يشكل مخاطر لأسعار الصرف، فعندما يرفع كل من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة بسرعة، كما فعلوا في عامي 2022 و 2023، فقد يؤدي ذلك إلى ضغط هبوطي كبير على عملات الاقتصادات النامية وبالتالي يجعل من الصعب سداد الديون المقومة بحقوق السحب الخاصة ما لم ترفع بنوكها المركزية أيضاً أسعار الفائدة، مما يتسبب في حدوث ركود.

لكن رغم هذا القلق، يقول التقرير الروسي إن وحدة حساب دولية مثل حقوق السحب الخاصة يمكن أن تخفف الضغط الخارجي على عملات الاقتصادات النامية بطرق أخرى: «يمكن أن تساعد حقوق السحب الخاصة في القضاء على المخاطر المتأصلة للعملة السيادية القائمة على الائتمان وتمكن من إدارة السيولة العالمية. وعندما لا تعود عملة بلد ما تستخدم كمقياس للتجارة العالمية ومعياري للعملات الأخرى، ستكون سياسة سعر الصرف للبلد أكثر فعالية في تعديل الاختلالات الاقتصادية. وسيؤدي هذا إلى تقليل مخاطر حدوث أزمة

من الناتج المحلي الإجمالي العالمي «مقاساً بالقدرة الشرائية، PPP»، لكنها تمتلك فقط 13,54% من أسهم التصويت في صندوق النقد الدولي. من ناحية أخرى، تمتلك دول مجموعة السبع الكبار الغربية 41,27% من أسهم التصويت في صندوق النقد الدولي، رغم أنها تشكل 30% فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي «PPP».

نظراً لهذه الاختلالات البنيوية، دعت الوثيقة الروسية إلى تعزيز بنك التنمية الجديد «NDB» وإصلاح اتفاقية الاحتياطي الطارئ «CRA»، حتى يتمكن من العمل كبدائل حقيقية وفعالية.

هل ستنشئ بريكس عملة احتياطية بديلة؟ SDR هي البداية

كشفت تقرير الرئاسة الروسية لمجموعة البريكس أنه، على المدى القصير إلى المتوسط، سيحاول التكتل إزالة الدولار من خلال تعزيز التجارة والاستثمار بالعملات الوطنية.

رغم ذلك، كان هناك الكثير من الجدل حول ما إذا كانت مجموعة بريكس ستنشئ في النهاية وحدة حساب دولية لتحدي دور الدولار الأمريكي كعملة احتياطية عالمية.

عندما تم إنشاء النظام المالي الحديث في مؤتمر بريتون وودز عام 1944، اقترح الاقتصادي جون ماينارد كينز وحدة حساب دولية أطلق عليها اسم بانكور. «في اقتراحه هذا تصور كينز بنكاً عالمياً سيصدر عملته الخاصة «البانكور»، بناءً على قيمة 30 سلعة تمثيلية بما في ذلك الذهب، قابلة للتحويل مقابل العملات الوطنية بمعدلات ثابتة». لكن رفض اقتراح كينز في النهاية، وانتصر الممثل الأمريكي في بريتون وودز، الاقتصادي هاري ديكستر وايت، حيث اعتمد الدولار العملة الاحتياطية العالمية، وتم تحديد سعر الصرف الثابت في ذلك الوقت بـ 35 دولاراً للأونصة من الذهب.

اليوم، لم يدع تقرير الرئاسة الروسية لمجموعة البريكس إلى إنشاء مثل هذه العملة



اقترح التقرير الروسي إنشاء مبادرة الدفع عبر الحدود لمجموعة البريكس ومنصة «بريكس كبير» وبورصة حبوب البريكس

حجم الأصول المجمدة	الدولة	العام
12 مليار \$	إيران	1979
24 مليون \$	كوريا الديمقراطية	2005
168 مليار \$	ليبيا	2011
نحو 14 مليار \$	سورية	2012
100 - 120 مليار \$	إيران	2018
31 طن ذهب	فنزويلا	2018
342 مليون \$	فنزويلا	2019
نحو 7 مليار \$	أفغانستان	2021
نحو 300 مليار \$	روسيا	2022

تناقض اقتصادي يحكم خيارات ترامب وكل دروب أمريكا تقودها للهاوية

«ما الذي أدى لسقوط الولايات المتحدة إلى هذا الحضيض؟». هذا السؤال أهم من التساؤل عن فوز هذا الرئيس الأمريكي أو ذلك، سواء ترامب أم غيره. يقدم يانيس فاروفاكيس اجابته على سؤال السقوط الأمريكي في المقال الآتي الذي كتبه لموقع «المراقب» الصيني، ونعرضه هنا «بتصرف».

وفاروفاكيس يساري وناشط سياسي واقتصادي يوناني معروف، شغل منصب وزير المالية اليوناني سابقاً.

■ يانيس فاروفاكيس
تعريب: قاسيون

في العصر الذهبي للرأسمالية الأمريكية، لمدة 20 عاماً بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة دولة تدير فائضاً تجارياً، وتبيع لبقية العالم أكثر مما تشتريه من دول أخرى. ولتحقيق هذه الغاية، وبينما كانت أوروبا واليابان في حالة خراب بعد الحرب العالمية الثانية، قامت حكومة الولايات المتحدة بأمرين: حددت سعر الصرف بين الدولار و عملات حلفائها، وأغرقت حلفاءها بالدولارات «من خلال المساعدات والقروض» حتى يتمكن الأجانب «الصدّيقون» من شراء السلع الأمريكية. وبفضل هاتين الخطوتين الجريئتين، نجحت الولايات المتحدة في تحويل أوروبا واليابان إلى الدولّة.

وقد نجح هذا النظام المعروف أيضاً بنظام «بريتون وودز» لأن الفائض التجاري للولايات المتحدة كان يعني أنّ الدولارات التي ترسلها واشنطن إلى أوروبا واليابان تعود إلى الولايات المتحدة في مقابل كل سيارة، وشاحنة، وطائرة ركاب... إلخ يستوردها العملاء الأوروبيون واليابانيون من الولايات المتحدة. وكانت هذه عملية تداول عالمية تتوافق تماماً مع مصالح رأس المال العالمي.

«وفي البدء كان الإنتاج»

ولكن في ذروة حرب فيتنام، غير تطوراً كل شيء: أولاً، تجاوزت إنتاجية المصانع الألمانية واليابانية إنتاجية المصانع الأمريكية، مما تسبّب في سقوط الميزان التجاري الأمريكي في العجز - مما يعني أن الولايات المتحدة استوردت أكثر مما صدرت. ثانياً، انتهى الأمر بكمية كبيرة من الدولارات التي أنفقها البنتاغون على حرب فيتنام والحفاظ على القواعد العسكرية في أوروبا في البنوك الأوروبية واليابانية. وبالتالي، استمرت الدولارات في التدفق خارج الولايات المتحدة إلى أحواض الدولار في أوروبا واليابان.

تدفقت هذه الدولارات في نهاية المطاف إلى البنوك المركزية الأجنبية. لفترة من الوقت، استخدمت هذه البنوك المركزية سعر الصرف الثابت بين عملاتها والدولار لتبادل الدولارات بعملاتها الخاصة أو شراء الذهب بسعر الصرف الثابت البالغ 35 دولاراً للأونصة الذي وعدت به حكومة الولايات المتحدة. ولكن في آب 1971، دمر الرئيس نيكسون هذه الآلية، وأنهى سعر الصرف الثابت. وفجأة، ارتفعت كثيراً قيمة المارك الألماني والين الياباني والعديد من العملات الأجنبية، مما أضّر بصناعات التصدير في هذه البلدان. [فعندما ترتفع قيمة عملة بلد ما بشكل كبير، تصبح منتجاتها أعلى بالنسبة للمشتريين الأجانب، فيحتاجون لدفع مزيد من عملاتهم المحلية للحصول على الكمية نفسها من منتجات الدولة ذات العملة القوية، ما يجعل منتجاتها أقل جاذبية ويخفّض الطلب عليها مقارنة بمنتجات دول ذات عملات أضعف، فتواجه شركاتها المصدرة صعوبة في بيع منتجاتها في الأسواق العالمية، مما قد يخفّض الأرباح ويقلّل الإنتاج ويزيد البطالة - توضيح قاسيون].

وجدت البنوك المركزية الأجنبية نفسها في



لا ترامب ولا غيره سينقذها

كل هذا ربّما ساعد في ترجيح رأي بين الناخبين يوافق نظرة ترامب بأنّ حرب الناتو والقوة الصارمة لا تضمن بقاء الولايات المتحدة قوية حقاً. لكن ترامب لم يكشف أبداً عن السبب الحقيقي وراء احتفاظ الولايات المتحدة بهيمنتها بعد خسارة «فائضها» التجاري منذ أواخر الستينيات - وهو سيطرتها على نظام تداول الديون الدولارية العالمية المذكور أعلاه.

ورغم فوزه في الانتخابات، سيضطر ترامب قريباً إلى اتخاذ خيار كارثي بالنسبة لناخبيه؛ حيث يزعم أنه يخطط لفرض تعريفات جمركية باهظة على الصادرات الصينية والأوروبية إلى الولايات المتحدة لمنع «مذبحة» الحزام الأوسط الأمريكي [الولايات الوسطى والشمالية التي تمثل مراكز زراعية وصناعية هامة]. وحتى لو ساعدت هذه التعريفات الضخمة في إعادة التصنيع إلى قلب أمريكا الصناعي بالفعل [وهو أمر مشكوك فيه]، فإنها ستقلص أرباح الرأسماليين الأجانب وتقلل الدولارات التي يرسلونها إلى وول ستريت وتخفّض الاستثمار في المنتجات المالية والعقارات - وهي ضربة قوية لثروة أصدقاء ترامب المقربين في الأسواق المالية والعقارية.

باختصار، يواجه ترامب خيارين لا يمكنه أبداً أن يجمع بينهما؛ إما أن يخلص لغالبية الأمريكيين فيضراً لكسر الحلقة بين العجز الأمريكي ودخل الطبقة الريفية، ولكن هذا يضيح بالركائز الأساسية للحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة. أو أن يحاول الحفاظ على قوة الأسواق المالية والعقارية الأمريكية [وحتى لو نجح هذا مؤقتاً فلن ينجح الولايات المتحدة من مواصلة تراجعها التاريخي]. لن يمر وقت طويل قبل أن يدرك غالبية الأمريكيين الذين صوتوا لترامب أن ترامب «خانهم»، تماماً كما فعل أوباما عام 2009 وغيره من رؤسائهم السابقين.

فدخلت ضمن آلية تداول الدولار العالمية الغربية هذه - وهي الآلية التي يحركها العجز التجاري والحكومي الأمريكي. استفادت التنمية السريعة في الصين من هذه الآلية وكذلك ساهمت في تسريع نموها؛ لأن الدولارات الأمريكية التي تجنيها الشركات الصينية من الصادرات الصافية تعود أيضاً إلى الولايات المتحدة لدعم ميزانية الحكومة الأمريكية، وبنوك وول ستريت، ومطوري العقارات على الساحلين الشرقي والغربي للولايات المتحدة.

أدركت الشركات الأمريكية الكبرى فجأة ارتفاع التكاليف الأنشطة التجارية في الولايات المتحدة، فلماذا لا ينقلون خط الإنتاج إلى الصين لإيجاد الأراضي والعمالة الأرخص بكثير؟ فبدأت الولايات المتحدة عملية إزالة الصناعة، والتي أدت في نهاية المطاف إلى انحطاط مناطق واسعة وسط البلاد. في الوقت نفسه، اكتسبت طبقة الريع والممولين الأمريكيين ثروات هائلة.

أطلقت الطبقة الحاكمة للولايات المتحدة، عبر إزالة الصناعة، صراعاً طبقياً ضد العمال والبرجوازية الصغيرة فيها، وحولت نفسها إلى طبقة ريعية طفيلية لم تعد تستفيد من الإنتاج، بل تغتني من صفقات العقارات والمضاربة المالية، مما خلق مشكلة الدين العام الأمريكي. ولم يعد أمام البنوك المركزية الأجنبية خيار سوى الاستمرار بشراء سندات الخزنة الأمريكية.

انحدرت المناطق الصناعية القديمة في النواحي الشمالية الشرقية والغرب الأوسط من الولايات المتحدة منذ الثمانينيات، وشكلت «حزام الصدأ»، وسقطت الطبقتان المتوسطة والعاملة في فخ الفقر والديون وتدهور الصحة. ومع تسارع إحصار دولارات الديون في وول ستريت، اخترع المصرفيون طرقاً معقدة للغاية للمضاربة بأسعار الأصول المختلفة وبجبال الرهانات المدعومة بالديون، والتي انهارت مؤدياً إلى الأزمة المالية لعام 2008 وفقدان الملايين من الأمريكيين منازلهم ووظائفهم وكرامتهم.

مأزق، حيث لم تكن تعرف ماذا تفعل بالكمية الكبيرة من الدولارات الموجودة في خزائنها. فإذا استخدم البنك المركزي الألماني هذه الدولارات لشراء المارك الألماني، على سبيل المثال، فإن الطلب على العملة الألمانية سوف يزداد أكثر، مما يتسبب في ارتفاع قيمة المارك الألماني، الأمر الذي يلحق المزيد من الضرر بالصادرات الألمانية. لذلك، اختارت هذه البنوك المركزية الأجنبية شراء سندات الخزنة الأمريكية بدولاراتها.

الإمبراطورية التي قويت بضعف إنتاجها!

وهكذا بدأ الأمر: العجز التجاري الأمريكي [الناتج عن الانخفاض النسبي لإنتاجها وتصنيعها وصادراتها مقارنة بقوى صناعية أخرى] أدى لتمويل الحكومة الأمريكية بشكل غير مباشر، ووضع الرأسماليين في ألمانيا واليابان وغيرها في حالة حاجة فورية للصادرات الأمريكية. بالمقابل، استخدم الرأسماليون الأجانب دولاراتهم لشراء سندات الحكومة الأمريكية، والعقارات في نيويورك وكاليفورنيا وميامي، والأسهم في عدد صغير من الشركات التي سمحت لهم واشنطن بشراؤها.

في ثمانينيات القرن العشرين، أدت التخفيضات الضريبية التي أقرها رونالد ريغان إلى زيادة العجز المالي الحكومي الأمريكي، ومع أنه «عجز» لكنه زاد قوة الدولة الأمريكية لأنه حفز الطلب العالمي، وشجّع عجلات التمويل، فأعاد الرأسماليون الأجانب الدولارات إلى الولايات المتحدة لشراء المزيد من السندات والعقارات الأمريكية. وارتفعت أسعار الأصول في مختلف أنحاء الولايات المتحدة بشكل حاد.

صعود «مصنّع العالم»

ولكن في حين كان ريغان يتلذذ بمجد الطفرة الاقتصادية، كانت الولايات المتحدة تتحول إلى مكان مكلف لممارسة الأعمال التجارية. وفي ذلك الوقت، بدأت الصين في الإصلاح والانفتاح،

أي محاولة
لكسر الحلقة
بين العجز
الأمريكي ودخل
الطبقة الريفية
سيضحّي
بركانز الهيمنة
الأمريكية

مخلفات معاصر الزيتون والحلول المتأخرة!



تعتمد الجهات المعنية في مواجهة المشاكل والأزمات المحلية على نظرية خاصة بها، والتي يمكن تسميتها «بنظرية المفاجأة»، أي إنها دائماً تنصدم بوجود المشاكل، بالرغم من استمرار بعضها وتكرار بعضها الآخر دورياً، إلا أنها وفي كل مرة تفتأجأ بها بدلاً من الاستفادة من التجارب السابقة، والقيام بإجراءات وقائية واستباقية من شأنها مواجهة أي مشكلة قبل وقوعها!

تم إعطاؤها موافقة للترخيص بشرط التقيد بإنشاء محطة معالجة لتصريف مياه الجفت «مياه العصر الناجمة عن عصر الزيتون». هذه الإجراءات تأتي على خلفية ما سببته هذه المعاصر من تلوث بيئي خطير كما ذكرنا أعلاه، كان من نتائجه توقف ثلاثة مشاريع لمياه الشرب في المحافظة، وهي مشروع مياه الشماميس، مشروع مياه قرقفتي، مشروع مياه تيشور عن الخدمة بسبب تلوثها بمخلفات المعاصر، وذلك بحسب ما تناقلته وسائل الإعلام.

علماً أن شروط الحصول على الترخيص لمعاصر الزيتون موجودة وواضحة منذ عدة سنوات، وأهم هذه الشروط كما هو موضح على موقع بوابة الحكومة الإلكترونية السورية ما يلي: أن يتوفر في المكان المراد إقامة المعصرة فيه إنتاج من الزيتون كاف لتشغيل المعصرة لمدة ثلاثين يوماً كحد أقصى وحسب الطاقة الإنتاجية على مستوى المنطقة الإدارية. إنشاء حوض تجميعي كقيم لتجميع مياه عصر الزيتون يستوعب هذه المياه لمدة أسبوع وتحويلها بشكل دوري إلى أماكن التجميع المحددة من قبل الوحدات الإدارية والبيئية ومديريات الزراعة في المحافظة. تجميع المواد الصلبة «تفل الزيتون» على أرضيات كريمة وتحويلها بشكل دوري إلى منشآت الاستخلاص أو إلى وحدات تصنيع أخرى.

وبالتالي بحسب هذه الشروط يتعهد صاحب المعصرة بتنفيذ التعليمات بإجراءات التصريف الآمن بما يضمن عدم تلوث البيئات ومصادر مياه الشرب والمحافظة على البيئة

المثال العملي الأخير بهذا الشأن هو ما تواجهه محافظة طرطوس هذا العام، كما كل عام طبعاً، من مشكلة عدم التزام معاصر الزيتون بالشروط والتعليمات النافذة فيما يتعلق بالتخلص من مخلفات معاصر الزيتون، وما ينتج عن هذه المشكلة من كوارث بيئية خطيرة، منها مثلاً خروج العديد من مشاريع مياه الشرب في المحافظة عن الخدمة، والتي تلوث بمياه الجفت، وبالتالي حرمان العديد من القرى والمواطنين من مصادر المياه!

بعد ما وقع الفاس بالراس!

بعد أن شارف موسم عصر الزيتون على نهايته، و«وقوع الفاس بالراس» كما يقال شعبياً، وانتشار مخلفات المعاصر في البيئة وتلوث مياه الشرب، تستفيق محافظة طرطوس لمواجهة هذه المشكلة، ولكن بعد حدوثها وبعد البدء بحصاد نتائجها الكارثية! حيث كلف محافظ طرطوس عضو المكتب التنفيذي المختص بعد الانتهاء من موسم عصر الزيتون بجرد معاصر الزيتون كافة وعلى مستوى المحافظة، والتأكد من تصميمها لمحطات معالجة مخلفات العصر بحسب ما تعهدت به أثناء حصولها على الترخيص اللازم، وإلا لن يتم السماح لها بالعمل في الموسم القادم، وستحرم من الحصول على مادة المازوت المخصصة لها.

وأكد مدير البيئة في طرطوس الدكتور محمد صالح أن مديرية البيئة تشارك في الكشف على المعاصر ضمن عمل اللجنة المشكلة برئاسة عضو المكتب التنفيذي المختص، بالإضافة إلى قيامها بدورها بشكل عام، مشيراً إلى أن لجنة من البيئة ستقوم بجرد معاصر الزيتون التي

التزامها بالشروط والضوابط، لكن ذلك لم يحل دون وقوع المشكلة في الكثير من المناطق، بسبب عدم تقيد معاصر الزيتون بها بالشروط والتعليمات الخاصة بمخلفات العصر! بمطلق الأحوال ربما سننظر موسم عصر الزيتون في العام القادم، عسى تتخذ إجراءات استباقية لإلزام المعاصر بالضوابط والتعليمات، منعاً لاستمرار التلوث البيئي، وإلا سيتم حصاد المفاجأة بمزيد من التلوث الكارثي على المياه الجوفية والأرض والبيئة!

والسلامة العامة، ما يعني أن هذه الإجراءات الافتراضية كان يجب أن تتم وتكون منجزة قبيل بدء موسم عصر الزيتون، للتأكد من أن المعاصر مستوفية للشروط، وبالتالي معاقبة المعاصر غير الملتزمة، سواء بالإغلاق أو بحرمانها من مخصصات المازوت، وبالتالي مواجهة المشكلة قبل حدوثها بما يضمن السلامة البيئية المنشودة أولاً، واستمرار عملية العصر ثانياً! والحق يقال فقد تم إغلاق عدد من معاصر الزيتون في منطقة دريكيش بسبب عدم

خبر عام وتعليق هام... الاستثمار بالأملك العامة البحرية في النقاش الحكومي!



يقول الخبر: ناقش مجلس الوزراء مشروع الصك التشريعي الخاص بتعديل قانون الأملك العامة البحرية، وذلك بهدف وضع مزيد من الضوابط والمعايير والشروط التي تضمن الحفاظ على الأملك البحرية والاستثمار الأمثل لها بكل شفافية بموجب مزادات علنية.

التقسيم والعمولة... وبغض النظر عن الإعفاء من الكفالة... بس والله حرام اللي صار وعم يصير بالموظف... لك كلمة سلعة هون مخففة عن واقع الشحادة والتسول اللي وصل الو حال الموظف بالبلد... بس ليش لا؟! إذا كان الراتب الرسمي بالأصل مشحر!

يقول الخبر: محافظة دمشق: يسرنا دعوة أهالينا الأعمى في مدينة دمشق للمشاركة في جلسة حوارية تهدف إلى التحوار حول مدينتنا ومناقشة موضوع «المصور التنظيمي العام لمدينة دمشق» وتطلعاتنا المشتركة لمستقبلها. تأتي هذه الجلسة في إطار حرصنا على الاستماع إلى آرائكم وأفكاركم حول التخطيط العمراني والخدمات والمشاريع التي تتطلعون لرؤيتها في المدينة.

تعليق: اللي بيقراً هالخبر بيتخيل أنو دمشق بدها بس شوية رتوش بالمخططات التنظيمية والعمرانية... وفيها بس شوية نواقص بالخدمات والمشاريع... بس مباشرة بينتكر مناطق المخالفات والعشوائيات بالمدينة ومحيطها... والخدمات العامة السيئة... ويمكن معالجة الخلل بكل هي المواضيع الكبيرة ما بدنا جلسات للحوار والنقاش مع الناس

تعليق: يعني فينا نقول الله يستر من التعديلات المرتقبة ع القانون طالما القصة فيها استثمارات... خاصة انو في أمثلة سيئة ع الاستثمارات السابقة مثل مشروع أنترادوس ومشروع المارينغ كورنيش طرطوس... والمقاهي والكافيهات اللي انتشرت لدرجة الاستحواذ ع كل الكورنيش بالنتيجة... يعني المواطن ح يروح حقه عملياً بشي اسمه أملاك عامة بحرية ع هالمناول!!

يقول الخبر: مصرف الوطنية للتمويل الأصغر يقدم عرض «سلفة» المخصص لموظفي القطاع العام والخاص لتمويل سهل وسريع يصل للمليون ليرة وبدون كفلاء.

تعليق: مليون ليرة يا عالم... مو عيب!! يعني بغض النظر عن مدة

في الشركة العامة للكهرباء منذ بداية عام 2024 ولغاية نهاية الشهر التاسع 74 مليار ليرة! تعليق: يا بلاش... هي المسروقات تبع هي السنة بس واللي تم ضبطها... واللي برات الحسبة الله وأعلم شو مبالغها... بس يمكن لو في كهربا بالشبكة كانت السرقات أقل... أو فيها صعوبة أكبر بالحد الأدنى... بكل الأحوال كله طالع من جيوبنا وع حسابنا بالنتيجة!

الكهرباء. تعليق: الخبر ما في شي جديد أبداً... قص ولصق عن الأخبار بكل السنين الماضية... والقصة صارت مملة... خاصة أنو دائماً يبطل الحق ع المواطن اللي بيضطر يسحب كهربا للتدفئة بالبرد... والله معهم حق المسؤولين... لازم يا مواطن تبقى بردان وإلا ح نزيد التقنين والقطع...!! يقول الخبر: بلغت قيمة المسروقات

كان القرار عندها... بدنا توجهات جادة لمعالجتها... من دون التهرب من المسؤوليات... مو هيك؟! يقول الخبر: مدير مؤسسة نقل وتوزيع الكهرباء: واقع الكهرباء في الشتاء مرتبط بالتقنين والإعطاء، من ناحية التقنين يختلف بحسب التوريدات والكميات المولدة والتي توزع على المحافظات، إلى جانب واقع ارتفاع الأحمال ولجوء المواطنين إلى التدفئة عن طريق

«كوزموس-كوين»: مقترح لعملة احتياط كونية بديلة عن الدولار

ينتصوّر مفهوم KosmosCoin عملة رقمية مدعومة بأصول ملموسة مثل الأرض والسكان والثمين، لتكون بمثابة وسيلة تبادل مستقرة وموثوقة على نطاق عالمي. ويهدف دعمها بهذه الأصول إلى توفير تمثيل أكثر شمولاً وعدالة للإمكانيات الاقتصادية لكل دولة، مما يمكن أن يساهم في تقليل التفاوتات بين الدول وضمان توزيع أكثر عدالة للفوائد الاقتصادية العالمية. وهذا يناقض مع التبادل غير المتكافئ الذي يميز المعاملات التجارية الإمبريالية. يلقي المقال الآتي الضوء على مفهوم هذه العملة استناداً إلى قراءة في ورقة بحثية عنها نُشرت في 20 أيلول 2024 في «مجلة بريكس الاقتصادية».

■ فيجيمون أوركوليك
تصريب وإعداد: د. أسامة دليقان

«العمل ليس المصدر الوحيد للقيم الاستعمالية -للثروة المادية- التي ينتجها؛ إن العمل هو أبوها والأرض هي أمها، كما يقول وليام بيتي». هذا ما كتبه ماركس في الفصل الأول من «رأس المال». وهذا ما يتبادر إلى الذهن عند قراءة الورقة البحثية المذكورة التي نضئ عليها هنا، والتي رغم أنها لم تذكر ماركس لكن كاتبها، فيجيمون أوركوليك، من جامعة بنغالور الهندية ركز على أن مفهوم أساسي مقترح لعملة احتياط كونية جديدة تستند قيمتها إلى الأرض والسكان والمعادن الثمينة.

الميزات الأساسية للعملة الكونية الجديدة

تقترح الورقة أنه من خلال الجمع بين كفاءة وأمان المعاملات الرقمية والقيمة الجوهرية لهذه الأصول، تهدف كوزموس-كوين KosmosCoin إلى معالجة عيوب ومحدوديات العملات الاحتياطية الحالية وتعزيز الاستقرار المالي، والحد من التعرض للتقلبات وعدم اليقين المرتبط غالباً بالعملات الورقية التقليدية.

وتتعد العملة الكونية المقترحة عن الاعتماد التقليدي على عملة مهيمنة واحدة، وتقدم نهجاً متنوعاً وشاملاً. ودعم العملة بأصول ملموسة يمنحها قيمة جوهرية ويقلل من الاعتماد على السياسات النقدية للدول فردى، مما يخفف المخاطر المرتبطة بالتقلبات الاقتصادية واللاعب بالعملة والعوامل الجيوسياسية، والتي غالباً ما تؤثر على استقرار العملات الاحتياطية، مما يعزز نظاماً مالياً أكثر توازناً وعدالة وتعاوناً وتشجيعاً للتنمية المستدامة بين الدول.

ومن ميزات العملة المقترحة استخدامها للتكنولوجيات الرقمية و«البلوكشين» لتعزيز الكفاءة والشفافية وإمكانية الوصول، بحيث يمكن تنفيذ المعاملات التي تتم باستخدامها بسلاسة وأمان وبطريقة لامركزية وشفافة وتتيح المساءلة والتتبع بشكل أكبر، مما يساعد في مكافحة الأنشطة غير المشروعة وتعزيز الثقة في النظام المالي.

كما يمكن لمفهوم العملة الواعد هذا معالجة المخاوف المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية الأخرى، بحسب الورقة. ويساعد هذا النهج الاستباقي في بناء الثقة بين الجهات التنظيمية ويضمن قابلية KosmosCoin للاستمرار على المدى الطويل كعملة احتياطية عالمية شرعية.

وخصص المؤلف ثلاثة أقسام رئيسية في ورقته لكل من: الآثار الاقتصادية، والاعتبارات الفنية، وجوانب الحوكمة الخاصة بـ«كوزموس-كوين»، مما يوفر تحليلاً شاملاً لإمكاناتها

كقوة تغير قواعد اللعبة في النظام المالي العالمي، بحسب وصفه.

مراجعة تاريخية لمفهوم عملة الاحتياط العالمية

في هذا القسم من الورقة كتب المؤلف بأن مفهوم العملة الاحتياطية العالمية تعود إلى قرون مضت. ومن الأمثلة المبكرة عملات الإمبراطورية الرومانية التي قبلت على نطاق واسع للتجارة. ثم في العصور الوسطى أصبحت العملة الصلبة للإمبراطورية البيزنطية مهيمنة. ثم عملت العملة الفضية الإسبانية كعملة احتياطية عالمية بحكم الأمر الواقع بسبب هيمنة إسبانيا على التجارة العالمية واحتياطياتها الفضية الضخمة. وفي وقت لاحق، برز الجنيه الإسترليني البريطاني خلال القرن التاسع عشر مع ظهور الإمبراطورية البريطانية كقوة عالمية مهيمنة.

وحدث تحول كبير بعد الحرب العالمية الثانية في مؤتمر برينتون وودز عام 1944. حيث أصبحت الولايات المتحدة أكبر اقتصاد في العالم، والدولار الأمريكي العملة الأساسية، مدعوماً بالذهب بسعر صرف ثابت، قبل إلغاء مفاعيلها وإفلات الدولار من الدعم الذهبي وتحويله إلى نظام سعر الصرف العائم عام 1971.

وكشفت الأزمة المالية لعام 2008 وتداعياتها حتى الآن عن نقاط ضعف في النظام الحالي وأثارت تساؤلات حول تركيز القوة في عملة واحدة، مما دفع إلى البحث عن عملات بديلة، بما في ذلك العملات الرقمية وسلة من العملات. وتوسع كوزموس-كوين إلى تمهيد الطريق لعصر جديد في التمويل الدولي.

«الدعم الثلاثي»

لعملة الكونية المقترحة

أولاً: الأرض. فهي أصل ملموس ومورد إنتاجي حقيقي يدعم قيمة كوزموس-كوين. والثمين الجوهرية للأرض المستمدة من توافرها وإنتاجيتها وإمكانية تطويرها في

المستقبل، تشكل أساساً قوياً للعملة. يوفر هذا الأصل المادي تحوطاً ضد الركود الاقتصادي والتضخم، ويساهم في الاستقرار العام للعملة. ثانياً: السكان. تضيف القدرة الإنتاجية لسكان الأمة كراس مال بشري طبقة أخرى من الاستقرار لعملة كوزموس-كوين. ومن خلال النظر في الإمكانيات البشرية والنتائج الاقتصادية، ترتبط قيمة هذه العملة بالأنشطة الاقتصادية الحقيقية للسكان وقدراتهم الإنتاجية، مما يعكس الاقتصاد الأساسي بدقة أكبر ويساعد هذا الربط للعملة بالإنتاجية البشرية في الحفاظ على الاستقرار والارتباط بالنمو الاقتصادي والتنمية في الدول المشاركة في المنظومة المقترحة لهذه العملة.

ثالثاً: المعادن الثمينة. إدراج المعادن الثمينة كالذهب والفضة ضمن دعوات العملة الكونية المقترحة يعزز استقرارها. فلطالما كانت المعادن الثمينة مخازن للقيمة تاريخياً وحصناً ضد التضخم وتقلبات السوق.

معادلة مقترحة لقيمة «كوزموس-كوين»

اقترح المؤلف الهندي لهذه الورقة معادلة رياضية بسيطة لحساب قيمة العملة الكونية تقول بأن قيمتها تساوي مجموع قيم دعواتها المادية الثلاث بعد ضرب كل دعامة منها بـ«نسبة تثقيف» معينة. واقترح أن يكون التثقيف بنسبة 40% للقدرة الإنتاجية للسكان، و30% لكل من موارد الأرض والمعادن الثمينة. وفق المعادلة التالية: قيمة العملة الكونية = «40% X قيمة القدرة الإنتاجية لسكان البلد من السلع والخدمات» + «30% X قيمة موارد أراضي البلد» + «30% X قيمة المعادن الثمينة في احتياطيات البلد».

تعليقات نقدية

يمكننا ملاحظة إيجابيات فرضية عملة كونية تستند إلى دعمها بأصول حقيقية كالأرض والسكان والمعادن الثمينة. وهذا يعتبر تقدماً هاماً. وكذلك طريقة الحساب المفترضة التي

تعمل على أثقال نسبية غير متناظرة بين هذه الأسس المادية الثلاث. كذلك الحديث عن إمكانيات مكافحة غسيل الأموال والإرهاب والاقتصاد الأسود قد تعني بأن النظام المالي القائم على عملة كهذه مؤهل لمكافحة الفاشية الجديدة.

أما السلبيات الممكنة، فنلاحظ في ورقة الباحث نفسها أنه قدم جدولاً حسب فيها قيمة ثروة 7 بلدان كبيرة وفق معادلته، فكانت النتيجة أن الولايات المتحدة الأمريكية بقيت متصدرة للترتيب، مع قيمة إجمالية تقارب 11,28 ترليون دولار، بينما حلت الصين ثانياً بقيمة 7,88 ترليون دولار، أي بفارق كبير لا يبدو عادلاً إطلاقاً، ثم بعدها «الأرقام بالترليون دولار» تأتي على التوالي: ألمانيا 1,94، واليابان 1,81، والهند 1,54، وفرنسا 1,32، وبريطانيا 1,29.

وهكذا يرجح أن طريقة الحساب تتطلب تعديلات سواء من الناحية النوعية أو الكمية. أما كيف يتم ذلك فيحتاج إلى بحث. هل تؤخذ بالاعتبار أصول مادية إضافية مثلاً؟ وحتى ضمن نوعيات الأصول الثلاث المعتمدة، ألا يمكن أن تؤخذ بالاعتبار تفاصيل إضافية؟ فنحن نعلم أن مهارات العمال الصينيين مثلاً أحرزت تقدماً كبيراً في التاهيل والقدرة العلمية والتقنية مقارنة بالقوى العاملة في البلدان الغربية وأمريكا التي شهدت سنوات من إزالة الصناعة أساساً ويعملون في مجالات متزايدة الريعية والطبقية. وهل من العدل تثقيف السكان بـ 40% فقط مقابل تثقيف احتياطي المعادن الثمينة بـ 30%؟ أولم تحصل البلاد الإمبريالية على كثير من احتياطيات معادنها الثمينة عبر النهب التاريخي للمستعمرات قديماً وحديثاً؟ هذه الأسئلة وغيرها بحاجة إلى ما هو أكثر من حساب اقتصادي تقني بحث بل إلى حساب يستند إلى اقتصاد-سياسي أكثر وضوحاً وجذرية في توجيهه الطبقي «يُثقل» مصالح الطبقة العاملة وسائر الكادحين بالنسبة التي يستحقونها بوصفهم الأغلبية الشعبية العالمية.

أحد مقترحات العملة الكونية الجديدة للدولار هي أن حقيقية كالارض والسكان والمعادن الثمينة

قضايا الشرق

«شطر نج الكش والهروب»

في الحرب مراحل لا تقل أهمية عن القتال المباشر، وتحديدًا تلك التي تعلن فيها النتيجة النهائية، والتي بدورها لا تكون المرحلة الأخيرة، بل ينلونها تحديد الترخوم الجديدة، وتثبيت نتائج الحرب في شكل من أشكال الاتفاق، يثبت فيه الطرف المنتصر ما حققه أثناء القتال، وفي الواقع تكون وطأة المراحل الأخيرة أكبر بكثير على الطرف المهزوم من القتال نفسه.

يجد إسقاط الفكرة السابقة على الولايات المتحدة الأمريكية ممكنًا، وتحديدًا لكونها تخوض بالفعل مواجهة مفتوحة على المستوى العالمي، ومع أنها لا تزال تملك عناصر قوة تسمح لها بالاستمرار بالقتال، إلا أن نتيجة المعارك على عدد من الجبهات باتت محسومة وواضحة، وتحديدًا في الجبهات التي تحولت إلى مواجهات عسكرية تقود فيها الولايات المتحدة المعركة من وراء الستار تارة، وفي غرفة العمليات تارة أخرى، ففي أوكرانيا مثلاً: لم يخرج أي مسؤول عسكري مرموق إلا وأكد أنه لن تكون هناك مفاجآت جديدة على الجبهة، ولن يحدث تحول سحري يتغير على إثره وضع القوات الأوكرانية المدعومة غربياً، لكن ومع ذلك لا يلوح في الأفق أي مؤشر فعلي على توقف الحرب، وتتمحور المبادرات الغربية في هذا السياق حول دفع روسيا، الطرف المتقدم عسكرياً، لإقرار هزيمته والإذعان لشروط المهزومين!

أي أننا أمام ظرف يُصير فيه الغرب على أعلى درجة ممكنة من الاستنزاف، ولكن تأخير إعلان النتائج لا يمكن تفسيره فقط من هذه الزاوية، فإن كان الاستنزاف قائماً بالفعل، إلى أنه مضر لكلا الطرفين، ما يعني أن هناك سبباً آخر يؤخر اعتراف واشنطن بنتيجة المعركة، وهو فعلياً أن الإقرار بالهزيمة ستكون له تأثيرات متسارعة لا يمكن وقفها في أوروبا والعالم، وعلى هذا الأساس تلجأ الولايات المتحدة حالياً للعب على أساس «شطر نج الكش والهروب» أي عندما يدرك اللاعب أنه خاسر، ولكنه يقفز إلى مربع آمن على الرقعة، قبل أن يضطر إلى القفز إلى مربع آخر دون أن يأمل من حركته الخرقاء تغيير نتيجة اللعبة.

بالنظر إلى هذه المسألة، يمكننا الخروج بالاستنتاج الذي يقول: إن الرئيس الأمريكي التالي سيجد نفسه في مأزق يشبه مأزق سابقة، فالخيار الواقعي هو الخروج على الملأ والإقرار بهزيمة الولايات المتحدة الأمريكية، لكن مهما كانت الصيغة دبلوماسية ومدروسة لن يكون بالإمكان ضبط نتائج إعلان كهذا، ما يقودنا للشك بأن لحظة كهذه لم تكن بعد.

في الشطر نج، يستطيع الحكم التدخل في حالة كهذه لإيقاف اللعبة، وإعلان النتيجة الواضحة، ولكن في حالتنا هذه، الواقع الموضوعي هو الحكم، وقدرة الولايات المتحدة على القفز من مكان إلى آخر لن تكون متاحة لوقت طويل، بل سنجد أنفسنا في لحظة سيُلجج هذا النوع من «اللعبة» وتعلن النتيجة دون مواربة!

الاستيطان وسياسة الهروب إلى الأمام!



■ علاء ابو فراج

توجيه الضربات وتصعيد نشاطها مع أي خطوة استيطان جديدة.

هذا ما يقودنا إلى استنتاج آخر، والذي يفيد بأن إطلاق هذه التصريحات، وتزامنها مع انعقاد القمة الإسلامية التي تشهد نسب توافق كبيرة بين دولها، تعكس مستويات غير مسبقة من القلق داخل الكيان، الذي يستشعر أن الطرف الداخلي والدولي ينضج أكثر فأكثر أمام قيام الدولة الفلسطينية، وإن كانت الوسائل العسكرية قادرة على إعاقه هذا التوجه، إلا أنها غير قادرة على إيقافه، فمن هنا يرى الكيان أن تمسكه بهذه المواقف بالتحديد، وإظهار عزمه على مواجهة أي حل للقضية الفلسطينية، من شأنه أيضاً أن يخلق حالة مطلوبة لدى الطرف الفلسطيني المقابل، وهي تحديداً الوقوف ضد القرارات الدولية ذات الصلة، ويضع الطرف الفلسطيني في موقع الرفض للقانون الدولي، ويخلق حالة ترفض فيها الأطراف المعنية الحل المتوافق عليه دولياً، بل وتؤرض أيضاً أي إمكانية لنشوء جبهة موحدة من الدول العربية والإسلامية، تؤدي واجبها في حل القضية الفلسطينية.

إن الرفض المعلن للكيان الصهيوني للقرارات الدولية هو فرصة لتثبيت عزلة أكثر، وتسمح بخلق مناخ لتوحيد الفصائل الفلسطينية على الخطوة المرحلية القادمة، فقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، من شأنه أن يخلق واقعاً جديداً تتغير فيه مفردات المرحلة السابقة كلها، لا بل إن مجرد أن ترى هذه الدولة النور، سيعني ذلك شل المشروع الصهيوني في المنطقة وحرمانه من شروط وجوده الأساسية.

كيشر بالطبع البقاء على الأرض» في إشارة وحة إلى طبيعة «الحقوق» التي يمكن أن يحصل عليها الفلسطينيين، وأكدت أن الحديث يدور عن «الحقوق الفردية الكاملة، وليست الحقوق القومية، في هذه الأرض يتمتع بها الشعب اليهودي فقط».

الحرب لن تضمن ذلك

يُعتبر ما سبق بعضاً من أمثلة كثيرة على مواقف الصهاينة من القانون الدولي، بينما يقر «المعتدلون» بضرورة قيام دولة فلسطينية، لكنهم يتحدثون عن دولة مشوهة لا تتماشى مع القرارات الدولية، التي تضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية. وإذا ما أردنا فهم اللحظة التي اختارها هؤلاء لتأكيد مواقفهم السابقة بهذا الشكل، ينبغي علينا أن نسال أولاً: هل يستطيع الكيان فرض هذا الواقع باستخدام القوة العسكرية؟ والجواب الواضح، أن فرص نجاح طرح كهذا تكاد تكون مستحيلة، والحرب التي يخوضها جيش الاحتلال في القطاع منذ أكثر من عام تؤكد هذا الاستنتاج، فإن كانت «إسرائيل» قادرة على اتخاذ قرار سياسي بذلك، إلا أن الواقع الحالي في الأراضي المحتلة كليل بتحطيم هذه الأوهام، بل إن إمكانيات جيش الاحتلال الهائلة لا تستطيع اليوم أن تضمن استقرار الأراضي الواقعة خلف الخط الأخضر، ولم يستطع الكيان أن يعيش يوماً هانئاً منذ دخلت قواته إلى القطاع، والأمر مشابه في الضفة التي وإن كانت قدرات المقاومة العسكرية فيها أقل من مثلها في غزة، إلا أنها قادرة على

ربما كانت تصريحات الوزير الصهيوني بتسلييل سموترتش الموضوع الأبرز خلال الأيام الماضية، تلك التي تحدث فيها عن ضم الضفة الغربية، وضرورة الاستيطان في غزة، لكن المثير للاهتمام أن سموترتش لا يعبر عن نفسه، ولا يمكن القول بأي شكل من الأشكال أن الوزير الصهيوني المتطرف هو المشكلة، بل المسألة أكثر تعقيداً من ذلك. إن سياسة الكيان مهما تنوعت ظلت تحافظ على ميل عام لقمع الأراضي الفلسطينية، بما فيها تلك التي تضمنها القرارات الدولية، وتقرها دول العالم نظرياً، فسياسات الاستيطان شهدت تطابؤاً في بعض المراحل، لكنها لم تتوقف، ولا يمكن القول: إن سموترتش قال شيئاً جديداً، لكن اللحظة التي اختارها لإعادة التأكيد على نواياه ومن يمثلهم هي ما تهناه.

عن أي تصريحات نتحدث؟

يشغل سموترتش منصباً حساساً إلى جانب كونه وزيراً للمالية، فهو وزير في وزارة الدفاع، يتولى فيها المسؤولية عن الاستيطان في الضفة الغربية، وقال في تصريحاته الأخيرة: إن «سنة 2025 سنة السيادة [الإسرائيلية] على يهودا والسامرة» وهي التسمية الصهيونية للضفة، وأضاف لوكالة رويترز: إنه «أصدر تعليمات للتحضير لبسط السيادة [الإسرائيلية] على الضفة الغربية»، معتبراً أن الوقت قد يكون مناسباً بعد فوز ترامب في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، على أساس أن هذا الأخير سيكون داعماً لتحرك من هذا النوع، بحسب تقديرات سموترتش.

وبالتزامن مع هذه التصريحات الخطيرة، خرجت وزيرة الاستيطان أوريت ستروك لتعلن مواقف متطابقة، داعية لاستمرار احتلال القطاع، وضم الضفة الغربية، مؤكدة أن مكتبها الوزاري يعمل على قدم وساق لإعلان السيادة على أكبر مساحة ممكنة في الضفة الغربية، وتطرقت ستروك إلى مصير الفلسطينيين على ضوء خطة كهذه، لتقول: إن «الحق القومي في الأراضي سيكون ملكاً [لإسرائيل] فقط» وذهبت الوزيرة الصهيونية إلى أبعد من ذلك، فصرحت أن الفلسطينيين «يمكنهم

يظهر الكيان

الصهيوني تصاعداً شديداً في العدوانية على المستويات كافة، العسكرية والسياسية، فالمواقف

«المعتدلة» تكاد

لا تختلف من حيث جوهرها عن مواقف

القوى الأشد تطرفاً،

ما يثبت إمكانية أن

تحول عزلة الكيان

التي يعيشها الآن

إلى ظرف دائم،

وهو ما ستكون

له آثار هائلة على

مستقبله، تحديداً

إذا ما أخذنا بعين

الاعتبار أن العلاقات

المتينة مع دول

كبرى كانت دأباً

صمام الأمان الذي

يضمن بقاء الكيان

العنصري!

ماذا تعني عزلة الكيان؟

السلوك الصهيوني الذي عرضناه هو جزء من خطة مدروسة، لكنها تؤدي إلى نتائج هائلة على مستقبل الكيان، فالخروج بهذا الشكل المعلن عن الشرعية الدولية، سيجعل عزلة الكيان أكبر ويصعب موقف داعميه الأساسيين، الذين سيجدون أنفسهم أمام خيارين، إما العزلة مع الكيان أو رفض موقفه على العلن، إن طرفاً كهذا يدفعنا للقول: إنه قادر على نسف الأسس التي قام عليها الكيان الصهيوني، فكان بن غوريون قد قال سابقاً في أحد خطابه عام 1947: «لا يمكننا أن نعتمد على أنفسنا فقط، نحن بحاجة إلى دعم القوى العالمية الكبرى. بدون هذا الدعم، لا يمكننا تحقيق الحلم الصهيوني» وهو الاستنتاج الذي ثبتته هرتزل في كتابه «الدولة اليهودية» عندما قال: «دعم القوى الكبرى هو المفتاح لتحويل فكرة الوطن القومي اليهودي إلى واقع».

إلى أين وصلت العلاقات السعودية الإيرانية الآن؟



منذ توقيعها في آذار/مارس من العام الفائت 2023، راهن كثيرون على كون الاتفاق السعودي- الإيراني، أو ما عرف بـ «اتفاق بكين» هو اتفاق هش ومؤقت، وأنه لن يطول الزمن حتى يعود البلدان إلى سابق عهدهما.. فهل حقاً هكذا جرت الأمور أم ماذا؟ وأين وصل التفاهم ما بين البلدين الذين يتمتعان بوزن هام في شرق المتوسط؟

■ احمد علي

آخر، تباحث الرويلي مع اللواء غلام محرابي، مساعد رئيس هيئة الأركان الإيرانية لشؤون الاستخبارات والأمن، القضايا ذات الاهتمام المشترك بين الجانبين، بمشاركة عدد من كبار الضباط من القوات المسلحة في السعودية وإيران. وتأتي أهمية اللقاءات السابقة كونها الأولى من نوعها التي تجري بين البلدين منذ عقود، وكونها تدفع التفاهم والتنسيق القائم بخطوات جدية إلى الأمام، غير أنه كان قد سبقتها زيارة لوزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي إلى الرياض، الزيارة التي أعلن بعدها المتحدث باسم الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي بعدها أن بلاده «عازمة على تعزيز العلاقات مع جيرانها، من أجل ضمان الاستقرار والأمن وتطوير التعاون الاقتصادي بما يخدم كل شعوب المنطقة».

توقف عدد لا بأس به من وسائل الإعلام، وبصيغة استغرابية بعض الشيء، عند كلام رئيس مجلس الوزراء السعودي، محمد بن سلمان، خلال أعمال القمة العربية- الإسلامية التي وصفت بـ «غير العادية»، والتي عقدت في الرياض، إذ دعا بن سلمان المجتمع الدولي إلى إلزام كيان الاحتلال الإسرائيلي باحترام سيادة إيران، وعدم الاعتداء على أراضيها. وإذا كان هذا ما قيل داخل أروقة قمة الرياض، وله معانيه المهمة التي سنأتي على ذكرها ضمن السياق، فإن ما كان يجري بالتوازي مع القمة، وفي قلب طهران، على مستوى عالٍ من الأهمية، ولم يلق ما يستحق من الرواج والاهتمام الإعلامي، وربما لأنه جرى بالتزامن مع الاجتماع الوزاري التحضيري للقمة قبل يوم من انعقادها.

«أعلى مستويات التفاهم»

وفقاً للسابق، يبدو واضحاً أن ما يستهدفه البلدان ليس تفاهماً وتنسيقاً من النوع العابر، بل «أعلى مستويات التفاهم»، وهذا ما نطق به صراحة السفير الإيراني في السعودية علي رضا عنائتي قبل مدة، رغم أن ذلك ليس مسألة سهلة السهولة كلها، وأمامها تحديات بطبيعة الحال. ومن المفيد هنا التذكير بأن مناورات عسكرية بحرية إيرانية كانت قد جرت بالشراكة مع قوات البحرية الملكية السعودية إلى جانب دول أخرى في بحر العرب، في الرابع والعشرين من شهر تشرين الأول/أكتوبر الفائت.

ضد الفوضى الهجينة

أول ما تشير إليه اللقاءات العسكرية الجديدة

لقاءات عسكرية دفاعية في طهران!

المقصود في حديثنا هذا، هي الزيارة الخاصة التي أجراها الفريق الأول الركن فياض الرويلي، رئيس هيئة الأركان العامة السعودي إلى إيران، والتي التقى خلالها نظيره الإيراني اللواء محمد باقري، ودار فيها الحديث حول سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين السعودية وإيران في المجالين العسكري والدفاعي، وذلك بهدف دعم الأمن والاستقرار في المنطقة. ومما جاء في حديث اللواء باقري خلال لقاء نظيره السعودي: «نعتقد بإمكانية رفع مستوى التعاون بين القوات المسلحة للبلدين في المجالات الدفاعية، وتبادل الخبرات، وتأمّل مشاركة البحرية السعودية في المناورات البحرية الإيرانية». وفي لقاء

المشروع الأمريكي، وصمود العلاقات في هذه اللحظات بالضبط، هو مؤشر نجاح إضافي يسجل للبلدين. ضمن هذا السياق، وبالعودة إلى حديث بن سلمان في قمة الرياض، يظهر أن ما عملت عليه إيران، وتحديداً ضمن إطار تعاونها الاستراتيجي مع «منظمة التعاون الإسلامي» والسدول العربية خدمة لقضية فلسطين المحورية، بدأ يجد تعبيراته الملموسة، فموقف السعودية الداعم لإيران، والذي يصب في خدمة المنطقة وشعوبها، يعزّز من عملية رأب الصدع الكبير الذي رسا لعقود فيها- وبعد أن غذته أمريكا وحلفاؤها إلى حدود قصوى- بدأ عندها أنه أبدي؛ وقد بدأت نهايته!

في طهران، والمناورات التي سبقتها، هو أن التعاون السعودي- الإيراني قد قطع أشواطاً لا بأس بها، ووصل إلى المستوى الدفاعي العسكري، وهو مستوى يعبر عن ارتفاعاً ما جدي وحقيقي بالعلاقات السياسية الثنائية ما بين البلدين، على عكس ما تروّج وتشكك به وسائل إعلام وقوى عديدة. العامل الإضافي الثاني الذي يرفع من أهمية ما يجري، هو أنه يحدث في لحظات تواجه فيها المنطقة تحديات كبرى، ومخاطر كبرى، فبالوقت الذي ترسم فيه أمريكا و«إسرائيل» لفوضى هجينة شاملة لا تبقى ولا تذر في المنطقة، تأتي هذه التطورات لتفرض جواً إقليمياً يصد هذه المحاولات، ويعطل

بوريل يحرض... لنرفض أي اتفاق روسي أمريكي حول أوكرانيا



إن «واشنطن بإدارة ترامب انتقلت مع موسكو، إلا أن أوروبا لا تريد وتعيق» وما إلى ذلك. وتحميل زيلينسكي والاتحاد الأوروبي وزر المرحلة الأخيرة من المعركة في أوكرانيا.

لإضافة صفرين آخرين! من غير الواضح بعد ما إذا كانت تصريحات بوريل هذه حول رفض أي اتفاق مقبل، ارتجالاً منه، أم أنها خطوة في سياق خطة أمريكية في إدارة الهزيمة: على أساس القول:

التباهي، كان بوريل يشعر بسعادة غامرة لرفع حظر الاتحاد الأوروبي عن تمويل المساعدات العسكرية لأوكرانيا، مرجعاً الفضل بذلك إلى نفسه، وأشار إلى ذلك أنه حينما اقترح عليه توفير أي مبلغ، يوجه

هل تشارف المعركة الأوكرانية على نهايتها أخيراً؟ يتزايد الفرز يوماً تلو الآخر في أوروبا بين من يريد وقف دعم الحرب في أوكرانيا، ومن يستميت لـ «الدفاع» عنها، ويتسارع هذا الفرز مع اقتراب وصول ترامب إلى البيت الأبيض.

■ حمزة طحان

لم يوفر ترامب فرصة خلال حملته الانتخابية إلا وقال: إنه سينهي الصراع في أوكرانيا خلال يوم واحد، دون تحديد كيفية تحقيق هذا الهدف، ومن وجهة النظر الروسية كان هذا الحديث عبارة عن وعود انتحائية. هناك أمران لا بد من الإشارة إليهما. الأول: أن ترامب وإن كان صادقاً فلا يمكن له بأي حال من الأحوال تجاوز ما تفرضه النخبة الأمريكية الحاكمة فعلياً، وما ينتج من مواقف عنها كحصيللة لتفاعل انقسامها.

الثاني: أن ما يحكم ترامب، ويحكم النخبة الأمريكية، هي الظروف الموضوعية المتعلقة بالمعركة الأوكرانية، والتي بلغت حدودها الأخيرة، ولم يتبق أمام هذه النخبة سوى الاستفادة مما تبقى

للمعركة الأوكرانية، والتي بلغت حدودها الأخيرة، ولم يتبق أمام هذه النخبة سوى الاستفادة مما تبقى

إرهابيون ينتقلون من مالي إلى أوكرانيا!

تشهد العلاقات بين مالي وروسيا تطوراً متسارعاً في عدد كبير من المجالات، وتحديداً بعد تورط عدد من الإرهابيين من مالي في الحرب الدائرة في أوكرانيا، ما يدل على أن محاولات الغرب للتأثير في مجرى الأمور في أفريقيا لا تزال قائمة.

■ كنان دويبر

التعاون بشكل أكبر.

وأضاف دويبر، أن الدعم الروسي مكن بامالكو من زيادة إمكانات قواتها المسلحة، مما أدى إلى تحسن كبير في الوضع الأمني داخل البلاد. وبين أن التعاون مع روسيا يختلف جذرياً عن التعاون السابق مع فرنسا وشركاء آخرين، حيث كان هذا الأخير يعزز الاعتماد الخارجي بدلاً من تمكين الماليين من إدارة أمنهم بأنفسهم.

وأشار الوزير المالي إلى أن الشراكة مع روسيا تشمل تدريب الجنود، وتزويد القوات المسلحة بالأسلحة والمعدات العسكرية، وهو ما وصفه بأنه جزء أساسي من الاتفاقيات الثنائية، مؤكداً أن هذه الشراكة تبنى على أساس تجاري وسياسي متوازن. كما صرح دويبر بأن مالي تجري تحقيقاً مستقلاً في علاقاتها مع الإرهابيين، لكنها ستطلب المساعدة من روسيا إذا لزم الأمر.

«عودة المخلص»

في حديثه لوسائل إعلام روسية، قدم مستشار الرئيس المالي، د. أداما دياباتيه، رؤية واضحة حول التحولات الكبيرة في العلاقة بين مالي وروسيا، مشيراً إلى أن التصورات السابقة بين الطرفين كانت محرفة بشكل كبير، وأن اللقاءات التي جرت في سوتشي حققت توقعات مالي بالكامل. وعبر عن الوضع الحالي قائلاً: «يمكن القول: إن الوضع في موسكو الآن يشبه عودة المخلص بالنسبة لنا، دون أي مبالغة».

وأشار إلى أن الغرب، على مدار 500 عام، استغل موارد أفريقيا وشعوبها، محاولاً ترسيخ فكرة أن لا قيمة لنا، قائلاً: «نحن شعوب أشبه بمتسولين ينامون على فراش من ذهب». وضرب مثلاً على ذلك بأن فرنسا، التي تعتبر رابع أكبر دولة من حيث مخزون

في وقت سابق، أفادت وسائل إعلام فرنسية نقلاً عن مصادر عسكرية في الجيش المالي، بأن إرهابيين من تحالف الجماعات الانفصالية المسلحة في مالي «DPA - CSP» توجهوا إلى أوكرانيا لتلقي تدريبات. وفي هذا السياق، صرح وزير خارجية مالي، عبد الله دويبر، لوكالة نوفوستي، أن الحكومة المالية دعت مجلس الأمن الدولي، باعتباره الجهة الدولية المسؤولة عن حفظ السلام والأمن، إلى اتخاذ إجراءات حازمة تجاه هذه الأنشطة. وقال دويبر: «سيكون خطأ فادحاً من المجتمع الدولي أن يتخلى عن التزاماته في مواجهة مثل هذا الوضع».

وفي كلمة ألقاها خلال المؤتمر الوزاري الذي انعقد في روسيا هذا الشهر، أعرب دويبر عن استغرابه من سلوك أوكرانيا، قائلاً: «هذا السلوك غير مقبول إطلاقاً. لهذا السبب، خاطبنا مجلس الأمن الدولي، بالتنسيق مع بوركينا فاسو والنيجر، مطالبين بمحاسبة أوكرانيا وتحميلها المسؤولية». وأشار الوزير المالي إلى أن أوكرانيا قد لا تكون الطرف الوحيد المتورط، بل ربما تعمل كواجهة لقوى أخرى تسعى لاستعادة نفوذها في مالي عبر دعم الإرهاب. وأوضح: «نحن نعلم من يقف وراء هذا الدعم، ونذكر أن بعض الشركاء الذين فقدوا نفوذهم في بلادنا يبذلون قصارى جهدهم للعودة من خلال استغلال أوكرانيا».

عن أهمية التعاون مع روسيا

في سياق آخر، أكد دويبر أهمية التعاون الأمني مع روسيا، مشيراً إلى أن مالي تعتزم توسيع هذا التعاون. وقال في تصريحات لوكالة تاس: «نحن سعداء للغاية بمستوى التعاون الروسي في قضايانا الأمنية، ونطمح إلى تعزيز هذا



الممولين من الغرب. ما حققته مالي بمساعدة روسيا لم يكن أحد يصدق أنه ممكن». يظهر بشكل تدريجي أن تخوم الاصطفافات على المستوى العالمي تؤكد أننا أمام جبهتين متقابلتين، وباتت الأزمات والصدمات المسلحة المباشرة ميداناً للتعبير عن هذه الاصطفافات ومواقف الأطراف السياسية المختلفة، في مالي يمكن الحديث عن تموضع جديد قد يكون نهائياً إذ يدرك أصحاب القرار الحاليين أن الدور الغربي على المستوى العالمي واحد لا يمكن تجزئته ويرون أن رفضهم للمشاركة الغربية داخل بلادهم يتطلب أيضاً موقفاً من مجمل السياسات الغربية على المستوى العالمي.

الذهب عالمياً، لا تستخرج أي شيء من أراضيها. وأضاف، أن التعاون مع روسيا يتم على أساس مبدأ الربح للجميع، وهو ما يجعل روسيا الحليف الأقرب لأفريقيا، خاصة في مواجهة الضغوط الغربية. وأوضح: «في جميع الملفات الدولية الحاسمة، تصطف الدول الأفريقية مع روسيا، لأنها الدولة الوحيدة التي تجرت على مواجهة الغرب».

وأكد دياباتيه، أن الغرب لطالما استغل المؤسسات الدولية، مثل: الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي كأدوات للضغط والسيطرة الاقتصادية. وأضاف: «روسيا أمنت لنا الأسلحة والذخائر للتخلص من الإرهابيين

آسيان نقطة صراع بين هيمنة الدولار أو نعيه

لم تغب منطقة جنوب شرق آسيا عن ساحة الصراع يوماً بطبيعتها الحال، إلا أن قمة «آسيان» التي جرت بين 6 و11 من شهر تشرين الأول الماضي، أعادت تسليط الضوء عليها، وعلى المنظمة الجامعة نفسها.

■ هلاذ سعد

القمة الأخيرة، شملت حضور الصين وروسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكان واضحاً وجود توترات خلال الأيام التي تضمنت اجتماعاتها في فيينتيان عاصمة لاوس، وكانت العناوين الأبرز هي: بحر الصين الجنوبي، والخلافات الصينية الفلبينية خاصة، والملف الأوكراني، ولم يغيب الملف الفلسطيني عنها.

لينتقد وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن موسكو حيال عملياتها العسكرية الخاصة في أوكرانيا، معتبراً ذلك مناقضاً لمبادئ

مجموعة آسيان، وهو بذلك يسعى لتحييض دول المجموعة لاتخاذ مواقف تضر بعلاقاتها مع موسكو. في المقابل، انتقد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف سياسات واشنطن في منطقة شرق آسيا، متهماً إياها بعسكرة اليابان وإنشاء كتلت معادي، ودفع دول المنطقة ضد الصين وروسيا.

وعلى هامش القمة، التقى وزيراً خارجية الصين والولايات المتحدة للحديث بشكل أساسي حول بحر الصين الجنوبي وما تجري به من مناوشات بين البحرية الصينية والفلبينية، ليشمل البيان الختامي دعوة المجموعة للالتزام بمعاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار 1982. وفي المختصر، كانت قمة آسيان الأخيرة ساحة مواجهة واضحة بين مساعي استمرار النفوذ والهيمنة الأمريكية مع ما ينجم عنها من محاولات تصعيد وتخريب في المنطقة، عبر الدفع لإنارة العداوة بين الجيران الطبيعيين، وبين طريقة محاربة هذه الهيمنة والقضاء عليها.

ومنذ القمة المذكورة، وإلى الآن،



أصول والتزامات بنوك الرابطة في الخارج مقومة بالدولار، وقرابة 85% من تداولات عملات آسيان 3+ تجري بالدولار، بينما تخصص البنوك المركزية 68% من احتياطياتها بالدولار.

أبحاث الاقتصاد الكلي - لرابطة «دول جنوب شرق آسيا + 3» كیفين تشينغ - من هيمنة الدولار على الرابطة، مشيراً إلى أن أكثر من 80% من فواتير التجارة مسعرة بالدولار الأمريكي، وأكثر من نصف

يجري حديث متواتر حول العلاقات الاقتصادية والتجارية لدول آسيان، وبالتحديد مدى خطورة أو صحة استمرار المجموعة في التبادل باستخدام الدولار الأمريكي، ليحذر أحد الخبراء الاقتصاديين في مكتب

بوتين يتحدث أمام فالداي عن «ديالكتيك التاريخ»



شارك الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في الجلسة العامة للأجتماع السنوي الحادي والعشرين لنادي فالداي الدولي للحوار في 7 تشرين الثاني الجاري. وكان موضوع الاجتماع هو «السلام الدائم على أي أساس؟ الأمن المشترك وتكافؤ الفرص من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين». وفيما يلي تلخيص لأبرز ما جاء في كلمة بوتين في تلك الجلسة.

■ فلاديمير بوتين
تعريب وإعداد: قاسيون

إننا نجتمع في السابع من نوفمبر/تشرين الثاني، وهو تاريخ مهم بالنسبة لروسيا والعالم أجمع. فقد أصبحت الثورة الروسية عام 1917، مثل الثورة الهولندية والبريطانية والثورة الفرنسية الكبرى في عصرها، إلى حد ما، معلماً بارزاً بتحديد مسار تطور البشرية والتاريخ وطبيعة السياسة والدبلوماسية والاقتصاد والبنية الاجتماعية.

مقدّر علينا أيضاً أن نعيش في عصر من التغيرات الجذرية، بل والثورية، وليس أن ندركها فحسب، بل ونشارك بشكل مباشر في أكثر العمليات تعقيداً في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين.

النظام العالمي السابق يزول بلا رجعة، بل لقد زال بالفعل، ويود صراع حاسم لتطوير نظام عالمي جديد. إنه حاسم، لكونه بالمقام الأول ليس حتى صراعاً على القوة أو النفوذ الجيوسياسي، بل على المبادئ ذاتها التي ستشكل أساس علاقات البلدان والشعوب بالمرحلة التاريخية المقبلة. وستحدد نتائج هذا الصراع ما إذا كنا سنتمكن، بالجهود المشتركة، من بناء عالم يسمح بتطور كل الأمم، وحل التناقضات الناشئة، على أساس الاحترام المتبادل للثقافات والحضارات، دون إكراه أو استخدام للقوة. وأخيراً، ما إذا كان المجتمع البشري سيحافظ بمبادئه الإنسانية الأخلاقية، وما إذا كان الفرد قادراً على البقاء إنساناً.

عدا ذلك فإن البديل المؤسف موجود: غوص البشرية في أعماق الفوضى العدوانية، والانقسامات الداخلية والخارجية، وتآكل القيم التقليدية، وظهور أشكال جديدة من الطغيان، والتخلي الفعلي عن المبادئ التقليدية للديمقراطية والحقوق والحريات الأساسية. حيث لا تفسر الديمقراطية في كثير من الأحيان باعتبارها حكم الأغلبية بل حكم الأقلية. الليبرالية الغربية الحديثة، في رأيي، انحدرت إلى التعصب الشديد والعدوان تجاه أي بديل أو فكر سيادي ومستقل. وتسعى حتى إلى تبرير النازية الجديدة والإرهاب والعنصرية، وحتى الإبادة الجماعية للمدنيين. القوى المهيمنة السابقة، التي اعتادت حكم العالم منذ العصور الاستعمارية، تشعر بدهشة متزايدة لأن أوامرها لم تعد تؤخذ بالاعتبار. وجهودها للتمسك عبر القوة بسلطتها المتضائلة لا تؤدي سوى إلى انتشار المزيد من عدم الاستقرار والتوترات، ما يؤدي إلى الضحايا والدمار. ومع ذلك، تفشل بالحفاظ على القوة المطلقة التي لا يتحداها أحد. ذلك أن مسيرة التاريخ لا يمكن إيقافها.

إن السعي إلى التفرّد، والتبشير بالليبرالية والعولمية وكأنها الخلاص، والاحتكار الإيديولوجي والعسكري والسياسي، تستنزف باطراد تلك البلدان الساعية إلى هذه المسارات، وتدفع العالم للانحدار وتتناقض بشكل صارخ مع المصالح الحقيقية للشعوب في الولايات المتحدة والدول الأوروبية. وفي هذا السياق، أود التأكيد مرة أخرى: روسيا، بعكس نظرنا، لا تنظر إلى الحضارة الغربية كعدو، ولا تطرح مسألة «نحن أو هم».

لقد كنا حتى الآن -وأقصد كل المهتمين بخلق عالم عادل ومستقر- نستخدم قدراً كبيراً

من الطاقة لمقاومة الأنشطة التدميرية التي ينتهجها خصومنا المتمسكين باحتكارهم... بينما كان يمكن توجيه هذه الجهود بنتائج أفضل كثيراً لمعالجة المشاكل المشتركة، من الديموغرافيا والتفاوت الاجتماعي إلى تغير المناخ والأمن الغذائي والطب والتكنولوجيا الجديدة. وهذا هو المجال الذي ينبغي لنا أن نركز فيه طاقتنا...

«ديالكتيك التاريخ»

سوف أسمح لنفسني اليوم بتقديم عدد من الاستطرادات الفلسفية... يتميز العالم الجديد بتركيبة أو وجود متوازن لعنصرين متضادين على ما يبدو: إمكانية الصراع المتزايدة بسرعة وتفتت المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية، من ناحية، والترابط الوثيق المستمر للقضاء العالمي ككل، من ناحية أخرى.

وفي الأونة الأخيرة، قام الغرب الجماعي بمحاولة غير مسبوق لإبعاد روسيا عن الشؤون العالمية والأنظمة الاقتصادية والسياسية الدولية. وعدد العقوبات والإجراءات العقابية المطبقة ضد بلدنا لا مثيل له في التاريخ. وبينما يتجه نيار السياسة العالمية السائد للانتقال من عالم المهيمن المنهار نحو التنوع المتزايد، يحاول الغرب السباحة ضد التيار.

دعونا نعود إلى ديالكتيك التاريخ، وتناوب فترات الصراع والتعاون. هل تغير العالم حقاً إلى الحد الذي لم تعد معه هذه النظرية صالحة؟ ما هو جوهر الصراع، ومن المتورط فيه اليوم؟

منذ منتصف القرن الماضي، عندما هُزمت النازية -الإيديولوجية الأكثر شراسة وعدوانية- عبر التصرف إزاءها بالوقت المناسب وبتضحيات فادحة، واجهت البشرية مهمة تجنب إحياء هذا الشر وتكرار الحروب العالمية. ورغم التعرجات والمناوشات الموضوعية، تم تحديد الاتجاه العام في ذلك الوقت؛ فتم رفض جميع أشكال العنصرية، وتفكيك النظام الاستعماري الكلاسيكي وإشراك عدد أكبر من المشاركين الكاملين في السياسة الدولية... وساهمت بلادنا، التي كانت تسمى آنذاك الاتحاد السوفييتي، مساهمة كبيرة في تعزيز هذا الاتجاه. فساعد الاتحاد

السوفييتي الدول التي تخلّصت من التبعية الاستعمارية أو الاستعمارية الجديدة، سواء في أفريقيا أو جنوب شرقي آسيا أو الشرق الأوسط أو أميركا اللاتينية.

وأود التأكيد أن الاتحاد السوفييتي كان في منتصف ثمانينيات القرن العشرين هو الذي دعا إلى إنهاء المواجهة الإيديولوجية والحرب الباردة وإرثها، وإزالة الحواجز التي أعاقت الوحدة العالمية والتنمية العالمية الشاملة... هذا يعكس سمة بارزة لعقلية أمّتنا وتقاليدنا وقيمها واحداً من الروحية والأخلاقية... لكن الطرف الآخر في المواجهة الإيديولوجية نظر إلى تلك التطورات التاريخية على أنها انتصار له، واعتبرها استسلاماً من بلادنا للغرب.

منشأ الصراعات في عصرنا

من خلال تحريف نتائج الحرب الباردة لتناسب مصالحهم وإعادة تشكيل العالم وفقاً لأفكارهم، أظهر الغرب جشعاً جيوسياسياً صارخاً وغير مسبوق. هذه هي الأصول الحقيقية للصراعات في عصرنا التاريخي، بدءاً من الماسي في يوغوسلافيا والعراق وليبيا والآن أوكرانيا والشرق الأوسط.

اعتقدت بعض النخب الغربية أن احتكارها ولحظة القطب الواحد بالمعنى الإيديولوجي والاقتصادي والسياسي وحتى العسكري الاستراتيجي جزئياً هي نقطة النهاية... نهاية التاريخ، كما أعلنوا بغطرسة. لست بحاجة إلى إخباركم بمدى قصر نظر وعدم دقة هذا الافتراض. فالتاريخ لم ينته بعد. بالعكس، لقد دخل مرحلة جديدة...

الحقيقة أنه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي كبديل اشتراكي سوفييتي، تصور كثيرون أن نظام الاحتكار جاء ليبقى إلى الأبد، لكن هذا النظام بدأ يتأرجح من تلقاء نفسه، تحت وطأة طموحات وجشع تلك النخب الغربية.

ما هو الصراع اليوم؟

أنا على ثقة من أنه ليس صراع الجميع ضد الجميع بسبب انحراف عن القواعد التي لا يكف الغرب عن إخبارنا بها. بل هو صراع بين الأغلبية الساحقة من سكان العالم، الذين يريدون العيش والتطور في عالم مترابط مع

قدر كبير من الفرص، وبين الأقلية العالمية، التي لا يهمها سوى الحفاظ على هيمنتها، ومستعدة لتدمير الإنجازات الناتجة عن مسيرة طويلة نحو نظام عالمي مشترك. وكما نرى، فإنهم ليسوا منتصرين.

يحاول الغرب إقناعنا بنفاق بأن الإنجازات التي سعت البشرية لتحقيقها منذ الحرب العالمية الثانية أصبحت في خطر. هذا ليس صحيحاً على الإطلاق... أما الذي على المحك حقاً فهو احتكار الغرب، الذي نشأ بعد انهيار الاتحاد السوفييتي واستمر مؤقتاً في نهاية القرن العشرين... إن أي احتكار، كما يعلمنا التاريخ، يزول في نهاية المطاف. والاحتكار مضرّ دوماً، حتى بالاحتكاريين أنفسهم.

وبالعودة إلى ديالكتيك التاريخ، يمكننا التأكيد أن التعايش بين الصراعات والسعي للانسجام أمر غير مستقر بطبيعته. ولا بد أن يتم حل تناقضات عصرنا في نهاية المطاف من خلال تركيب أعلى، والانتقال إلى نوعية جديدة. وفي العالم متعدد الأقطاب الناشئ، لا ينبغي ترك أمم أو شعوب خاسرة أو تشعر بالظلم والإهانة، وعندئذ فقط يمكننا تأمين الظروف المستدامة حقاً للتنمية الشاملة والمنصفة والأمنة.

خلال خطابي في منتدى فالداي العام الماضي، تجرأت على تحديد ستة مبادئ، في تقديري، لدعم العلاقات خلال الانتقال إلى مرحلة جديدة من التقدم التاريخي. وأنا مقتنع بأن الأحداث التي تكشفتم بمرور الوقت لم تؤكد إلا نزاهة وصلاحيّة المقترحات التي تقدمنا بها. اسمحوا لي أن أشرح هذه المبادئ:

أولاً: الانفتاح على التفاعل

وهو يشكل القيمة العليا التي تعتنز بها الغالبية العظمى من الأمم والشعوب. الجهود الرامية إلى إقامة الحواجز المصطنعة ليست معيبة فقط لأنها تعوق التقدم الاقتصادي الطبيعي والمفيد للجميع، بل ولأنها خطيرة كذلك وخصوصاً في خضم الكوارث الطبيعية والاضطرابات الاجتماعية والسياسية...

وللتوضيح، فلننأمل السيناريو الذي حدث العام الماضي في أعقاب الزلزال المدمر في آسيا الصغرى. فأسباب سياسية بحتة أدت

لا بد أن يتم حل تناقضات عصرنا في نهاية المطاف من خلال تركيب أعلى والانتقال إلى نوعية جديدة

والمبادئ الاستراتيجية للعالم الجديد



متحضرة وبربرية، وتتلخص مهمتها في الإصغاء بلا أدنى شك إلى ما يقال لها من الخارج، والتصرف وفقاً للتعليمات الصادرة عن الزاعمين بتقوهم عليها في هذا التسلسل الهرمي الحضاري. واضح أن هذا المفهوم يعمل لصالح نهج استعماري فظ واستغلال للبشرية جمعاء... هذه الأيديولوجية العنصرية ترسخت في أذهان كثيرين، مما خلق عقبة ذهنية خطيرة أمام النمو المتناغم العام. والحقيقة أننا نرى كيف يتعاملون مع الثقافات الأخرى المختلفة. فعلى السطح، يبدو مهتمين حقاً بالموسيقى والفولكلور المحليين، ويمدحونهما ويستمتعون بهما، ولكن تحت هذه الواجهة، تظل سياساتهم الاقتصادية والأمنية استعمارية جديدة. انظروا كيف تعمل منظمة التجارة العالمية، إنها لا تحل أي مشكلة... تعمل الدول الغربية دائماً وفقاً لمصالحها الخاصة، وتكرر النماذج نفسها التي استخدمتها منذ عقود وقرون - مواصلة السيطرة على الجميع وكل شيء.

يجب النظر إلى الاختلاف والتنوع كثروة وفرصة، لا كسبب للصراع. وهذا أيضاً يعكس ديالكتيك التاريخ. على مدى قرون عديدة من تاريخها، اعتادت البشرية النظر إلى استخدام القوة كملاد أخير لحل الخلافات: «القوة تصنع الحق». نعم، أحياناً ينجح هذا المبدأ. في الواقع، لا تجد البلدان أحياناً خياراً آخر سوى الدفاع عن مصالحها بالسلح في أيديها واستخدام كل الوسائل المتاحة.

لم تكن بلادنا قط البادئة باستخدام القوة؛ نحن مضطرون إلى ذلك فقط عندما يتضح أن خصمنا يتصرف بعوانية ولا يرغب في الاستماع إلى أي حجة. وسننخذ أي إجراء نحتاجه كلما دعت الحاجة لحماية روسيا وجميع مواطنيها، وسنحقق أهدافنا دائماً.

في الواقع، أصبح البعض يعتقد مرة أخرى أن العالم سيكون أفضل دون روسيا. في ذلك الوقت، حاولوا القضاء على روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي. واليوم، يبدو أن هناك من يغذي هذا الحلم مرة أخرى. يعتقدون أن هذا سيجعل العالم أكثر طاعة ومرونة. ومع ذلك، كبحت روسيا الطامحين إلى الهيمنة العالمية مرآت عدة... وهذا ما سيكون في المستقبل أيضاً.

الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي داخل حدودها. الفجوة التنموية التي تفصل ما يسمى بالمليار الذهبي عن بقية البشرية على الساحة الدولية لا تؤدي إلى المزيد من الخلافات السياسية والمواجهة فحسب، بل، والأهم، إلى تفاقم قضايا الهجرة.

لا يوجد بلد متقدم تقريباً على هذا الكوكب لم يواجه تدفقاً متزايداً، وغير قابل للسيطرة وللإدارة، من الناس الساعين لتحسين رفاهتهم ومكانتهم الاجتماعية والحصول على مستقبل. وبعضهم يحاول ببساطة البقاء على قيد الحياة. في المجتمعات الأكثر ثراءً، تغذي تدفقات الهجرة غير المنضبطة هذه بدورها كراهية الأجانب والمهاجرين، وتتصاعد بالقلق الاجتماعي والسياسي ما يرفع مستوى العدوانية.

هناك العديد من الأسباب تفسر تخلف العديد من البلدان والمجتمعات عن ركب التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولا علاج سحرياً لهذا المرض، بل يتطلب جهداً طويل الأمد على مستوى النظام بأكمله، بدءاً من خلق الظروف اللازمة لإزالة الحواجز التنموية المصطنعة بدوافع سياسية.

إن محاولات استعمال الاقتصاد كسلح، بغض النظر عن الهدف، تضر بالجميع، حيث تكون الفئات الأكثر ضعفاً - الشعوب والبلدان التي تحتاج إلى الدعم - هي أول من يعاني. ونحن على ثقة بأن قضايا كالأمن الغذائي، وأمن الطاقة، والوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم، وحرية تنقل الأشخاص، لا ينبغي أن تتأثر بأي صراعات أو نزاعات، لأنها حقوق إنسانية أساسية.

سادساً: المساواة السيادية ضرورة إطرار دولي دائم

بطبيعة الحال، تختلف البلدان من حيث إمكاناتها... وكثيراً ما نسمع أن تحقيق المساواة الكاملة مستحيل، ويعادل التفكير بالأمنيات والطوباويات. ومع ذلك، فإن عالم اليوم يتميز بطبيعته المترابطة والشاملة.

على مدى قرون، تبنى العالم الغربي كليسيات وصوراً نمطية لتسلسل هرمي عالمي يفترض في طرف عالماً ومجتمعاً متقدماً وحضارة عالمية ينبغي للجميع أن يسعى للانضمام إليها، وفي الطرف الآخر دولاً متخلفة وغير

إن هذا الشرط مفيد لأنه يمنع صدور قرارات غير مقبولة من قبل بعض الأطراف. فماذا يعني هذا الشرط؟ إنه يحثنا على دخول غرفة المفاوضات والتوصل إلى توافق. هذا هو جوهره.

وثمة أمثلة لا حصر لها حيث تصاعدت التناقضات المعقدة ولكن القابلة للحل بين البلدان والشعوب المتجاورة إلى صراعات مستعصية ومتوطنة بسبب المناورات والتدخل المسافر من القوى الخارجية، غير المبالية أساساً بمصير أطراف الصراع، ولا بإراقة الدماء أو الخسائر.

أعتقد أن للمنظمات الإقليمية دوراً هاماً في المستقبل. والدول المتجاورة، مهما تعقدت العلاقات فيما بينها، توحدها دائماً مصلحة مشتركة في الاستقرار والأمن.

رابعاً: الأمن للجميع لا لدولة على حساب أخرى

ليس ثمة كتلة في العالم تتمسك بما يسمى بالالتزامات والعقائد الأيديولوجية الصارمة والشعارات المبتذلة سوى الناتو... ومن الواضح أن الكتل العسكرية والسياسية والأيديولوجية تمثل عقبات أنشئت لعرقلة التطور الطبيعي للنظام الدولي المتعدد الأقطاب... إن فكرة اللعبة الصفرية، حيث يفوز جانب واحد فقط ويخسر الآخرون هي صيغة السياسة الغربية.

إن الفلسفة الشرقية، كما يعرفها الكثيرون هنا بعمق... تتبنى نهجاً مختلفاً جوهرياً. فهي تسعى إلى الانسجام بين المصالح، وتمكين الجميع من تحقيق أهدافهم الأساسية دون المساس بمصالح الآخرين، وتعتمد مبدأ «أنا فائز، وأنت فائز أيضاً».

المجتمع الناشئ داخل إطار مجموعة البريكس يعمل كنموذج أولي لعلاقات جديدة وحررة وغير متكتلة بين الدول والشعوب... والنظام الأمني الأوراسي المستقبلي، الذي بدأ يتشكل الآن عبر قارتنا الشاسعة، يقوم على روح الاحترام المتبادل للمصالح.

خامساً: العدالة للجميع

انعدام المساواة هو الآفة الحقيقية للعالم الحديث، وبسببه تواجه البلدان التوتير

إلى عرقلة المساعدات للشعب السوري، مما أدى إلى تحمل مناطق معينة العبء الأكبر للكارثة. هذه الحالات من المصالح الأنانية الانتهازية التي تحبط مساعي تحقيق الصالح العام ليست حالات معزولة... وحالياً، تسعى تلك القوى نفسها لاستخدام العقوبات كأداة للضغط على من يعارضهم.

ثانياً: تنوع العالم كشرط لاستدامته

الوعي القانوني جزء لا يتجزأ من كل ثقافة فريدة وحضارة. وأزمة القانون الدولي، التي تحظى بمناقشة عامة واسعة اليوم، هي بمعنى ما أزمة نمو؛ فصعود الأمم والثقافات التي ظلت فيما سبق على هامش السياسة العالمية لسبب أو لآخر يعني أن أفكارها المتميزة حول القانون والعدالة تلعب دوراً متزايد الأهمية.

هل ذكرت القانون الدولي بعد الحرب العالمية الثانية؟ إن هذا القانون الدولي يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة الذي كتبه البلدان المنتصرة. ولكن العالم يتغير - مع ظهور مراكز قوة جديدة، ونمو اقتصادات قوية وصعودها إلى الواجهة. وهذا يستدعي كما هو متوقع تغييراً في التنظيم القانوني أيضاً. لا بد من القيام بتغييره بعناية، ولكن لا مفر من ذلك. فالقانون يعكس الحياة، وليس العكس.

ثالثاً: تطور العالم الجديد بحاجة لأوسع ادماج

أثبتت تجربة العقدين الماضيين بوضوح ما يؤدي إليه الاغتصاب، عندما يدعي شخص ما لنفسه الحق في التحدث والتصرف نيابة عن الآخرين. لقد أصبحت البلدان المشار إليها عادة بالقوى العظمى تعتقد أنه يحق لها أن تملّي على الآخرين مصالحهم... وهذا لا ينتهك مبادئ الديمقراطية والعدالة فحسب، بل ويعيق التوصل إلى حل فعلي للمشاكل المطروحة.

ما هو حق النقض «الفيتو»؟ ما الغرض منه؟ إنه لمنع اتخاذ القرارات التي لا تناسب اللاعبين على الساحة الدولية. هل هذا مفيد أم ضار؟ قد ينظر إليه البعض على أنه ضار، لأنه يسمح لأحد الأطراف بعرقلة اتخاذ القرار.

انحدرت الليبرالية الغربية الحديثة إلى التعصب والعدوان ضد أي بديل مستقل وتوسع لتبرير النازية الجديدة والإرهاب والعنصرية والإبادة الجماعية للمدنيين

«استطلاعات رأي» أم تلقين وتلاعب بوعي الناس؟

قدم كتاب ديفيد دبليو مور الهام «صناع الرأي: مصلح من الداخل يكشف حقيقة استطلاعات الرأي» الصادر عام 2008، مصدراً هاماً لفصح كثير من أساليب التلاعب في الوعي التي تستخدمها الشركات المختصة بتقديم خدمات «استطلاع الرأي» لأطراف النخبة السياسية الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية والإعلام الرأسمالي عموماً. وفيما يلي إضاءة على أبرز هذه الأساليب بحسب مراجعة الكتاب من توماس ريغينز، وهو أستاذ فلسفة أمريكي وناشط سلام وحقوقي مدنية منذ الستينيات عندما كان رئيساً لرابطة الشباب الاشتراكيين بجامعة فلوريدا.

إعداد: نيا سلام

عنوان مور الفصل الثاني من كتابه «صناعة الرأي العام»، وافتتحه بالإشارة إلى أن قطاعات كبيرة من الجمهور تعرف القليل، ولا تهتم كثيراً بالعديد من القضايا التي يطلب منظمو الاستطلاعات منهم إبداء آرائهم حولها. نظراً لأن منظمي الاستطلاع يريدون إحداث انقسامات كبيرة في الرأي العام، لأن هذا التقسيم يحد ذاته هدف لهم لإثارة اهتمام عملائهم من وسائل الإعلام والممولين.

الاستثمار في الجهل بالقضايا

بخلاف القاعدة المهنية والعلمية الشهيرة المعروفة بأخذ «الرأي المستنير» أي الرأي المبني على دراية ومعرفة بالموضوع تصلح لتكوين رأي حوله، كثيراً ما يستخدم منظمو الاستطلاعات الرأي بشكل متعمد أسئلة ذات إجابات اختيارية لا تتضمن خيار «غير متأكد»، في تجاهل حقيقة أن الكثير من الناس لا يعرفون ما يكفي عن هذه القضايا المستطلعة أرواهم حولها حتى يكونوا ما يصلح أن نسميه «رأياً» أصلاً. وبالتالي فإن استطلاعات الرأي كثيراً ما «تشوه أو تحطي تماماً في توصيف ما يفكر فيه الجمهور الأمريكي حقاً» بحسب مور.

فغالباً ما يجهل الأشخاص القضايا التي يسألون عنها، لذا يعمل القائمون على استطلاعات الرأي على ملئها للحصول على إجابات محددة بحيث لا يعود المستطلعون عينة تمثيلية. ولما يسأل منظمو استطلاعات الرأي عما إذا كان الناس قد سمعوا عن القضية المعطاة، يقول مور: «هذا هو تكتيك التلاعب المتعدد الذي لا يمكن إلا أن يقوّض ادعاءات القائمين على استطلاعات الرأي بالموضوعية العلمية». وبالتالي تحصل الاستطلاعات على «أراء مصطنعة تستند إلى جمهور أسطوري لتبدو كأنها تعبير عما يفكر فيه المواطن العقلاني والمستنير والملتزم».

الاختيار القسري

معظم «الزبائن» الذين يطلبون خدمات استطلاع الرأي - وهم سياسيون أو وسائل إعلام - يفضلون إخفاء حقيقة أن عدداً كبيراً من الجمهور ليس على دراية كافية بالقضايا التي ينشرونها. على الرغم من أن شركات الاستطلاع تعرف أن هناك نوعاً من الاستطلاعات أكثر دقة، إلا أنها تقرّر الاعتماد غالباً على طريقة الاختيار القسري لأنها تعطى النتائج المثيرة الكبيرة التي يريدها عملاؤها. وهذا أمر مثير للريبة إذ إن هذه الشركات لا تهتم «بالحقيقة» بل تريد فقط بيع خدماتها للإعلاميين الذين بدورهم لا يسعون سوى للمزيد من القراء أو المشاهدين.

ويشير الكتاب إلى ثلاث طرق رئيسية يتم عبرها تزوير استطلاعات الرأي العام. أولاً: عدم الإشارة إلى عدد الأشخاص الجاهلين



أن هذا يحدث بشكل خاص عندما لا يكون الأشخاص على علم جيد بالمسألة ويتم عرض أسئلة الاختيار القسري عليهم. فماذا يمكن أن نستنتج فيما يتعلق باستطلاعات الرأي الإعلامية التي تدعي أنها تخبرنا بما يفكر فيه الشعب الأمريكي؟ حسناً، كتب مور أنه «من خلال التلاعب بالأمريكيين الذين يفتقرون إلى المعلومات الكافية أو غير المنخرطين في شؤون السياسة لإجبارهم على تقديم آراء زائفة، يخلق منظمو استطلاعات الرأي رأياً عاماً وهمياً لا يعكس الواقع».

ويخبرنا مور أن المشكلة الكبرى في استطلاعات الرأي، والتي يعرفها القائمون عليها بأنفسهم، هي أنها مصممة عمداً بحيث لا تكشف عما يفكر فيه الشعب الأمريكي حقاً. ويشير إلى أن الناس يمكن أن يكون لديهم آراء سطحية أو عميقة، ولكن القائمين على استطلاعات الرأي يبذلون قصارى جهدهم لتخفيف حدة الاختلاف لأن زبائنهم «من وسائل إعلام أو سياسيين» يريدون تعبيرات واضحة عن الآراء. وبحسب مور فإن أي استطلاع لا يتخذ فيه 20% على الأقل موقفاً «حيادياً» من القضية المستطلعة قد يكون تمّ التلاعب به.

ويخلص مور إلى أن «أي قياس للرأي العام هو في أفضل الأحوال تقدير تقريبي لما يفكر فيه الناس». وينهي كتابه بالقول إن أفضل للاستطلاعات الرأي يمكن أن تكون انعكاساً لمواقف المستطلعين ومدى معرفتهم أو جهلهم بالقضايا بدلاً من «نشر نتائج كاذبة لإخفاء الجهل العام واللامبالاة». ومع ذلك، لا يوجد دليل على أن أيّاً من استطلاعات الرأي الإعلامية الكبرى مستعدة للقيام بذلك، ممّا يطعن بشكل كبير في الزعم بأنها تعبير عن «ديمقراطية» حقيقية.

واسع، أسفر سؤال التصويت القسري «إذا أجريت الانتخابات اليوم لمن ستصوت؟» عن إجمالي 11% مترددين و43% لهيلاري كلينتون و20% لأوباما، و26% لآخرين. ولكن عندما أعيد الاستطلاع مرة أخرى مع السؤال الأول عما إذا كان الناس ما زالوا مترددين بشأن لمن سيصوتون، ارتفعت نسبة المترددين إلى 55% وانخفض التأييد لكلينتون إلى 24% ولأوباما إلى 10% و11% لآخرين.

«تضليل الجمهور»

يشرح مور في الفصل الخامس من كتابه السبب وراء تعارض العديد من استطلاعات الرأي مع بعضها البعض وتشويهها عموماً لما يفكر فيه الشعب الأمريكي حول قضايا السياسة الكبرى. إحدى المشاكل هي أن العديد من القضايا السياسية غامضة ومعقدة وأن الكثير من الناس، إن لم يكن معظمهم، لا يتابعونها ولا يعرفون حقاً ما يجب عليهم التفكير فيه. وكما يقول مور: «يبذل القائمون على استطلاعات الرأي عموماً كل ما في وسعهم لإخفاء هذه الحقيقة. فبدلاً من السماح للمستجيبين بالاعتراف بحرية بأنهم ليس لديهم رأي، يضغط عليهم منظمو الاستطلاعات لاختيار أحد الخيارات المتاحة».

التلاعب بتصميم الأسئلة

إحدى الحيل التجارية في استطلاعات الرأي هي أنه يمكن الحصول على نتائج مختلفة أو حتى متناقضة بحسب كيفية تصميم الأسئلة في الاستطلاع. وحتى ترتيب الأسئلة يمكن أن يؤثر على نتائج الاستطلاع. عند الاختيار بين إجابتين، يفضل معظم الناس الإجابة الثانية على الأولى؛ يعطي مور مثال بيل كلينتون الذي حصل على تقييم أفضل عندما جرى تقديمه كخيار بعد آل غور. يشير مور إلى

أو غير المهمين بالقضية المستطلعة. ثانياً: أساليب الاختيار القسري للحصول على الاستجابة التي يريدها القائم على الاستطلاع. وثالثاً: تزويد الشخص الذي يتم استطلاع رأيه بمعلومات لم تكن لديه من قبل كوسيلة للحصول على «اختيار» وبالتالي ارتكاب خطأ «انحياز الاعتيان» أي الانحياز في انتقاء العينة المقبولة إحصائياً.

التلاعب بتوقيت الاستطلاع

في الفصل الثالث «إخبار الأمريكيين بما يفكرون فيه» يشرح مؤلف الكتاب كيف أن عدداً كبيراً جداً من الناخبين ورغم أنهم لا يحسمون أمرهم عادةً حتى الأسبوعين الأخيرين قبل الانتخابات، يتم مع ذلك استطلاع آرائهم مرات عدة في هذه المرحلة، ويواجهون أسئلة من قبيل: «إذا أجريت الانتخابات اليوم لمن ستصوت؟». وبالتالي يكون هذا سؤال اختيار قسري يؤدي لإجابات غير دقيقة. ويرفض مصممو الاستطلاع السؤال أولاً عما إذا كان الشخص لا يزال متردداً. ويعتبر مور أن أفضل استطلاعات الرأي هي تلك التي تجرى في أقرب وقت ممكن من موعد الانتخابات.

ويذكر مور مثلاً يبين كيف أن «استطلاعات الرأي غالباً ما تقدم صورة مضللة للغاية إن لم تكن كاذبة تماماً عن أداء المرشحين وما يفكر فيه الناخبون»؛ حيث جرى في أيلول 2007 بولاية «نيو هامبشاير» استطلاع باكر للرأي يتعلق بالمفاضلة بين من يفضل الحزب الديمقراطي ترشيحه للانتخابات الرئاسية الأمريكية للعام 2008 «هيلاري كلينتون أم باراك أوباما». وكانت هناك نسختان مختلفتان جداً من الاستطلاع؛ واحدة نُشرت على نطاق واسع في الإعلام، والأخرى تم تجاهلها بشكل كبير.

في الاستطلاع الذي تم نشره على نطاق

لا تهتم شركات الاستطلاع «بالحقيقة» بقدر اهتمامها ببيع خدماتها وكثيراً ما تصمم أسئلتها بطريقة ترجح نتائج محددة مسبقاً

الوجه الآخر للديمقراطية

تكشف القوائم السوداء الوجه الآخر للديمقراطية الأمريكية، لانتمائها إلى العالم الواقعي الذي لا يمكن إنكاره، فالواقع ليس أغنى من كل ما يقال ويكتب عنه فقط، بل يملك خاصية كشف الزيف والكذب مهما بلغ حجمه وأدواته.

إيمان الاحمد

استبعدت النجمة الأمريكية سوزان سارندون من الأعمال والمشاريع في «هوليوود» وطُردت من وكالة المواهب «UTA» التي تعمل معها وسُحبت جميع مشاريعها، وأدرجت على «القائمة السوداء» بسبب نشاطها الداعم لفلسطين بعد عام على مشاركتها في مسيرة ضد حرب الإبادة على غزة. وكانت سارندون «78 عاماً» من أوائل المتضامنين مع الشعب الفلسطيني وأكدت خلال مشاركتها آنذاك أمام الحضور أنه من المهم النظر إلى أحداث 7 أكتوبر في سياق تاريخ «إسرائيل»، وقالت: «إن العديد من الأشخاص لا يفهمون السياق الذي حدث فيه هجوم 7 أكتوبر، هم لا يفهمون تاريخ ما يحدث للشعب الفلسطيني منذ 75 عاماً. لذا، هذه فرصة لتثقيف الناس إذا كانوا يمتلكون عقلاً منفتحاً». وصرحت سارندون لصحيفة «صناداي تايمز» البريطانية مؤخراً إنه: «تم استبعادني من وكالة

المواهب وسُحبت مشاريعي، تمّ استخدامي كمثال على ما لا ينبغي فعله وقوله إذا كنت ترغب في الاستمرار بالعمل في هوليوود». وأضافت: «هناك الكثير من الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم منذ نوفمبر من العام الماضي. خسروا وظائفهم كحراس، وكتاب، ورسامين، وأشخاص يعملون في المقاصف، ومعلمين بدلاء تمّ فصلهم لأنهم نشروا تغريدة أو أعجبوا بتغريدات آخرين أو طلبوا وقف إطلاق النار في غزة». أما الناشط الأمريكي المناصر

لفلسطين غاي كريستنسن، فقد صرح في آخر فيديو ظهر فيه على حسابه الخاص في منصة «إكس» يخبر فيها متابعيه ما يتعرض له من مضايقات من اللوبي الصهيوني في أمريكا، آخرها هو الضغط على الـ «مكتب التحقيقات الفيدرالي/ إف بي آي» للتحقيق معه ومنعه من السفر: «الصهاينة يريدون إسكاتي وبث الرعب في داخلي، لكي أتوقف عن الحديث عن فلسطين». وكان كريستنسن في طريقه إلى المشاركة في مؤتمر يضم مجموعة من الناشطين المعنيين بالقضية الفلسطينية عندما تعرض للتحقيق والاستجواب حول محتواه الإلكتروني المتعلق بفلسطين ووجهت إليه اتهامات زائفة حول إهانة الكنيست اليهودي.

أجاب عنها كريستنسن، وسمح له بالسفر في نهاية المطاف. لكنه أكد أنّ هذه المحاولة أنت بعد ضغوط صهيونية تهدف إلى رده من أجل عرقلة نشاطاته الداعمة لفلسطين، خاصة بعد أن أحدث هذا الشاب الشجاع فارقاً في التصدي للسردية الصهيونية في الغرب على تيك توك. تثبتت هذه الأمثلة - وهناك الكثير منها- هشاشة مسمى «الديمقراطية الأمريكية» التي تغني بها الإعلام الغربي لعقود. وتؤكد القوائم السوداء حجم الضلال والظلم الممارس على كل من يتجرأ على المساس الفعلي بمنظومة الهيمنة الغربية وتتثبت أكثر من أي شيء آخر حجم الهيمنة في المؤسسات الإعلامية نفسها.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



ثوار حماة أثناء الثورة السورية الكبرى



الوجع المتكرر

نعى أمين شومر مراسل قناة «المنار» بكلمات مؤثرة ابنته الوحيدة هبة التي استشهدت مع زوجها وطفلتها، في المجزرة التي وقعت في جنوب لبنان قاتلاً: «صحيح أنّ قلوبنا انكسرت الماء، ولكن يعزينا نيل وسام الشهادة والدماء التي تعبد الطريق نحو النصر القريب، لا بد من أن نكون أقوى بمواقفنا الثابتة التي لا نحيد عنها مهما بلغت التضحيات». وذكر ما حدث مع شومر، بما حدث مع الصحفي وائل الدحود الذي استشهدت عائلته بداية الحرب على غزة، وحمل أشلاء حفيده قاتلاً «معليش». كما ضجت صفحات السوشال ميديا بخبر استشهاد الصحافية في إذاعة «النور» سكينه كوثراني مع ولديها وعدد من أفراد عائلتها في جنوب لبنان، مؤكدة أنّ العدو يستهدف الصحفيين في لبنان وغزة في محاولة لكم أصواتهم. وأكدت إذاعة «النور» أنها «تضع هذه الجريمة الموصوفة التي قام بها العدو الصهيوني الذي يستهدف المدنيين على امتداد الوطن، أمام مرأى المجتمع الدولي ومؤسساته كافة. يقف المجتمع متفجعاً على هذه الإبادة التي تتجاوز كل الأعراف والمواثيق الإنسانية والدولية»

فلسطين تفتتح مهرجان القاهرة السينمائي

افتتح مهرجان القاهرة السينمائي دورته الـ 45، والذي تستمر فعالياته حتى 22 من الشهر الجاري، بعرض الفيلم الفلسطيني «أحلام عابرة» للمخرج رشيد مشهراوي، في عرضه العالمي الأول، والفيلم صورت أحداثه في بيت لحم لفلسطين المحتلة، ويأخذ المشاهد في رحلة إلى مدن فلسطينية مختلفة. وتحدث الفنان حسين فهمي، بصفته رئيساً للمهرجان، عن رفضه رعاية الشركات المدرجة على «قوائم المقاطعة» وذلك دعماً للقضية الفلسطينية. وأكد خلال كلمته في حفل الافتتاح: «الشركات الوطنية هي الراعية للمهرجان، وأن الفرقة الاستعراضية التي افتتحت الحفل هي فرقة وطني للفنون وهي فرقة من غزة». وكان مدير المهرجان عصام زكريا، قد شدد على مساندة ودعم المهرجان للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، مشيراً إلى أنه يساند مقاطعة أعمال فنية دعماً للحق الفلسطيني. وتشهد الدورة الحالية للمهرجان مشاركة 190 فيلماً من 72 دولة، بالإضافة إلى حلقين تلفزيونيين، كما يتضمن البرنامج 16 عرضاً على السجادة الحمراء، و37 عرضاً عالمياً أول، و8 عروض دولية أولى، و119 عرضاً لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

لقاء مع جورج عبد الله في سجنه أجرته صحيفة «لومانيتيه» الشيوعية الفرنسية



ستنتصر. لكن بالنسبة لنا، عدم الخسارة يعني الفوز فعلياً. وفي غزة، لا يمكن لأطفال الإبادة الجماعية، للأسف، أن يكونوا مسالمين. نود أن يصبحوا شعراء. لن يحدث ذلك.

* لومانيتيه: ما هي الرسالة التي توجهها للناشطين من أجل تحريرك؟

– جورج عبد الله: يجب علينا، بشكل جماعي، أن نواصل المطالبة بتطبيق الإنجازات الإنسانية التي حققها ملايين البشر عبر التاريخ المعاصر، وخاصة فيما يتعلق بالقانون الدولي. إن الأمر متروك لكم، أيها الرفاق، في كل مكان، هنا في فرنسا وفي أنحاء العالم جميعها، للرد والتصرف. ولا يمكننا أن نطلب من اللبنانيين والفلسطينيين وحدهم الدفاع عن الإنسانية. ولن تكافح من أجل حقوق الشعوب واحترامها إلا معاً ودائماً معاً، اليوم وغداً. إنها مسؤولية الرفاق، والأمر متروك لهم للحفاظ على هذا الخيط المشترك.

■ نُشر في صحيفة لومانيتيه في 14 تشرين الثاني 2024 «ترجمة المعسكر الشيوعي»

حقير. الجميع يعرف ما يحدث. كل هذا يحدث أمام أعيننا. الملايين من الناس حول العالم يشاهدون هذه الإبادة الجماعية المستمرة. وهذا الصمت المطبق هو عمل إجرامي. بما في ذلك من المثقفين الذين لا يتفاعلون أيضاً في الغرب. وبعيداً عن فلسطين ولبنان، فإننا نشهد ذروة أزمة الرأسمالية، وهي الأزمة نفسها التي تؤدي إلى الهزيمة التي نشهدها اليوم. إن عملية تحول العالم نحو الفاشية جارية وسيكون أول ضحاياها— كما هو الحال دائماً— الشيوعيون الذين يدفعون دائماً الثمن الباهظ. وليس للشيوعيين الحق في تجاهل هذا. لديهم الترسنة المفاهيمية والثقافية لفهم والتنبؤ بما يمكن أن يحدث على الساحة الدولية. وفي مواجهة هذه الأزمة العميقة، يجب على الرجال والنساء أن يتحملوا مسؤولياتهم. لننظر إلى ما يحدث: من لبنان، الأصدقاء التي جاءتني تؤكد أن المقاومة موجودة، وأنها قوية، وأنها معبرة. وعلى الرغم من ترسانته العسكرية الأمريكية، فإن الجيش «الإسرائيلي» غير قادر على التوغل في عمق البلاد. ولن ينجحوا في تقسيمنا. المقاومة قوية، وهذا لا يعني أنها

يرتكبه «الإسرائيليون» والأمريكيون في غزة ولبنان. لن أتخلى أبداً عن التزاماتي الشبابية. التزاماتي مدى الحياة.

* لومانيتيه: كيف تحلل مثل هذه المضايقات القانونية والسياسية التي تتعرض لها؟ – جورج عبد الله: من الواضح أنني وقبل كل شيء ضحية قرار سياسي. إذا تم إطلاق سراحي، في نظرهم، فإن ذلك سيمثل انتصاراً لخصوم «إسرائيل».

* لومانيتيه: وبعد الشعب الفلسطيني، اليوم الشعب اللبناني هو الذي يعاني من الجيش «الإسرائيلي»...

– جورج عبد الله: إنه أمر لا يطاق. ما يحدث منذ أكثر من عام في غزة يحدث مرة أخرى في بيروت، وسط صمت مطبق من المجتمع الدولي، وما يسمى بالقوى الديمقراطية. وفي القطاع الفلسطيني، يقومون بتجويع السكان، ويدمرون الجامعات والمدارس والمستشفيات. وفي لبنان، يقصفون القرى المارونية لطرد النازحين من الجنوب. إنه أمر

* لومانيتيه: ما هي الحالة الذهنية التي أنت فيها عشية صدور قرار قضائي كبير جديد؟ – جورج عبد الله: إن إطلاق سراحي هو تفصيل. أمام الأوضاع التي يعيشها العالم، والاعتداءات المتكررة على حقوق الشعوب وحرّياتها. لقد غادرت جلستي الأخيرة في الـ 7 من أكتوبر منزعاً من افتقار القضاة إلى معرفة الوضع في الشرق الأوسط. لقد أكثر المدعي العام من الأكاذيب. بالنسبة لي، هذا غير مقبول. إن التزامي بالقضية الفلسطينية لا يعود تاريخه إلى أمس، ولا إلى 7 أكتوبر 2023. كان عليّ أن أذكرهم. أنا ناشط شيوعي منذ أن كنت في الـ 16 من عمري، في 12 و13 سبتمبر 1982، كنت في مخيمات صبرا وشاتيلا دعماً للقضية. وفي ذلك الوقت، أكد الرئيسان الفرنسي فرانسوا ميتران والأمريكي رونالد ريغان على ضمان الأمن في المخيمات. لقد أعطت فرنسا كلمتها. ووقعت المجزرة وتم إعدام 4000 شخص. اليوم، تقلل أعلى السلطات القضائية في فرنسا من حقيقة أن «إسرائيل» من المحتمل قيامها بارتكاب إبادة جماعية، وهذا هو بالضبط ما

قاسيون

2025

قيمة الاشتراك
السنوي للأفراد

60000



حزب الإرادة الشعبية

◀ كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية